



جامعة القدس المفتوحة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق في جودة التدقيق الداخلي
"دراسة تحليلية على: الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

**The Impact of the Characteristics of the Board of Directors and
the Audit Committee on the Quality of Internal Audit
"Analytical Study on Companies Listed on the Palestine Exchange"**

إعداد:

سمير إسماعيل عبدالله شقير

قُدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

31 أيار 2025



جامعة القدس المفتوحة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق في جودة التدقيق الداخلي
"دراسة تحليلية على: الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

**The Impact of the Characteristics of the Board of Directors and
the Audit Committee on the Quality of Internal Audit
"Analytical Study on Companies Listed on the Palestine Exchange"**

إعداد الطالب:

سمير إسماعيل عبدالله شقير

بإشراف:

د. محمد أحمد تلالوه

قُدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

31 أيار 2025

أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق في جودة التدقيق الداخلي
"دراسة تحليلية على: الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

**The Impact of the Characteristics of the Board of Directors and
the Audit Committee on the Quality of Internal Audit
"Analytical Study on Companies Listed on the Palestine Exchange"**

إعداد:

سمير إسماعيل عبدالله شقير

بإشراف:

الدكتور محمد أحمد تلالوه

نوقشت هذه الرسالة وأُجيزت في 2025/5/31م

أعضاء لجنة المناقشة



الدكتور محمد أحمد تلالوه جامعة القدس المفتوحة مشرفاً ورئيساً



الدكتور ذيب موسى اشتية جامعة القدس المفتوحة عضواً / داخليا



الدكتور إبراهيم محمد عتيق جامعة القدس عضواً / خارجيا

تفويض

أنا الموقع أدناه سمير إسماعيل عبدالله شقير، أفوض/ جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص، عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: سمير إسماعيل عبدالله شقير

الرقم الجامعي: 0330012210149

التوقيع: سمير شقير

التاريخ: 2025/05/31م

الإهداء

إلى والدي العزيز

الذي علّمني العطاء بلا انتظار، ومدّني بالقوة والشموخ، ، بارك الله في عمره، وصحته وعافيته.
إلى أُمي الغالية

الإنسانة التي أغرقتني بحبها وحنانها ووفائها، ، مدّ الله في عمرها، ومتّعها بالصحة والعافية.
إلى إخوتي وأخواتي
من ساندوني في رحلتي ، وكل العيون التي ترقب نجاحي، والقلوب الطاهرة الرقيقة التي تنبض لأجلي
إلى زوجتي الغالية
رمز الوفاء والعطاء، التي كانت دائماً السند والداعم.
إلى أبنائي الأعزاء
فلذات كبدي، الذين منحوني الأمل والمستقبل، ، وكانوا نور حياتي.
إلى أصدقائي الأوفياء
الذين سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة سرت، ، و كانوا إلى جانبي دائماً، حفظهم الله من كل مكروه
إلى جميع هؤلاء أهدي هذا الإنجاز، الذي أعدّه ثمرة ما تلقّيته منهم من حب وعطاء ودعم.

الباحث

سمير إسماعيل عبدالله شقير

الشكر والتقدير

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

حمداً لله أن وفقني إلى إنجاز هذا العمل، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي ومعلمي:

الدكتور محمد أحمد تلالوة حفظه الله

الذي واكبني في كتابة هذه الرسالة، ومدّني بنصحه وإرشاده، فجزاه الله خير الجزاء.
والشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة: كل من الدكتور إبراهيم محمد عتيق، والدكتور
ذيب موسى اشتية، لما قدماه من دعم وتوجيه وملحوظات أثرت الرسالة، فجزاهم الله عني خير
الجزاء.

والشكر موصول إلى أساتذتي الكرام الذين درسوني، وأفدت من علمهم، وبخاصة الذين
أشرفوا على احتواء دفعة مميزة من طلبة المحاسبة والتمويل وإلى عمادة الدراسات العليا في
جامعة القدس المفتوحة، لكم مني جميعاً كل الشكر والتقدير.
كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة في إنجاز هذه
الرسالة وجزاكم الله خير الجزاء، وأجزل لكم العطاء.

الباحث

سمير إسماعيل عبدالله شقير

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإقرار والتقويض
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها
2	1.1 المقدمة
5	2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
7	3.1 فرضيات الدراسة
8	4.1 أهداف الدراسة
9	5.1 أهمية الدراسة
10	6.1 حدود الدراسة ومحدداتها
10	7.1 التعريفات الاصطلاحية الإجرائية لمتغيرات الدراسة
13	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
14	1.2 الإطار النظري
14	1.1.2 مجلس الإدارة
25	2.1.2 لجنة التدقيق
30	3.1.2 التدقيق الداخلي
42	2.2 الدراسات السابقة
42	1.2.2 دراسات باللغة العربية
47	2.2.2 الدراسات الأجنبية
52	3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة

56	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
57	1.3	منهجية الدراسة
57	2.3	مجتمع الدراسة وعينتها
60	3.3	مصادر جمع البيانات والمعلومات
61	4.3	متغيرات الدراسة والية قياسها
65	5.3	انموذج الدراسة
66	6.3	إجراءات تنفيذ الدراسة
67	7.3	الأساليب الإحصائية المستخدمة
70	الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة	
70	1.4	نتائج تحليل المتغير التابع: جودة التدقيق الداخلي
75	2.4	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
84	3. 4	اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity test)
85	4.4	اختبار الارتباط الذاتي (Serial autocorrelation)
85	5.4	تقدير نموذج الدراسة
87	6.4	اختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity test)
87	7.4	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية ل (Driscoll-Kraay)
89	8.4	اختبار الفرضيات
94	الفصل الخامس: تفسير النتائج ومناقشتها	
95	1.5	النتائج
100	2.5	التوصيات
101	3.5	مقترحات الدراسة
102		المراجع باللغة العربية
106		المراجع باللغة الإنجليزية
110		الملاحق

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع	58
2.3	متغيرات الدراسة وطرق قياسها	61
1.4	متوسط نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي) خلال فترة الدراسة (2019-2023)	71
2.4	التحليل الوصفي لمتغير نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي)	75
3.4	التحليل الوصفي لمتغير حجم مجلس الإدارة	76
4.4	التحليل الوصفي لمتغير اجتماعات مجلس الإدارة	77
5.4	التحليل الوصفي لمتغير استقلالية مجالس الإدارة	77
6.4	التحليل الوصفي لمتغير تمثيل المرأة في مجالس الإدارة	78
7.4	التحليل الوصفي لمتغير حجم لجان التدقيق	79
8.4	التحليل الوصفي لمتغير اجتماعات لجان التدقيق	80
9.4	التحليل الوصفي لمتغير المتخصصين الماليين أو المحاسبين الأعضاء في لجان التدقيق	81
10.4	التحليل الوصفي لمتغير أعضاء لجان التدقيق الحاصلين على شهادات مهنية	82
11.4	التحليل الوصفي لمتغير حجم الاصول	83
12.4	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وعامل التضخم التبايني (VIF) لاختبار التداخل الخطي	84
13.4	اختبار (Wooldridge) للارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel Data)	85
14.4	اختبار مضاعف لاجرانج (LM) ل (Breusch and Pagan) للتأثيرات العشوائية في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel Data)	86
15.4	اختبار (Hausman) ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية	86
16.4	اختبار (Modified Wald) لعدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) في نموذج التأثيرات الثابتة في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel Data)	87
17.4	نموذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية ل (Driscoll-Kraay)	88

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
65	نموذج الدراسة	1

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي تتوفر فيها جميع البيانات المالية خلال السنوات (2019-2023)	111
2	احتساب نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي) لعينة الدراسة	116
3	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	127
4	نتائج نموذج الانحدار التجميعي	128
5	نتائج نموذج التأثيرات العشوائية	128
6	نتائج نموذج التأثيرات الثابتة	129
7	اختبار (Wooldridge) للارتباط الذاتي (Autocorrelation)	129
8	اختبار مضاعف لاجرانج (LM) ل (Breusch and Pagan) للتأثيرات العشوائية	130
9	اختبار (Hausman an) ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية	130
10	اختبار (Modified Wald) لعدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity)	131
11	نموذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية ل (Driscoll-Kraay)	131

أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق في جودة التدقيق الداخلي

"دراسة تحليلية على: الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

إعداد: سمير إسماعيل عبدالله شقير

بإشراف: د. محمد أحمد تلالوة

2025

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وجرى دراسة خصائص مجلس الإدارة ممثلة بعدد أعضائه، وتمثيل المرأة، عدد الاجتماعات، واستقلاليتته. بينما شملت خصائص لجان التدقيق حجم اللجنة، وعدد الاجتماعات السنوية، ومؤهلات أعضائها المحاسبية والمالية، وشهاداتهم المهنية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجرى اعتماد منهج المسح الشامل. شمل مجتمع الدراسة 48 شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2019 إلى 2023، وجرى جمع البيانات من التقارير السنوية لهذه الشركات. بعد استبعاد 5 شركات لعدم توفر البيانات المالية المطلوبة، أصبح مجتمع الدراسة وعينته 43 شركة. استخدمت الدراسة نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) باستخدام برنامج STATA ، مع تطبيق نموذج انحدار التأثيرات الثابتة بتطبيق الأخطاء المعيارية لـ (Driscoll-Kraay)

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية لعدة متغيرات؛ إذ تبين أن حجم مجلس الإدارة، واستقلاليتته، وتمثيل المرأة يرتبط بشكل إيجابي مع جودة التدقيق الداخلي. كما أظهرت النتائج أن عدد أعضاء لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتها السنوية يساهمان في تحسين جودة التدقيق الداخلي.

في المقابل، لم يظهر عدد اجتماعات مجلس الإدارة أو المؤهلات المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة التدقيق وحجم الشركة تأثيراً ملحوظاً على جودة التدقيق الداخلي.

وأوصت الدراسة بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وتعزيز تمثيل المرأة في مجالس الإدارة، بالإضافة إلى تحسين فعالية الاجتماعات والتركيز على الخبرات العملية لأعضاء اللجنة.

الكلمات المفتاحية: مجلس الإدارة، لجان التدقيق، جودة التدقيق الداخلي، الشركات المدرجة،

بورصة فلسطين

**The Impact of the Characteristics of the Board of Directors and the Audit
Committee on the Quality of Internal Audit
"Analytical Study on Companies Listed on the Palestine Exchange"**

Preparation: Sameer Ismail Shqair

Supervision: Dr. Muhammad Ahmed Tlalawah

2025

Abstract

The study aimed to analyze the impact of board of directors and audit committee characteristics on the quality of internal auditing in companies listed on the Palestine Stock Exchange. Board characteristics were studied, including the number of members, female representation, number of meetings, and independence. Audit committee characteristics included committee size, number of annual meetings, members' accounting and financial qualifications, and professional certifications.

The study followed a descriptive analytical approach and adopted a comprehensive survey approach. The study population included 48 companies listed on the Palestine Stock Exchange during the period from 2019 to 2023. Data were collected from these companies' annual reports. After excluding five companies due to lack of required financial data, the study population was reduced to 43 companies. The study used panel data models using STATA, followed by a fixed-effects regression model using Driscoll-Kraay standard errors.

The results showed statistically significant effects for several variables, with board size, independence, and female representation positively associated with internal audit quality. The results also showed that the number of audit committee members and the frequency of its annual meetings contribute to improving the quality of internal auditing. In contrast, the number of board meetings, the accounting and financial qualifications of audit committee members, and the size of the company did not show a significant impact on the quality of internal auditing.

The study recommended increasing the number of board and audit committee members and enhancing women's representation on boards of directors, in addition to improving the effectiveness of meetings and focusing on the practical experience of committee members.

Keywords: Board of Directors, Audit Committees, Internal Audit Quality, Listed Companies, Palestine Stock Exchange

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 حدود الدراسة ومحدداتها

7.1 التعريفات الاصطلاحية الإجرائية لمتغيرات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

يشكل التدقيق الداخلي عنصراً أساسياً في الهيكل الإداري للوحدات الاقتصادية، وذلك بفضل الدور المهم الذي يلعبه في تعزيز إدارة المؤسسة من خلال وظائفه الإرشادية والاستشارية. كما يسهم في الحد من التلاعب وإساءة استخدام الموارد المالية، ويعد أداة حيوية في الرقابة المالية والإدارية. إضافة إلى ذلك، فهو يعد التدقيق الداخلي وسيلة فعالة لتقييم كفاءة العمليات والتحقق من مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالمعايير والسياسات المعتمدة (كرسوع، 2023).

وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم نتيجة للفضائح المالية التي أثرت بشكل كبير في تقارير الشركات وأدت إلى أزمات اقتصادية متتالية، أصبح مفهوم حوكمة الشركات ذا أهمية متزايدة؛ إذ أصبحت الحوكمة تشكل أحد القضايا الأساسية التي تجذب اهتمام الشركات والمنظمات المهنية والأطراف المعنية. ولم تعد حوكمة الشركات مجرد أسلوب إداري؛ بل تحولت إلى أداة علمية وعملية تهدف إلى ضمان سلامة إدارة الشركات وإجراءاتها، مما يضيف قيمة للأطراف المعنية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وقد ازداد الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الدول، سواء النامية أو المتقدمة، في العقود الأخيرة، وبخاصة بعد الأزمات الاقتصادية والانهيئات المالية التي شهدتها دول عدة، بما في ذلك العديد من الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية وروسيا في القرن الماضي، إضافة إلى الانهيئات التي أصابت الاقتصاد الأمريكي. وقد عزت العديد من الدراسات هذه الانهيئات إلى ضعف هياكل الحوكمة وسوء ممارساتها في العديد من الشركات. (تلالوة، الخطيب، 2023)

يعتبر التدقيق الداخلي أداة أساسية لضمان تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية، من خلال تعزيز الرقابة والشفافية وتقويم الأداء الإداري والمالي للشركات. إذ يساعد التدقيق الداخلي على تحقيق أهداف الحوكمة المؤسسية من خلال توفير معلومات دقيقة وشفافة للإدارة وأصحاب المصلحة. ويتيح للشركات فرصة اكتشاف الأخطاء والمشاكل التشغيلية في مراحل مبكرة، ما يسهم في تعزيز الكفاءة وتقليل الخسائر المالية، وهذا يتطلب جودة تدقيق داخلي عالية (Ego, 2015).

وتتجسد جودة التدقيق الداخلي في فعالية ودقة العمليات والآليات التي ينفذها التدقيق الداخلي لتقييم وتوجيه الأداء المالي والإداري بشكل صحيح؛ إذ أن دور التدقيق الداخلي لا يقتصر على مجرد التحقق من الامتثال للسياسات والإجراءات، بل يتعدى ذلك إلى تحسين العمليات، واكتشاف الأخطاء، وتقديم توصيات فعّالة لتحسين الأداء المؤسسي. وقد أصبح التدقيق الداخلي أداة أساسية للحفاظ على نزاهة المؤسسات وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية العالمية (Bakri, 2024). ونتيجةً لذلك، حظيت العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي باهتمام متزايد في الأوساط الأكاديمية والمهنية، خاصةً بعد الأزمات المالية العالمية التي كشفت عن أوجه قصور كبيرة في عمليات التدقيق والرقابة الداخلية (Abbott et al., 2010).

أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي هي خصائص مجلس الإدارة. يلعب المجلس دورًا كبيرًا في تحديد البيئة الثقافية والرقابية في المؤسسة. تتجسد بعض هذه الخصائص في حجم المجلس، واستقلاليته، وخبراته المالية، ودوره في تحديد السياسات الرقابية والمحاسبية (Amayreh et al., 2023) وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المجالس التي تضم أعضاء مستقلين وأصحاب خبرة في المحاسبة والتدقيق تساهم بشكل كبير في تحسين جودة التدقيق الداخلي، لكونهم أكثر قدرة على توفير إشراف فعال وحيادي. (Ben Ali, & Bakkeri, 2021).

ووفقاً لدراسة أجراها أبو زقية وآخرون (2022) حول تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان. أبرزت النتائج أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يؤثر بشكل ملحوظ في الأداء المالي، بينما لم يظهر تأثير لعدد الأعضاء غير الماليين أو عدد الاجتماعات في الأداء. كما تبين عدم وجود تأثير لعدد أعضاء مجلس الإدارة أو عدد الأعضاء المستقلين فيه على الأداء المالي. وتشير الأدبيات إلى أن اللجان التي تتسم باستقلاليتها وخبرتها المالية تسهم في تحسين جودة التدقيق الداخلي، وذلك من خلال تعزيز الرقابة وإجراء الفحص الدقيق على التقارير المالية (Aminu & Sulaiman, 2023).

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر في جودة التدقيق الداخلي لجنة التدقيق، والتي تعد حلقة وصل مهمة بين الإدارة والمدققين؛ إذ تتيح لأعضاء اللجنة فرصة مراجعة العمليات واتخاذ قرارات تساعد على تحسين كفاءة العمليات وتقليل الأخطاء (Al-Shaer et al., 2017). كما أظهرت دراسة أجرتها اللجنة السعودية للمحاسبين القانونيين (2019) أن لجان التدقيق المستقلة والفعالة تسهم في تحسين جودة التدقيق الداخلي، ما ينعكس بشكل مباشر على تحقيق أهداف الحوكمة وضمان الامتثال للمعايير المالية والمحاسبية.

تشير الأدبيات إلى أن خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق تعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر في جودة التدقيق الداخلي. من بين هذه الخصائص: استقلالية أعضاء المجلس، حجم المجلس، تنوع الأعضاء، وكذلك حجم لجنة التدقيق، وتخصصها، وعدد اجتماعاتها؛ إذ يُعتقد أن المجالس واللجان التي تضم أعضاء ذوي خلفيات وخبرات في التدقيق والمحاسبة تعزز من قدرة الشركة على تطبيق الرقابة بشكل فعال، وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية (Klein, 2002).

وتزداد أهمية هذه الدراسة في السوق الفلسطيني، نظراً للتحديات الاقتصادية التي تواجهها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تتطلب تعزيز الرقابة على الأداء المالي لضمان استدامة هذه الشركات في بيئة اقتصادية غير مستقرة.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تهدف حوكمة الشركات الى التوجيه والرقابة على الشركات، ويتطلب تحقيق هذا الدور وجود أدوات مساعدة؛ إذ يُعتبر التدقيق الداخلي من أبرز هذه الأدوات، نظراً لدوره التوكيدي والاستشاري. لتحقيق أهداف حوكمة الشركات، يجب أن يكون التدقيق الداخلي قادر على تقديم توصيات فعّالة للإدارة، ولكن بما أن المدقق الداخلي هو أحد موظفي الشركة، فلا يُتوقع تنفيذ جميع التوصيات المدرجة في تقارير التدقيق الداخلي. لذا من الضروري وجود مجلس إدارة يتمتع بدور فاعل ولجنة تدقيق مستقلة وفعّالة، تتكون من أعضاء ذوي خبرة في مجالي المحاسبة والمراجعة، ومنبثقة من مجلس الإدارة، للإشراف على عمل التدقيق الداخلي والتحقق من تطبيق الإدارة للتوصيات. لذا، تلعب خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق دوراً مهماً في تعزيز فعالية وجودة التدقيق الداخلي، وبخاصة في ظل الظروف المالية المختلفة التي قد تواجهها الشركة، ما يؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها (مشابط، 2024).

أظهرت بعض الدراسات أن ضعف مجلس الإدارة يمكن أن يؤدي إلى ظهور أزمات مالية واقتصادية وانهيارات في الأسواق المالية، إذ يُعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات. فهو يعمل على تنظيم العلاقات وتحديد المسؤوليات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، مما يسهم في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. يتطلب ذلك بيئة من الإفصاح والشفافية والمسؤولية الاجتماعية، ما يساعد الشركات على تجنب مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري، ليس فقط على مستوى الشركة بل على مستوى الاقتصاد المحلي بشكل عام (المرزوقي ، 2023)

لذلك، تسعى هذه الدراسة لفهم أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في جودة التدقيق الداخلي، لتحديد كيف يمكن تحسين الحوكمة وتعزيز الأداء المؤسسي في بيئة الأعمال الفلسطينية.

وبناء على ما تقدم، جرت صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما أثر خصائص مجلس الإدارة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر حجم مجلس الإدارة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر تمثيل المرأة في مجلس الإدارة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

3. ما أثر عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة في السنة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

4. ما أثر استقلالية مجلس الإدارة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الثاني: ما أثر خصائص لجان التدقيق في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر حجم لجنة التدقيق في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في السنة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

3. ما أثر المؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة التدقيق في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

4. ما أثر الشهادات المهنية لأعضاء لجنة التدقيق في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الثالث: ما أثر حجم الشركة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟

3.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ويتفرع منه الفرضيات الفرعية التالية:

1-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة في السنة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في السنة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير ضابط.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الادارة، تمثيل المرأة في مجلس الادارة ،عدد مرات الاجتماع في السنة، استقلالية مجلس الإدارة) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2. استكشاف تأثير خصائص لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في السنة، المؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء اللجنة، الشهادات المهنية للاعضاء) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3. تعرف جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5. مساهمة في الأدبيات المحاسبية من خلال إضافة معرفة جديدة ومحدثة إلى الأدبيات المتعلقة بتأثير الحوكمة في جودة التدقيق الداخلي في سياق الشركات الفلسطينية.

5.1 أهمية الدراسة

1.5.1 الأهمية النظرية

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في أن خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق تشكلان أهم آليات حوكمة الشركات؛ إذ يعد كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من الأدوات الرقابية الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر في جودة التدقيق الداخلي. كلما تحسنت جودة التدقيق الداخلي، زادت الموثوقية والاعتماد على البيانات المالية المنشورة، ما يعزز من صحة القرارات المتخذة بناءً عليها. تركز الدراسة على دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق في جودة التدقيق الداخلي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ما يسهم في تحسين فعالية الإدارة والمساءلة. كما تسهم الدراسة في توفير رؤى مهمة للأطراف المعنية مثل المستثمرين والمراجعين، الذين يعتمدون على التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي في الشركات الفلسطينية.

2.5.1 الأهمية التطبيقية

تتبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من قدرتها على تقديم رؤى وتوصيات تهدف إلى تعزيز جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. إذ تسعى الدراسة إلى مساعدة صناع القرار في تحسين جودة التدقيق الداخلي من خلال تعزيز خصائص مجالس الإدارة ولجان التدقيق، وتوفير توصيات عملية لدعم دور هذه الهيئات في تحقيق الشفافية المالية والحد من التلاعب المالي. كما تهدف الدراسة إلى مساعدة الجهات الرقابية والمشرعين في صياغة سياسات تدعم الحوكمة

الرشيدة وتطوير معايير التدقيق الداخلي في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى تعزيز جهود الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في الامتثال لممارسات الحوكمة، ما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين ويزيد من قدرة الشركات على جذب الاستثمارات.

6.1 حدود الدراسة ومحدداتها

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

الحدود الزمانية: اقتصرَت الدراسة على الفترة الزمنية من عام 2019م إلى عام 2023م.

الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، تمثيل المرأة، عدد مرات الاجتماع في السنة، استقلالية الأعضاء) ولجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق، عدد اجتماعات اللجنة في السنة، المؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء اللجنة، الشهادات المهنية للأعضاء) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

7.1 التعريفات الاصطلاحية الإجرائية لمتغيرات الدراسة

تضمنت متغيرات الدراسة عدداً من المصطلحات الرئيسية، وفيما يأتي تعريف هذه المصطلحات:

مجلس الإدارة: "هو الهيئة العليا المسؤولة عن الإشراف على إدارة الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأعمال المالية والتشغيلية. يهدف المجلس إلى ضمان تحقيق أهداف الشركة وفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والمساءلة في أعمالها" (Hossain, 2022; Al-Saidi, 2021).

ويعرفها الباحث بأنها: هو مجموعة من الأفراد يجري اختيارهم للإشراف على إدارة الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة التي تؤثر في أداء الشركة وسمعتها. في هذه الدراسة، يتم تعريف مجلس الإدارة من خلال مجموعة من المعايير التي تشمل: حجم المجلس (عدد الأعضاء)، تمثيل المرأة، عدد اجتماع أعضاء مجلس الإدارة في السنة، استقلالية الأعضاء (وجود أعضاء مستقلين).

لجان التدقيق: "هي لجان مستقلة داخل الشركات تتولى مسؤولية الإشراف على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي، والتأكد من الامتثال للمعايير المحاسبية والتشريعات المالية. تتألف عادةً من أعضاء مستقلين لا ينتمون إلى إدارة الشركة" (Abbott, 2010; Al-Shaer, 2017). ويعرفها الباحث بأنها: مجموعة من الأعضاء داخل الشركة يجري تعيينهم للإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي، والتأكد من تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقية. في هذه الدراسة، يتم تعريف لجنة التدقيق بناءً على عدة معايير تشمل: حجم اللجنة (عدد الأعضاء)، عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة، المؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء اللجنة، الشهادات المهنية لأعضاء اللجنة.

جودة التدقيق الداخلي: "تشير إلى قدرة وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة على أداء دورها بشكل فعال في تحديد المخاطر، التحقق من الامتثال، وتعزيز الإجراءات الرقابية. تشمل الجودة أيضًا القدرة على تحديد الأخطاء والمخالفات في التقارير المالية وضمان نزاهة البيانات Izedonmi & (Ego, 2015; Olateru-Olagbegi, 2021). ويعرفها الباحث بأنها: هي مقياس لفعالية وظيفة التدقيق الداخلي في اكتشاف المخاطر المالية، التحقق من الامتثال للمعايير، وضمان دقة التقارير المالية. **الشركات المدرجة:** "هي الشركات التي تم إدراج أسهمها في إحدى البورصات المالية، مما يتيح لها تداول الأسهم بين المستثمرين والمشاركين في السوق. يفرض على هذه الشركات الامتثال لمعايير محاسبية وإفصاح عن المعلومات المالية لضمان الشفافية والمساءلة" (Shu et al. 2024). ويعرفها الباحث بأنها: هي الشركات التي يتم تداول أسهمها في بورصة فلسطين؛ إذ يخضع تداول الأسهم والإفصاح المالي فيها لقوانين وضوابط البورصة. في هذه الدراسة، يعرف الباحث الشركات المدرجة بناءً على إدراجها الرسمي في بورصة فلسطين في فترة الدراسة، لذا، يشمل هذا التعريف الشركات التي تقوم بإصدار تقارير مالية سنوية تم تدقيقها من مدققين خارجيين.

بورصة فلسطين: "بورصة فلسطين هي السوق المالية التي يجري فيها تداول الأسهم والسندات في دولة فلسطين. تأسست عام 1997 بهدف توفير منصة لتنظيم وتداول الأوراق المالية للمستثمرين في فلسطين، ما يسهم في زيادة الشفافية وجذب الاستثمارات" (Asmar et al., 2024). ويعرفها الباحث بأنها: هي السوق المالي الرسمي في فلسطين الذي من خلاله تداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات. في هذه الدراسة، يجري تعريف بورصة فلسطين من خلال تحديد الشركات المدرجة فيها، وكذلك القواعد التنظيمية التي تحكم العمليات المالية وعمليات التدقيق في هذه الشركات. يجري التركيز على الشركات المدرجة التي تتداول أسهمها بشكل منتظم وتخضع لقوانين البورصة الفلسطينية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 مجلس الإدارة

2.1.2 لجنة التدقيق

3.1.2 التدقيق الداخلي

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات باللغة العربية

2.2.2 الدراسات الأجنبية

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يعد موضوع خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق وجودة التدقيق الداخلي من المواضيع الحيوية في حوكمة الشركات؛ إذ تلعب جودة التدقيق الداخلي دوراً أساسياً في تعزيز الشفافية والمصادقية داخل الشركات، وبخاصة في ظل تزايد المخاطر المالية والإدارية. يعدّ التدقيق الداخلي مقياساً مهماً لقياس مدى التزام الشركات بالقوانين والمعايير الدولية والمحلية، وكذلك قدرتها على تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة. في السياق الفلسطيني؛ إذ تواجه الشركات تحديات عديدة في تطبيق معايير الحوكمة الحديثة، تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق وجودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مع التركيز على دور هذه الخصائص في تحسين الرقابة وتعزيز الثقة في الأسواق المالية الفلسطينية.

تُعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والخبرة المهنية من العوامل المؤثرة في تحسين جودة الرقابة المالية، بينما يسهم وجود لجان تدقيق مستقلة وذات كفاءة في تعزيز فعالية التدقيق الداخلي. بالنظر إلى التحديات التي تواجهها الشركات الفلسطينية، مثل ضعف نظم الرقابة الداخلية وانتشار الفساد، يصبح تحسين هذه الجوانب ضرورة لتعزيز الاستثمارات وزيادة الثقة العامة في الأسواق المالية (أبو زقية وآخرون، 2022).

1.1.2 مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة من الآليات الرئيسية للإشراف على أداء الإدارة التنفيذية؛ إذ تتضمن هذه الآليات لجان المراجعة التي تسهم في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدّها الإدارة، ما

يعزز ثقة المساهمين والمستثمرين. كما أن هذه اللجان تدعم الإدارة العليا في أداء مهامها بكفاءة وفعالية، وتعزز استقلالية المراجع الداخلي، وتحمي حيادية المراجع الخارجي. كل ذلك يسهم في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية ويزيد من كفاءة عملية المراجعة (أبو زقية وآخرون، 2022).

1.1.1.2 مفهوم مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو أحد الأركان الأساسية في حوكمة الشركات؛ إذ يعتبر تشكيله وفقاً للمبادئ الحوكمة أمراً بالغ الأهمية. يسهم مجلس الإدارة بشكل كبير في الحفاظ على استمرارية الشركة وتعزيز نموها، إذ يتحمل مسؤولية وضع الاستراتيجيات التي توجه مسار الشركة نيابة عن المساهمين والمستثمرين. يُعرف مجلس الإدارة بأنه مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون صفات معينة، ويُنتخبون من قبل المساهمين لتمثيلهم في الشركة بهدف حماية حقوقهم ورعاية أموالهم.

يُعتبر المجلس أحد الأعمدة الأساسية للشركة؛ إذ يمتلك السلطة اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات الضرورية لحماية مصالح المساهمين الذين قاموا بتعيين أعضاء المجلس. ويُعد مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات؛ لأنه يشكل قمة الهيكل التنظيمي في الحوكمة. الوظيفة الرئيسية لمجلس الإدارة هي فصل اتخاذ القرارات وتقليل التكاليف المرتبطة بذلك قدر الإمكان. كما أن المجلس مسؤول عن تحسين أداء الشركة من خلال متابعة شؤونها ومراقبتها بشكل مستمر (سلمان، 2024).

يعرف مجلس الإدارة بأنه يتكون من أفراد يمثلون المساهمين في الشركة. ويكون المجلس مسؤولاً عن تعيين المديرين التنفيذيين الذين يتولون مسؤولية تقييم القرارات الاستراتيجية والموافقة عليها. كما أن المديرين التنفيذيين هم من يعملون على زيادة قيمة المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة (أبو لبن، 2023).

يُعدّ مجلس الإدارة أيضًا ممثلًا للمساهمين في الشركة، ويتولى مسؤولية تعيين المديرين التنفيذيين، الذين يتكفلون بتقييم القرارات الاستراتيجية والموافقة عليها. كما أن المديرين التنفيذيين هم المسؤولون عن زيادة قيمة المساهمين والأطراف المعنية الأخرى. وهو الهيئة المسؤولة عن تحديد الاستراتيجيات العامة للمؤسسة وتحقيق أهدافها. يتكون عادة من مزيج من الأعضاء الداخليين والخارجيين للمؤسسة. وبفضل موقعه في قمة الهيكل التنظيمي، يتمتع مجلس الإدارة بالقدرة على مراقبة قرارات الإدارة العليا والتأكد من توافقها مع مصالح المساهمين وأهدافهم (أبو لبن، 2023).

يعد مجلس الإدارة من العناصر الأساسية في أي شركة؛ إذ يلعب دورًا حيويًا في توجيه وإدارة الأنشطة اليومية والعمل على تحقيق أهداف الشركة. يمكن تعريفه على أنه الهيئة العليا التي تتولى حكم الشركة، ويجري اختيار أعضائه من مجموعة متنوعة من المساهمين. المسؤولية الأساسية للمجلس تتمثل في مراقبة تنفيذ الأهداف التي تحددها الجمعية العامة السنوية. يتكون المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين داخل المنظمة (سلمان، 2024).

2.1.1.2 دور مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحد الآليات الرئيسية في حوكمة الشركات؛ إذ يقوم بالإشراف على أنشطة الإدارة في الشركة. بناءً على الأدوار الحيوية التي يجب أن يؤديها مجلس الإدارة لضمان تطبيق مبادئ الحوكمة، تحظى التشريعات والتقارير المتعلقة بالممارسات الجيدة في الحوكمة بأهمية كبيرة، خصوصًا في الشركات المساهمة. يجري تحديد تشكيل مجلس الإدارة وتركيبته من خلال قوانين محددة، بما في ذلك أعداد الأعضاء واللجان المنبثقة منه. يلعب مجلس الإدارة دورًا محوريًا في تطوير أنظمة الرقابة داخل الشركة، بالإضافة إلى تمثيله للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما أنه يراقب أداء الإدارة العليا ويقيم تقدم الشركة بشكل مستمر (سليمان وآخرون، 2022).

يعتبر مجلس الإدارة من منظور نظرية الوكالة، الوسيلة التي تضمن الرقابة الفعالة على سلوك المديرين التنفيذيين. ولتنفيذ هذا الدور الرقابي بنجاح، يجب أن يتمتع أعضاء المجلس بتشكيلة مثالية من المهارات والخبرات المناسبة لطبيعة الصناعة التي تعمل فيها الشركة. كما يجب أن يكون هناك تناغم بين المديرين التنفيذيين وأعضاء المجلس لضمان الأداء الفعّال (أبو لبن، 2023).

نظرًا لأهمية مجلس الإدارة في التأثير على سياسات وأداء الشركة، فإن دوره يمتد إلى اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتوجيه الإدارة في تحقيق الأهداف. كما يجب أن يسهم في ضمان محاسبة المديرين على أدائهم، مع التركيز على تحسين كفاءة الشركة. في حال فشل المديرين في تحقيق الأهداف، من واجب مجلس الإدارة اتخاذ إجراءات لضمان التصحيح الفوري للأداء (سليمان، وآخرون، 2022).

3.1.1.2 خصائص مجلس الإدارة

تتمثل الخصائص الأساسية التي يجب أن يتسم بها مجلس الإدارة لضمان فاعلية أدائه وتحقيق حوكمة جيدة في عدة جوانب. أولاً، يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بالاستقلالية؛ إذ يُعتبر أداة مهمة لمراقبة إدارة الشركة وحماية أموال المستثمرين من أي استغلال غير مشروع من قبل الإدارة. كما أن الاستقلالية القانونية تسهم في ضمان حيادية المجلس في اتخاذ قرارات تخص تعيين، إعفاء، أو مكافأة الإدارة العليا. يسهم المجلس المستقل أيضاً في وضع الاستراتيجيات المناسبة للشركة وتقديم الحوافز المناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف (برودي، عبداللطيف، 2016).

من منظور نظرية الوكالة، يعتبر وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة أمراً ضرورياً لحل تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين. فالأعضاء المستقلون يضمنون أن يكون القرار الإداري بعيداً عن أي تأثيرات خارجية قد تأتي من الإدارة التنفيذية، ما يعزز الشفافية والمساءلة (أبو لبن، 2023).

الاستقلالية هي إحدى الخصائص الرئيسية التي تجعل مجلس الإدارة آلية رقابية فعالة؛ إذ يسهم في تقليل احتمالات التواطؤ بين الإدارة والمساهمين. وجود أعضاء مستقلين في المجلس يعزز من فعالية الحوكمة ويزيد من كفاءة عمل المجلس في اتخاذ القرارات المهمة، بينما يقلل من مخاطر التلاعب أو فساد المصالح الذي قد ينشأ بين المديرين وأعضاء المجلس الداخليين (أبو لبن، 2023).

تتمثل خصائص مجلس الإدارة في عدة جوانب باعتبارها الأهم والأكثر شيوعاً، أبرزها:

1. **حجم المجلس:** يشير حجم مجلس الإدارة إلى عدد أعضائه، والذي يتحدد بناءً على حجم المؤسسة وتعقيد عملياتها وهيكل ملكيتها، ويعد من الخصائص الأساسية التي تؤثر في أداء الشركة، كما تناولته العديد من الدراسات (برودي، عبداللطيف، 2016).
- في قانون الشركات الفلسطيني رقم (42) لسنة 2021، المادة (172)، ينص على أن مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة يجب أن يتكون من خمسة أعضاء على الأقل ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً وفقاً للنظام الداخلي للشركة، مع ضرورة تمثيل كلا الجنسين بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من النساء إن أمكن. ويتشكل المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، ويشترط وجود عضو مستقل واحد على الأقل من الأعضاء غير التنفيذيين، وهو عضو لا يرتبط بأي مصلحة أو علاقة تؤثر في استقلاليته مع الشركة أو إدارتها التنفيذية أو شركاتها التابعة أو الحليفة، ويخضع لمجموعة شروط لضمان استقلاليته. ويتم انتخاب المجلس من قبل الهيئة العامة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويجب على المرشحين الإفصاح عن مناصبهم في شركات أخرى وأي معلومات قد تؤدي إلى تضارب المصالح. كما يلزم المجلس بدعوة الهيئة العامة للاجتماع خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من ولايته لانتخاب

مجلس جديد، مع استمرار المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة إلى حين انتخاب المجلس الجديد.

أما في قانون الشركات رقم 64 في المادة (104) المتعلقة بمدة المجلس وعدد أعضائه، فقد نص على أن مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة يجب ألا يقل عدد أعضائه عن خمسة، ولا يزيد عن أحد عشر عضوًا، مع إمكانية زيادة عدد الأعضاء بموافقة الوزير إذا اقتنع بوجود سبب يدعو لذلك. وتتنطبق على مجلس إدارة الشركة الخصوصية أحكام مماثلة؛ إذ إذا كان عدد المساهمين أقل من عشرين شخصًا، تُدار الشركة حسب اتفاق الشركاء، أما إذا تجاوز عدد المساهمين عشرين، فيتولى الإدارة مجلس مكون من اثنين إلى خمسة أعضاء ينتخب بنفس طريقة انتخاب مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة. كما نص القانون على ألا تزيد مدة مجلس الإدارة على أربع سنوات تنتهي بانتخاب مجلس جديد، ويستمر المجلس القائم في تصريف شؤون الشركة حتى انتخاب المجلس الجديد، مع وجوب انعقاد الهيئة العامة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء مدة المجلس القديم لانتخاب المجلس الجديد، مع استثناء أعضاء الحكومة في حال كانت مساهمة في الشركة.

تختلف الدراسات في تأكيد تأثير حجم مجلس الإدارة وفقًا لما تركز عليه كل دراسة. فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن زيادة حجم المجلس يمكن أن يكون مفيدًا لأنه يوفر خبرات متنوعة للشركة. في المقابل، دعت دراسات أخرى إلى تقليص حجم المجلس، معتبرة أن زيادة عدد الأعضاء قد تؤدي إلى صعوبة في التوصل إلى اتفاقات، بالإضافة إلى ضعف الرقابة مما يؤدي إلى تراجع أداء المجلس وكفاءته.

2. اجتماعات مجلس الإدارة: إلى جانب استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، يعد نشاط المجلس من العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية. فعندما يعقد المديرون اجتماعات نادرة، يقل

قدرتهم على أداء دور الرقابة بفعالية. في المقابل، فإن زيادة عدد الاجتماعات تشير إلى نشاط المجلس وفعاليته؛ إذ توفر الاجتماعات المتكررة فرصة لتبادل ومناقشة مزيد من المعلومات، ما يسهم في تحسين اتخاذ القرارات ورفع قيمة المنشأة. علاوة على ذلك، يؤثر عدد اجتماعات المجلس بشكل إيجابي في الأداء المالي للشركة (سليمان، وآخرون، 2022).

3. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة: تعتبر استقلالية مجلس الإدارة من أهم الخصائص التي تؤثر بشكل مباشر في فعالية دوره الإشرافي والتوجيهي. وقد ركزت العديد من الدراسات الحديثة على أهمية تعزيز استقلالية المجلس من خلال تعيين أعضاء مستقلين، وذلك لتحسين عملية التقارير المالية وزيادة الشفافية والإفصاح. كما يسهم ذلك في تحسين توافق التقارير المالية مع احتياجات المستخدمين، مما يؤدي إلى تحسين الأرباح المحاسبية وتحقيق قرارات أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر استقلال أعضاء المجلس إيجابياً على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إذ يميل الأعضاء المستقلون إلى تقديم مزيد من الشفافية والمساءلة في هذا الجانب. تسهم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في تحسين مستوى المراجعة في البيانات المالية للشركة؛ إذ يعمل الأعضاء المستقلون على تعزيز الوضع المالي للشركة وحماية مصالح المساهمين، ما يعزز من قيمة المنشأة في السوق (أبو زقية، وآخرون، 2022).

4. تمثيل المرأة: تعد مسألة تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة من النقاط المهمة التي جرى بحثها في العديد من الدراسات. يعتقد بعض الباحثين أن وجود تنوع في الجنس له تأثير إيجابي؛ إذ تشير الدراسات إلى أن الإناث غالباً ما يتبعن أسلوب قيادة يعتمد على المشاركة والديمقراطية والتواصل الاجتماعي الفعال. وهذا يسهم في تحسين قرارات المجلس وجودة الإشراف على الإفصاحات المختلفة التي تقدمها الشركة. يسهم تنوع مجلس الإدارة في إثراء النقاشات واختلاف الآراء، ما يعزز من جودة القرارات التي يتخذها المجلس. كما أن التنوع يدعم

السلوك الأخلاقي والعلاقات الاجتماعية الجيدة بين الأعضاء، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على أداء الشركة وقيمتها (سليمان، وآخرون، 2022).

وحسب قانون الشركات الفلسطيني رقم (42) لسنة 2021، المادة (172) والذي ينص وجود تمثيل من كلا الجنسين، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من النساء إن أمكن.

4.1.1.2 تركيبة مجلس الإدارة

يمكن أن يتخذ هيكل مجلس الإدارة أشكالاً متعددة ومتنوعة لتلبية احتياجات المؤسسات المختلفة. من بين الهياكل الشائعة يوجد مجلس الإدارة ذي الطبقة الواحدة، أو مجلس الإدارة ذي الطبقتين الذي يتضمن مجلساً إشرافياً وآخر إدارياً. كما يمكن أن يتكون المجلس من مجلس إدارة مع لجنة مراجعة، أو من هيكل مجلس إدارة ذي ثلاث طبقات يشرف على الأقسام المتعددة في المؤسسة. ولضمان عمل المجلس بفعالية وشفافية، من الأفضل أن يكون هناك جزء مستقل من أعضاء مجلس الإدارة (برودي، عبداللطيف، 2016).

يتكون مجلس الإدارة بشكل أساسي من أعضاء مستقلين، وهم الأفراد الذين يأتون من خارج المؤسسة أو من خارج الإدارة التنفيذية. ولضمان تطبيق آليات الإشراف والاستقلالية التي تقتضيها مبادئ الحوكمة، من الضروري أن يتضمن المجلس عدداً محدداً من الأعضاء الخارجيين المستقلين لتقليل أي تعارض محتمل في المصالح المتعلقة بمسؤولياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يراعى عنصر الجودة في تشكيل المجلس، أي توافر المهارات والكفاءات اللازمة لدى الأعضاء ليتمكنوا من التعامل مع مختلف جوانب العمل واتخاذ قرارات رشيدة. كما يجب أن يتمتع الأعضاء بقدرة على متابعة ومساءلة الإدارة التنفيذية حول أدائها من خلال هيكل تنظيمي يحدد خطوط السلطة والمسؤولية وآليات الاتصال.

كما ينبغي وجود نظام رقابة داخلية فعال يشمل إجراءات الرقابة المالية والإدارية وضبط العمليات الداخلية، بالإضافة إلى أساليب تقييم الأداء وتحديد المخاطر (أبو زقية، وآخرون، 2022).

5.1.1.2 تصنيف مجلس الإدارة

1. العضو التنفيذي: هو الشخص الذي يشغل منصبًا إداريًا داخل الشركة، مثل المدير التنفيذي أو العضو المنتدب، بالإضافة إلى رؤساء الأقسام مثل رئيس القطاع المالي. وتتمثل أهمية وجود الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة في معرفتهم الدقيقة بالشركة، وإلمامهم التام بالتحديات والمخاطر التي قد تواجهها، وكذلك الفرص الاستثمارية المتاحة لها. وجود هؤلاء الأعضاء يعزز من فعالية المجلس في اتخاذ القرارات. ومن الضروري أن تكون نسبة تمثيل الأعضاء التنفيذيين في المجلس أقل من الثلث (أبو زقية، وآخرون، 2022).

2. العضو غير التنفيذي: هو الشخص الذي لا يشغل منصبًا تنفيذيًا في الشركة، ولا يكون مخصصًا للعمل بدوام كامل في إدارتها، كما أنه لا يتقاضى راتبًا شهريًا أو سنويًا منها. ومن المهم أن نلاحظ أن العضو غير التنفيذي قد يكون مستقلًا أو غير مستقل بناءً على علاقته بالشركة (أبو زقية، وآخرون، 2022).

3. العضو المستقل: في مجلس الإدارة هو الشخص الذي يتمتع بالاستقلالية الكاملة، ويجب ألا يتناقض مع هذه الاستقلالية بعدم كونه من كبار التنفيذيين في الشركة خلال السنتين الماضيتين. كما يجب ألا يكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي عضو آخر في المجلس أو مع كبار التنفيذيين في الشركة، أو أن يكون مالكًا لحصة في الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يكون قد عمل في السنتين الأخيرتين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة مثل المحاسبين القانونيين أو كبار الموردين (أبو زقية، وآخرون، 2022).

6.1.1.2 مسؤوليات مجلس الإدارة كما ورد في قانون رقم (42) لسنة 2021 الخاص بتنظيم

الشركات الفلسطينية

بحسب قانون رقم (42) لسنة 2021 مادة رقم (177) الخاص بتنظيم الشركات الفلسطينية، يطلع مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة بعدد من المهام والصلاحيات المهمة، منها:

1. اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تساهم في تطوير أعمال الشركة.
 2. اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الإطار العام لحوكمة الشركة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تدقيق الأداء الداخلي بما يتوافق مع أحكام القانون والنظام الداخلي.
 3. اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض، الاقتراض، الرهن، منح الكفالات أو ضمان التزامات الغير، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشركات التابعة، ضمن الحدود التي لا تتعارض مع صلاحيات الهيئة العامة وحسب القواعد المنصوص عليها في النظام الداخلي.
 4. تنفيذ أي مهام أخرى وفقاً لما يحدده النظام الداخلي.
- كما تتضمن واجبات الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ما يأتي:

1. الإشراف على الإدارة التنفيذية للشركة وتقديم الإرشادات والنصائح لها.
2. تقييم الوضع المالي للشركة بشكل دوري، والتحقق من كفاية رأس المال وتوافر السيولة اللازمة.

3. التأكد من وجود آليات حوكمة فعالة في الشركة تضمن رقابة مناسبة على البيانات المالية والأوضاع العامة للشركة.

4. ضمان وجود إجراءات ملائمة لإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، والتأكد من أن الأعضاء غير التنفيذيين يحصلون على المعلومات اللازمة لأداء مهامهم من قبل الأعضاء التنفيذيين والمدير

العام1211/legislation/maqam.najah.edu. <https://maqam.najah.edu/legislation/1211>

تتولى الإدارة التنفيذية المسؤوليات التالية:

1. إدارة الأنشطة اليومية للشركة.
2. الإشراف على الإدارة المالية، مع التأكد من كفاية رأس المال وتوافر السيولة اللازمة.
3. ضمان تنفيذ قواعد ومبادئ الحوكمة بشكل فعال، بالإضافة إلى إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.
4. التأكد من تزويد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة بكافة المعلومات المتعلقة بإدارة الشركة في الوقت المناسب.

7.1.1.2 اجتماعات مجلس الإدارة كما ورد في قانون رقم (42) لسنة 2021 الخاص بتنظيم

الشركات الفلسطينية

1. يجتمع مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بناءً على دعوة خطية من رئيس المجلس أو نائبه في حال غيابه، أو بناءً على طلب خطي من ثلث أعضاء المجلس على الأقل، الذين يحددون الأسباب التي تدعو لعقد الاجتماع. إذا لم يتم إرسال الدعوة للاجتماع من قبل رئيس المجلس أو نائبه خلال سبعة أيام من تاريخ استلام الطلب، يحق للأعضاء الذين قدموا الطلب الدعوة للاجتماع. كما يمكن لمدقق حسابات الشركة والمدير العام دعوة مجلس الإدارة لعقد اجتماع وفقاً للمتطلبات المحددة في القانون والأنظمة والتعليمات ذات الصلة.

2. يمكن لمجلس إدارة الشركة المساهمة العامة عقد اجتماعاته بشرط حضور أغلبية الأعضاء، إلا إذا نص النظام الداخلي على ضرورة حضور نسبة أعلى.

3. يتم التصويت على قرارات المجلس بشكل شخصي من قبل الأعضاء أنفسهم.

4. ما لم ينص النظام الداخلي على خلاف ذلك، تُتخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمشاركين في الاجتماع الذي يتم انعقاده بنصاب قانوني، وفي حالة تساوي الأصوات يُحتسب صوت رئيس الاجتماع.

5. يمكن اتخاذ قرارات مجلس الإدارة بالتمرير، شريطة ألا يعترض أي عضو على هذا الإجراء قبل اعتماد القرار.

6. رغم ما ورد في الفقرة (2)، يمكن عقد اجتماع مجلس الإدارة عبر الهاتف أو وسائل الاتصال الأخرى، بشرط أن يتمكن جميع الأعضاء من المناقشة والتداول في بنود جدول الأعمال، وأن يقوم رئيس الاجتماع وأمين السر، إذا كان موجوداً، بتوثيق المحضر والتأكد من قانونية انعقاد الاجتماع.

7. يجب أن يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة لضمان أداء المهام والواجبات الموكلة له بكفاءة، ويجوز أن يحدد النظام الداخلي الحد الأدنى لعدد الاجتماعات السنوية لمجلس الإدارة

<https://maqam.najah.edu/legislation/1211>.

2.1.2 لجنة التدقيق

تعد لجنة التدقيق أحد العناصر الأساسية في هيكل الحوكمة المؤسسية، وهي مجموعة من الأفراد ذوي الخبرة في المجالات المالية والمحاسبية، تتولى مهام ضمان الشفافية والامتثال في العمليات المالية والإدارية. تراقب اللجنة الحسابات المالية، والتقارير السنوية، والإجراءات الرقابية الداخلية، وتضمن التزام الشركة بالقوانين. كما تعزز من ثقة المساهمين والمستثمرين عبر اكتشاف المخالفات والمشكلات

المحتملة. تسهم أيضًا في تقييم إدارة المخاطر وضمان سلامة الإجراءات المحاسبية والتأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية (علي، يعقوب، 2017).

1.2.1.2 مفهوم وتعريف لجنة التدقيق

تعد لجان التدقيق من العناصر الأساسية في حوكمة الشركات الحديثة؛ إذ تسعى إلى تحقيق توازن بين الأطراف الداخلية والخارجية في الشركة، مع مراعاة المسؤولية تجاه أصحاب المصلحة. تقوم اللجنة بدور إشرافي ورقابي لضمان أن إدارة الشركة تعمل بما يتماشى مع مصالح المساهمين (حمزة، 2020). تتكون لجنة التدقيق عادة من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل من مجلس إدارة الشركة، ويجب أن يكون لديهم خلفية مالية أو محاسبية. كما تعمل اللجنة وفق إجراءات واضحة تنظم مهامها، مثل مراجعة القوائم المالية وتحديد مسؤولياتها وطرق تنفيذها. تتمتع اللجنة بصلاحيات واسعة تشمل مراجعة تعيين مدقق الحسابات، متابعة خطة التدقيق ونتائجها، بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية (حمزة، 2020).

2.2.1.2 العوامل التي أدت إلى نشوء لجنة التدقيق

نشأت لجنة التدقيق نتيجة لظهور العديد من قضايا الغش والتلاعب المالي التي أدت إلى انهيار عدد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات من القرن الماضي. في ضوء هذه الأزمات، أصدر الكونغرس الأمريكي قانونًا يفرض على جميع الشركات تشكيل لجان تدقيق، بهدف الحد من التلاعب في إدارة الأرباح. هذا التلاعب كان يشمل تعظيم الأرباح بشكل غير عادل وإخفاء الوضع المالي الحقيقي للشركة، ما أدى إلى العديد من الأزمات والانهيارات المالية في شركات حول العالم. (علي، يعقوب، 2017).

في فلسطين، تم تعريف دور لجان التدقيق في عام 2000م، من خلال تعليمات غير ملزمة صدرت عن سلطة النقد الفلسطينية، وهي الجهة المسؤولة عن تنظيم عمل المصارف، التي دعت إلى تشكيل لجان تدقيق في المصارف. وفي عام 2002م، أصبح تشكيل هذه اللجان إلزامياً بموجب قانون المصارف رقم 2؛ إذ نصت المادتان 41 و 24 على أن من ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة اختيار لجنة تدقيق من بين أعضائه. بعد ذلك، واصلت سلطة النقد الفلسطينية إصدار تعليمات لتحسين فعالية لجان التدقيق في المصارف، وكان آخر تحديث في عام 2017م من خلال تعليمات رقم 10، التي تضمنت "دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين"، والذي تضمن تحديثاً للممارسات الواجب على المصارف اتباعها، بما في ذلك تلك المتعلقة بلجان التدقيق (كشكش، درغام، 2020).

تُعتبر لجنة التدقيق أحد المكونات الأساسية في هيكل الحوكمة، حيث تهدف إلى مراقبة الإدارة نيابة عن المساهمين لضمان تقديم البيانات المالية بشكل عادل. هي هيكل إداري ينشأ عن مجلس إدارة الشركة، ويختص بتعيين وعزل المدقق الخارجي وتحديد أتعابه لضمان استقلاليته. كما تُعتبر لجنة التدقيق من اللجان الفرعية لمجلس الإدارة، وتتكون عادة من أعضاء غير تنفيذيين، وتُعد أداة فعالة لضمان حوكمة المؤسسات. علاوة على ذلك، فهي هيئة مساعدة تعمل وفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة، وتؤدي مهاماً توجيهية لضمان تنفيذ تعليمات إدارة الشركة وإدارة المهام الحيوية. بناءً على هذه المفاهيم، يمكن القول، إن لجنة التدقيق هي لجنة دائمة تابعة لمجلس إدارة الشركة، وتعمل وفق ضوابط محددة لدعم الإدارة في أداء مهامها وتعزيز الهيكل الرقابي، بما يضمن عرض البيانات المالية بشكل عادل وإفصاح كامل عن المعلومات المتعلقة بالشركة (Muda , et al, 2018).

3.2.1.2 خصائص لجان التدقيق

تُساهم لجنة التدقيق في الشركات في تقليل تضارب المصالح من خلال تقديم تقارير مالية تتميز بالجودة والموثوقية العالية، ما يعزز من ثقة الجهات المعنية في عمل الشركة ويسهم في زيادة قيمتها في نظر المستثمرين. كما تلعب لجان التدقيق دورًا مهمًا في ضمان مسائلة الإدارة أمام المساهمين وتقديم صورة دقيقة وعادلة عن أداء الشركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراف أعضاء لجنة التدقيق على إعداد التقارير المالية يعزز من قدرتهم على تحسين فعالية اللجنة. ويعتمد تميز لجنة التدقيق في أداء مسؤولياتها على مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في أعضائها، مثل عدد الأعضاء، عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة، خبرة أعضائها، استقلاليتهم، بالإضافة إلى مستوى ملكية الأعضاء لأسهم في الشركة (كشكش، درغام، 2020).

1. **عدد أعضاء لجنة التدقيق:** تتأثر فاعلية لجان التدقيق بعدد أعضائها، ويختلف هذا العدد وفقًا لتشريعات الدول وطبيعة نشاط الشركات. وقد اتفقت العديد من القوانين والتقارير التي تحدد قواعد عمل لجان التدقيق، مثل قانون (SOX) الصادر في عام 2002م، على أن عدد أعضاء لجنة التدقيق يجب ألا يقل عن ثلاثة أعضاء حتى تتمكن من أداء مهامها بكفاءة وفعالية. كما نص قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 لعام 2017م على ضرورة أن تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل. علاوة على ذلك، يجب أن يكون عدد أعضاء اللجنة مناسبًا وكافيًا لضمان قدرتها على القيام بالمهام المناطة بها بشكل فعال. لجان التدقيق الكبيرة تكون في وضع أفضل عند مناقشة القضايا مع الإدارة بخصوص الأنشطة التي تشرف عليها؛ إذ يصعب على الإدارة ممارسة الضغوط على لجنة تدقيق ذات عدد كبير من الأعضاء وذوي خلفيات متنوعة (كشكش، درغام، 2020).

2. **عدد اجتماعات لجنة التدقيق:** عدد اجتماعات لجنة التدقيق يُعد من العوامل الرئيسية التي تُظهر مدى فاعلية اللجنة في أداء مهامها. يتحدد تقييم أداء اللجنة من خلال عدد الاجتماعات التي تعقدها سنويًا؛ إذ يعتبر تواتر هذه الاجتماعات مؤشرًا على التزام اللجنة بالرقابة المستمرة. الاجتماعات المنتظمة تتيح للجنة فرصة للاستفادة المثلى من وقتها في مناقشة القضايا المالية وإجراء التقييم المستمر، ما يساعد في اكتشاف الأخطاء أو المشاكل في البيانات المالية بشكل مبكر. يشير البعض إلى أنه كلما زاد عدد اجتماعات لجنة التدقيق، زادت قدرتها على تقليل تأثير إدارة الشركة على الإجراءات المتعلقة بإعداد التقارير المالية. التحدي الذي تواجهه لجنة التدقيق هو تخصيص الوقت الكافي لأعضائها لتنفيذ مهامهم بشكل فعال. في هذا السياق، أوصت لجنة الشريط الأزرق (BRC) في عام 1999م بأن تعقد لجان التدقيق اجتماعات على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر. كما ينص قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 لعام 2017م على ضرورة عقد لجنة التدقيق أربع مرات في السنة (كشكش، درغام، 2020).

3. **الخبرة في مجال المحاسبة والمالية:** يشير الخبراء في حوكمة الشركات إلى أن وجود أعضاء ذوي خبرة مالية في لجنة التدقيق يؤثر إيجابيًا في قدرتها في تقييم السياسات المحاسبية، مراقبة البيانات المالية، وتصحيح الأخطاء. نص قانون (SOX) لعام 2002م على ضرورة أن يكون أحد أعضاء اللجنة ذو خبرة مالية. كما فرضت سلطة النقد الفلسطينية على المصارف ضرورة أن يمتلك غالبية أعضاء اللجنة خبرة مالية كافية، ما يمكنهم من قراءة القوائم المالية وفهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. توفر الخبرة في المحاسبة يعزز من التواصل الفعال مع المدققين، ما يساهم في تحسين مراقبة التقارير المالية. كما أن الأعضاء ذوي الخبرة في

التدقيق قادرون على تقييم الضوابط الداخلية، ما يساعد في الحفاظ على استقلالية المدققين وكشف ممارسات إدارة الأرباح (Qamhan et al, 2018) .

4. **الشهادات المهنية وأثرها على جودة التدقيق:** تعد الشهادات المهنية مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) والمراجعين الداخليين المعتمدين (CIA) من العوامل المهمة التي تعزز قدرة لجنة التدقيق على أداء مهامها بكفاءة. فهذه الشهادات تمنح الأعضاء الخبرات الضرورية في المحاسبة والمراجعة، مما يرفع من جودة التدقيق الداخلي. الأعضاء الحاصلون على شهادات معترف بها دوليًا يكونون أكثر قدرة على التعامل مع القضايا المالية المعقدة وتقديم إشراف دقيق على العمليات المالية (مبارك، 2009).

3.1.2 التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي يُعرّف على أنه نشاط استشاري مستقل يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة من خلال تحسين العمليات والإجراءات. يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف المنظمة عبر توفير طرق منظمة لتقييم وتحسين كفاءة العمليات، بما في ذلك إدارة المخاطر، وتعزيز الرقابة، وضمان فعالية النظام المحاسبي. وفقًا للمعايير الدولية، يُعتبر التدقيق الداخلي نشاطاً تقويمياً يحصل داخل المؤسسة بهدف التأكد من فعالية العمليات الرقابية والامتثال للقوانين والسياسات المعتمدة، ما يعزز من تحسين الأداء المؤسسي (بنات، 2018).

1.3.1.2 أهمية التدقيق الداخلي

أصبح التدقيق الداخلي أكثر أهمية مع تزايد الحاجة للحفاظ على الموارد المتاحة وضمان فعالية العمليات داخل المؤسسات. وتعدّ البيانات الدقيقة والموثوقة أمراً حيوياً لدعم اتخاذ القرارات السليمة، وتصحيح أي انحرافات، وضمان تحقيق السياسات المستقبلية بشكل فعال. إن تطور التدقيق الداخلي

جاء استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية، مما فرض ضرورة مواكبة الابتكارات والتحديثات في الأنظمة الداخلية. هذا التطور أسهم في توسيع دور التدقيق الداخلي، ليشمل تعزيز الكفاءة والشفافية في مختلف العمليات والأنشطة داخل المؤسسة (بنات، 2018).

يمكن للتدقيق الداخلي أن يسهم في تقديم الخدمات التالية للإدارة:

1. خدمات تأكيدية: إذ يوفر التدقيق الداخلي تأكيدات على كفاية الإجراءات المتبعة لحماية الأصول، وضمان سلامة هذه الحماية.
2. حماية السياسة الإدارية: من خلال التأكد من أن السياسات الإدارية تطبق بشكل فعال، وحمايتها من أي انحرافات قد تؤثر في التنفيذ السليم للأعمال.
3. خدمات تقويمية: يقوم التدقيق الداخلي بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المتبعة من قبل الإدارة لضمان تحقيق الأهداف المحددة.
4. خدمات استشارية: يقدم التدقيق الداخلي اقتراحات لتحسين نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك توصيات لتحسين الإجراءات والسياسات الإدارية بما يسهم في تعزيز الكفاءة والفعالية (كرسوع، 2023).

2.3.1.2 أهداف التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي أداة فعالة لاختبار وتقييم فعالية الرقابة الداخلية بشكل مستمر، مما يضمن أنها تعمل بشكل صحيح وتحقق مستويات كفاءة عالية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم في التأكد من أن عمليات إدارة المخاطر فعالة وأن النظام المتكامل للرقابة يعمل بشكل مناسب. مع تطور المجالات الاقتصادية والتجارية، أصبح من الضروري أن يتطور التدقيق الداخلي لمواكبة هذه التغيرات السريعة في بيئة العمل، ما يعزز قدرته على التأقلم مع المتغيرات المتلاحقة وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة:

1. أهداف التشغيل (النشاط): تركز على تحسين كفاءة وفعالية الأداء، وتحقيق الربح المناسب،

بالإضافة إلى حماية الأصول من الاستخدام غير السليم أو السرقة.

2. أهداف إصدار التقارير المالية: تهدف إلى إعداد بيانات مالية دقيقة وعادلة، إذ يمكن الاعتماد

عليها من قبل المستخدمين مع الحد من الأخطاء والتحريفات التي قد تؤثر في مضمون

التقارير.

3. أهداف الالتزام: تركز على الامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها في المؤسسة، مع تجنب

المخالفات في جميع الأنشطة مثل التسعير، والتغليف، والتسويق، والتعامل التجاري، ما يساعد

في تجنب الغرامات والعقوبات التي قد تضر بسمعة المؤسسة (كرسوع، 2023).

3.3.1.2 أنواع التدقيق الداخلي

تتعدد المجالات التي يشملها التدقيق الداخلي، التي تتضمن ما يأتي:

1. التدقيق المالي: يهدف إلى تقييم الأنظمة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة، مثل فحص التقارير

المالية ومدى دقة المعلومات المالية لضمان الاعتماد عليها بشكل صحيح.

2. تدقيق الالتزام: يتضمن مراجعة الضوابط الرقابية المالية والتشغيلية في المؤسسة للتأكد من مدى

التزام الأنشطة والسياسات المعمول بها بالتشريعات والأنظمة المعتمدة.

3. التدقيق التشغيلي: يتناول مراجعة شاملة للعمليات المختلفة داخل المؤسسة، بهدف التأكد من كفاءة

وفعالية الأنظمة المتبعة ومدى توافقها مع الأهداف التنظيمية، بالإضافة إلى تقييم الأساليب

المستخدمة لتحقيق أهداف المؤسسة (كرسوع، 2023).

4.3.1.2 خصائص التدقيق الداخلي

1. الهدف الرئيسي : هو فحص الأنظمة المحاسبية والإدارية للتحقق من تنفيذ السياسات بشكل

صحيح، والتأكد من وجود آليات مناسبة لاكتشاف أي انحرافات أو أخطاء في التنفيذ. بالإضافة

إلى ذلك، يتولى التدقيق الداخلي مسؤولية منع حدوث أخطاء مثل الغش أو التلاعب في السجلات المالية، مع التركيز على تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية. كما يسهم في تحسين هذه الأنظمة من خلال تقديم اقتراحات لتطويرها وتعزيزها.

2. نطاق العمل: فقد يشمل التدقيق الداخلي إجراء مراجعات شاملة للنظم والإجراءات المتبعة داخل المؤسسة، بهدف ضمان تحقيق الأهداف المرجوة وضمان كفاءة الأداء في مختلف الجوانب.

3. الجهة المستفيدة من التدقيق الداخلي: هي المؤسسة نفسها؛ إذ يعمل المدقق الداخلي تحت إشراف الإدارة. يهدف التدقيق الداخلي إلى خدمة الإدارة من خلال تلبية احتياجاتها، كما يسعى لتحقيق الكفاءة عبر تقديم نتائج دقيقة من فحصه ومراجعاته.

4. الجزء من التنظيم الذي يتم تقييمه: يبدأ التدقيق الداخلي عادة في المجالات المحاسبية والمالية، لكنه لا يقتصر عليها فقط. يمتد التدقيق أيضًا ليشمل المجالات التشغيلية الأخرى داخل المؤسسة، ما يضمن فحص وتقييم شامل للأنظمة والعمليات في مختلف جوانب العمل.

5. الأساليب المطبقة: يعتمد التدقيق الداخلي على معايير أداء محددة، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المتبعة داخل المؤسسة لضمان فاعلية وكفاءة العمليات.

6. الاستقلالية: رغم ارتباط المدقق الداخلي بالمؤسسة، إلا أن هناك ضرورة لاستقلاليته لضمان نزاهة عمله. يجب أن يتمتع المدقق بالاستقلالية في تعيينه، تقييمه، مكافأته، وترقيته، مع ضمان عدم تأثره بأي ضغوط من الأشخاص الخاضعين للمراجعة، سواء في المجالات المالية أو غيرها من المجالات التي يقوم بمراجعتها.

7. توقيت الفحص والمراجعة: يتم التدقيق الداخلي بشكل مستمر؛ إذ يقوم المدقق بمراجعة الأنشطة المختلفة للمؤسسة بشكل دوري ومستمر لضمان فعالية الأنظمة والعمليات.

8. طريقة إعداد برنامج العمل: يبدأ المدقق الداخلي بوضع خطة عمل تشمل الخريطة التنظيمية للمؤسسة، التي تُمكنه من تحديد جميع الأنشطة التي يجب تقييمها. البرنامج لا يقتصر فقط على الأنشطة المالية والمحاسبية، بل يشمل أيضًا المجالات التشغيلية الأخرى لضمان تقييم شامل وفعال.

9. مهارات المدقق الداخلي: عادة ما يعتمد المدقق الداخلي على خبرات محاسبية قوية؛ إذ يتطلب غالبًا حصوله على درجة في المحاسبة. نظرًا لتوسع نطاق عمل المدقق الداخلي ليشمل الجوانب التشغيلية أيضًا، مثل تقييم كفاءة الأقسام والإدارات المختلفة، فإنه من الضروري أن يمتلك المدقق خلفية إضافية. يجب أن يكون لديه دراية بالمهارات الفنية والإدارية المتخصصة لضمان قدرته على التعامل مع مختلف التحديات والمهام في المؤسسة (بنات، 2018).

5.3.1.2 التخطيط للتدقيق الداخلي

1. الخطة الاستراتيجية للتدقيق الداخلي:

خطة التدقيق الاستراتيجية هي خطة شاملة تهدف إلى تحديد جميع مجالات التدقيق في الشركة، مع التأكد من تغطية هذه المجالات بشكل كامل من خلال دائرة التدقيق الداخلي خلال فترة الخطة، التي عادة ما تكون ثلاث سنوات. كما ينبغي أن تتضمن الخطة تحديد المجالات التي لم تغطَّ خلال تلك الفترة وتوضيح الأسباب وراء ذلك، مع مراعاة العوامل التي تحدد الأولويات في تحديد المجالات الواجب التركيز عليها. تشمل هذه العوامل:

- تحديد أهداف الشركة والمخاطر المرتبطة بها.
- الموارد البشرية المتاحة، مثل الخبرات والكفاءات لدى المدققين.
- النقاشات مع لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية، بما في ذلك المناقشات الخاصة بمتطلبات التدقيق

الداخلي المحددة.

- التغيرات في العمليات، مثل إدخال خطوط إنتاج جديدة أو تطبيق تقنيات حديثة.
- التغيرات في بيئة العمل العامة.
- نتائج عمليات التدقيق السابقة وتأثيرها على التخطيط المستقبلي.

يجب أن تكون الخطة الاستراتيجية للتدقيق فعالة وشاملة لمراجعة أنشطة الشركة، كما يجب أن تتمتع بالمرونة لتتكيف مع متطلبات التدقيق الخاصة. هذا يشمل تلبية احتياجات البحث وأيضاً متطلبات لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية. كما ينبغي أن يعتمد عمل دائرة التدقيق الداخلي على نتائج عمليات التدقيق السابقة لتوجيه خطط التدقيق المستقبلية (خضير، عبدالرازق، 2017).

2. الخطة السنوية للتدقيق الداخلي

يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد خطة سنوية تتضمن تحديد الأهداف، وتحديد الجدول الزمني والموارد اللازمة. تعتبر هذه الخطة خطة عامة، مع إمكانية أن تشمل خطأً أكثر تفصيلاً للمدققين الداخليين.

تعد الخطة السنوية دعماً للخطة الاستراتيجية؛ إذ توفر تفاصيل أكثر حول الأنشطة والموارد البشرية والميزانية التي يجب تخصيصها خلال السنة. كما تشكل أساساً للمراجعة المستمرة لخطة العمل. من الضروري أن تحصل هذه الخطة على موافقة المدير التنفيذي، وإذا كانت دائرة التدقيق الداخلي تابعة للجنة التدقيق، فلا حاجة لموافقة المدير التنفيذي (خضير، عبدالرازق، 2017).

يجب أن تتعامل خطة التدقيق الداخلي السنوية مع تقييم مخاطر الشركة وتحديداتها على النحو الآتي:

1. تحديد الأنشطة والعمليات التي ستدقق بناءً على طبيعة التدقيق التي سيتم تنفيذها خلال السنة.
2. توقع الأنشطة التي ستحتاج إلى عمليات تدقيق.
3. النظر في أي حالات طارئة قد تؤثر في عمليات التدقيق.
4. توزيع الموارد المتاحة بشكل مناسب.

5. توفير التدريب اللازم والتطوير المستمر لفريق التدقيق.
 6. تحديد ساعات احتياطية لتغطية عمليات التدقيق الإضافية مثل التدقيق الخاص أو التدريب اللازم.
 7. إعداد تقرير دوري من دائرة التدقيق الداخلي بشكل سنوي أو ربع سنوي.
- يجب التنسيق والتعاون مع الإدارة العامة لضمان تخصيص الموارد المناسبة لفريق التدقيق الداخلي، بحيث لا يحدث أي تضارب أو تعارض في تنفيذ عمليات التدقيق. من الضروري التأكد من أن عمليات التدقيق لا تؤثر سلباً في سير العمل أو تؤدي إلى تعطيل الأنشطة الأساسية في الشركة (خضير، عبدالرازق، 2017).

6.3.1.2 المعايير الدولية للتدقيق الداخلي:

تعرف معايير التدقيق بأنها المقاييس التي يستخدمها المدقق لتقييم مدى جودة الأداء في العمل الذي يجري تدقيقه. تعتمد هذه المعايير على تحديد ما إذا كانت العمليات قد جرى تنفيذها وفقاً للالتزامات والمتطلبات المحددة من قبل مهنة المحاسبة والتدقيق، بناءً على المعايير المتعارف عليها بين أعضاء المهنة (خضير، عبدالرازق، 2017).

في هذا السياق، أصدر مجلس معايير التدقيق الداخلي (IASB) معايير التدقيق الداخلي في يناير 2013، التي شملت التعديلات النهائية على تلك المعايير. قدمت هذه المعايير إطار عمل يهدف إلى تعزيز جودة عملية التدقيق الداخلي، مع التركيز على تحسين المعايير المتبعة في هذا المجال (بنات، 2018).

المجموعة الأولى: معايير الصفات

هي مجموعة من المعايير التي تحدد الصفات الأساسية التي يجب توافرها في كل فرد من أفراد فريق التدقيق الداخلي في المنظمة، وهي على النحو الآتي:

• الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات:

يجب تحديد الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بنشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي من خلال وثيقة واضحة، تتماشى مع معايير ومبادئ مهنة التدقيق الداخلي. يتعين على المدير التنفيذي مراجعة هذه الوثيقة والتأكد من موافقة الإدارة العامة عليها.

• الاستقلالية والموضوعية:

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً؛ إذ تعني الاستقلالية التحرر من أي تأثيرات قد تؤثر في قدرة النشاط في أداء مسؤوليات المدقق بطريقة محايدة وغير متحيزة. يجب ضمان أن المدققين الداخليين يمتلكون الاستقلالية الكافية لأداء مهامهم بفعالية، والالتزام بالمعايير المهنية لمهنة التدقيق، مع مراعاة القوانين والضوابط التي تحددها المنظمة.

• الكفاءة وبذل العناية المهنية

يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا الكفاءة اللازمة، بما في ذلك المعرفة والمهارات الضرورية لأداء مسؤولياتهم الفردية، مع بذل العناية المهنية المطلوبة في كل جانب من جوانب عملهم

• ضمان الجودة وبرنامج التحسين:

يجب على مدير التدقيق الداخلي تطوير والحفاظ على برنامج لضمان الجودة والتحسين المستمر، يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي (مجاهد، 2017).

المجموعة الثانية: معايير الاداء

تتناول معايير الأداء تحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي ووضع المقاييس التي يمكن من خلالها قياس فاعلية هذه الأنشطة. كما تحدد طبيعة الخدمات المقدمة، مع أهمية وضع معايير لقياس أداء الخدمات. تعطي هذه المعايير إرشادات حول كيفية تطبيق المعايير في مجالات محددة من عمل التدقيق الداخلي، سواء في الأنشطة التأكيدية أو الاستشارية التي يقوم بها المدققون الداخليون، ويتضمن ذلك المعايير الآتية:

■ إدارة نشاط التدقيق الداخلي

إدارة نشاط التدقيق الداخلي تعني وضع خطط مبنية على أساس تقييم المخاطر، لضمان أن تجري إدارة النشاط بشكل فعال ويوفر قيمة للمنشأة. يجب أن تكون نتائج التدقيق الداخلي ملموسة وتعكس تحقيق الأهداف والمسؤوليات المحددة في معايير التدقيق الداخلي. كما يجب أن يجري الإفصاح عن أي تأثيرات قد تحدث بسبب القيود أو التحديات المتعلقة بالموارد. من الضروري التأكد من أن موارد التدقيق الداخلي كافية ومناسبة، وأنها تُستخدم بفعالية لتحقيق الخطة المقررة، مع ضمان أن يجري تنفيذ التدقيق الداخلي بكفاءة وفعالية في إدارة المخاطر ومراقبة العمليات.

■ طبيعة العمل:

يعني نشاط التدقيق الداخلي تقييم إجراءات العمل بهدف تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى مراقبة العمليات باستخدام منهجيات منظمة ومضبوطة.

■ التخطيط للمهمة:

يحدد هذا المعيار ضرورة وضع خطة مفصلة من قبل المدقق الداخلي، تشمل تحديد المخاطر الرئيسية المرتبطة بالنشاط أو الوحدة التي ستدقق. يجب على المدققين التأكد من أن نطاق التدقيق يتماشى مع

الأهداف المحددة، وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. كما يتطلب الأمر تحديث برامج العمل بشكل مستمر لضمان فعاليتها.

■ تنفيذ المهمة

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعايير اللازمة لتنفيذ المهمة بشكل فعال، بما في ذلك تقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان توفر الموارد الكافية لتحقيق الأهداف المحددة للمهمة.

■ إيصال النتائج

يتعلق هذا المعيار بضمان أن المدققين الداخليين يقومون بنقل نتائج المهمة بوضوح وشفافية. يشمل ذلك تقديم تفاصيل حول الأهداف التي جرى تحقيقها، وتحديد نطاق العمل والتوصيات. يجب أن تجري عملية الإبلاغ بدقة وموضوعية، مع الإفصاح عن أي انحرافات عن المعايير وأثر ذلك على عملية التدقيق، وتحديد المتطلبات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إعداد النتائج (مجاهد، 2017).

المجموعة الثالثة: معايير التنفيذ

تحدد معايير التنفيذ الإجراءات اللازمة لمتابعة الأداء من خلال تطبيق الضوابط المطلوبة، وفقاً للإرشادات الآتية:

1. إجراء اختبارات الالتزام.
2. التحقيق في حالات الغش والتحايل.
3. التقييم الذاتي للرقابة.
4. متابعة تنفيذ نتائج وتوصيات التدقيق الداخلي: ينبغي على إدارة التدقيق الداخلي أن تضع نظاماً فعالاً لمتابعة نتائج التدقيق التي تم إرسالها إلى الإدارة، وضمان أن الإدارة التنفيذية قد

تحمّلت المسؤولية واتخذت الإجراءات المناسبة لمعالجة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير التدقيق الداخلي (مجاهد، 2017).

7.3.1.2 العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالتدقيق الداخلي

1. زيادة حجم الشركات وتعدد أنشطتها.
2. ضرورة تفويض الإدارة لبعض المسؤوليات إلى الإدارات الفرعية.
3. حاجة إدارة الشركات إلى بيانات دقيقة لدعم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات.
4. الحاجة إلى حماية وصيانة أصول الشركة من الغش والسرقة والأخطاء.
5. ضرورة توفير بيانات دقيقة للمؤسسات لأغراض التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير.
6. تطور إجراءات المراجعة من أساليب تقليدية إلى طرق تفصيلية تعتمد على استخدام عينات إحصائية (مجاهد، 2017).

8.3.1.2 نظريات العلاقة بين مجلس الإدارة، ولجان التدقيق، وجودة التدقيق الداخلي

تُعتبر العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق وجودة التدقيق الداخلي من الموضوعات المركزية في مجال الحوكمة المؤسسية. يعكس هذا التفاعل تأثير الهيكل المؤسسي والإجراءات الرقابية على فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي. توجد عدة نظريات تسهم في تفسير هذه العلاقة، ويعتبر فهم هذه النظريات أساسياً لتحليل كيفية تعزيز جودة التدقيق الداخلي من خلال تعزيز خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق.

1. نظرية الحوكمة (Corporate Governance Theory)

تهتم هذه النظرية بكيفية تنظيم علاقات السلطة داخل الشركات بين الأطراف المختلفة مثل المساهمين، والإدارة، ومجلس الإدارة، ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين. تهدف الحوكمة إلى ضمان أن جميع العمليات المؤسسية تحصل بطريقة شفافة ومنظمة بشكل يحد من المخاطر ويعزز الأداء المؤسسي (Hasan & Hussainey, 2022).

2. نظرية الوكالة (Agency Theory)

نظرية الوكالة تفسر العلاقة بين مجلس الإدارة ولجان التدقيق وجودة التدقيق الداخلي في سياق العلاقة بين المساهمين (الملاك) والإدارة (الوكيل). تنشأ هذه العلاقة عندما يقوم المساهمون بتعيين الإدارة لإدارة شؤون الشركة نيابة عنهم. نظرًا لأن المديرين قد يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين، فإن هناك حاجة إلى آليات رقابية قوية، مثل لجان التدقيق، لضمان أن يكون أداء الإدارة مطابقًا للمصالح الأصلية للمساهمين (Hasan & Hussainey, 2022).

3. نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)

نظرية رأس المال البشري تشير إلى أن الأفراد الذين يمتلكون مهارات وخبرات معترف بها دوليًا، مثل المدققين الداخليين المؤهلين، يساهمون بشكل كبير في تحسين جودة التدقيق الداخلي. هذه النظرية تركز على العلاقة بين قدرة الأفراد على تطبيق المعرفة والتقنيات المتقدمة، وبين تحسين أداء الرقابة المؤسسية (فوزي، هاشم، 2008).

تسهم النظريات المختلفة في تقديم رؤى مختلفة حول كيفية تحسين جودة التدقيق الداخلي في الشركات. من خلال تبني هذه النظريات، يمكن تعزيز قدرة مجلس الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة،

و لضمان وجود رقابة مستقلة وفعالة من خلال لجان التدقيق، ما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة في التقارير المالية(فوزي،هاشم ،2008)..

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات باللغة العربية

هدفت دراسة (مشابط، 2024) إلى تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية المراجعة الداخلية، مع التركيز على عدة عوامل مثل حجم اللجنة، عدد اجتماعاتها السنوية، وخبرة أعضائها في مجالي المحاسبة والمراجعة، واستقلاليتها. كما جرى فحص تأثير ربحية الشركة والتعثر المالي كمتغيرين معدلين على هذه العلاقة. مع التحكم في مجموعة من المتغيرات، مثل حجم الشركة، تركز الملكية، ودرجة الرفع المالي؛ إذ أجريت دراسة تطبيقية باستخدام بيانات عينة مكونة من 125 شركة غير مالية مسجلة في البورصة المصرية، خلال الفترة من 2013 حتى 2018، بإجمالي 750 مشاهدة. أظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية غير معنوية بين فاعلية المراجعة الداخلية ونشاط لجنة المراجعة وخبرة أعضائها. بالمقابل، وُجدت علاقة عكسية غير معنوية بين حجم اللجنة واستقلاليتها وفاعلية المراجعة الداخلية. أظهرت النتائج أن ربحية الشركة تؤثر على العلاقة بين فاعلية المراجعة الداخلية وخصائص لجنة المراجعة، بينما لم يكن للتعثر المالي تأثير ملموس، كما جرى تحليل حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة كمتغيرات معدلة؛ إذ وُجد أن حجم الشركة يؤثر في العلاقة بين فاعلية المراجعة الداخلية وحجم لجنة المراجعة، بينما لم يظهر حجم مجلس الإدارة تأثيراً.

وكذلك هدفت دراسة (الشاعر وماضي، 2023) لمعرفة تأثير خصائص لجنة التدقيق في الإفصاح الاختياري في شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وعددها 7 شركات، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار للسلاسل الزمنية المقطعية

لتحليل البيانات، بالإضافة إلى تحليل المحتوى لتقارير الشركات خلال الفترة من 2015م إلى 2021م؛ إذ جرى تحليل 49 تقريرًا منشورًا على موقع البورصة. كما استخدم الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية، بما في ذلك تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج SPSS، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الإفصاح الاختياري في شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بلغت 77%، كما تبين أن خصائص لجنة التدقيق: مثل حجم اللجنة، التأهيل المهني للأعضاء، وعدد الاجتماعات، لها تأثير كبير في مستوى الإفصاح الاختياري في هذه الشركات.

وفي دراسة قام بها (الصائغ وباعقيل، 2023) والتي هدفت إلى دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجرى تطبيقها على 40 شركة مدرجة في قطاع المواد الأساسية في السوق المالية السعودية "تداول" خلال الفترة من 2017 إلى 2021م. اختبرت الدراسة أربع خصائص لمجلس الإدارة: حجم المجلس، اجتماعات المجلس، استقلالية المجلس، وتعليم الأعضاء. جرى قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسبة توبيين كيو (TQ). وأظهرت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات. وفي ضوء هذه النتائج.

وهدف دراسة (أبو زقية وآخرون، 2022) إلى تحليل تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، شمل مجتمع الدراسة 46 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، وتضمنت عينة الدراسة 20 شركة، أظهرت النتائج أن عدد أعضاء لجنة المراجعة له تأثير ملحوظ في الأداء المالي للشركات، ومع ذلك، لم تُظهر الدراسة وجود تأثير لعدد الأعضاء غير الماليين في لجنة المراجعة أو

عدد اجتماعات اللجنة في الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لعدد أعضاء مجلس الإدارة أو عدد الأعضاء المستقلين فيه أو عدد اجتماعات المجلس على الأداء المالي للشركات.

أجرى (الحربي، 2021) دراسة هدفت إلى بحث تأثير حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول". ولتحقيق أهداف الدراسة، جرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة تحليل المحتوى لقياس مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات. شملت الدراسة جميع البنوك المدرجة في السوق السعودية والبالغ عددها عشرة بنوك، مع استبعاد البنك الأهلي التجاري نظرًا لإدراجه في عام 2013م، وقد جرت الدراسة خلال الفترة من 2010 إلى 2019م. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق السعودية "تداول" مرتفع، وأن هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بتطبيق بعض آليات حوكمة الشركات مثل تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية؛ إذ تفسر هذه الآليات 49.6% من التغير في جودة التقارير المالية، بينما يعود الباقي إلى عوامل أخرى. ومن جهة أخرى، لم تؤثر آليات حوكمة الشركات الأخرى مثل استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، ودورية اجتماعات لجنة التدقيق، في جودة التقارير المالية. كما تم استبعاد المتغيرين "الخبرة المالية للجنة التدقيق" و"جودة التدقيق" لكونهما متغيرين ثابتين.

كما أجرى (كشكش ودرغام، 2021) دراسة هدفت إلى تحليل تأثير خصائص لجنة التدقيق، التي تشمل عدد الأعضاء، الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، عدد الاجتماعات، وملكية الأسهم، على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها ستة مصارف، خلال الفترة من 2013 إلى 2018. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على نموذج

الانحدار للبيانات المقطعية عبر الزمن (Panel Regression) لتحليل البيانات، كما جرى تطبيق نموذج نسبة ميلر (Miller Ratio) لفحص مدى ممارسة إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لزيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق في إدارة الأرباح، بينما كان هناك تأثير سلبي لزيادة عدد الاجتماعات في إدارة الأرباح. ولم تجد الدراسة أي تأثير ذو دلالة إحصائية للاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، أو نسبة ملكية الأسهم على إدارة الأرباح.

وقام (عبد الفتاح، 2021) بدراسة هدفت إلى اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة، خبرة المدير التنفيذي المالية، وتركيز ملكية كبار المساهمين في الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المصرية. ولتحقيق أهداف الدراسة، جرى استخدام أسلوب تحليل المحتوى وتطبيق تحليل الانحدار لقياس تأثير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، بالإضافة إلى تأثير شغل عضو لجنة المراجعة لمنصب في مجلس إدارة شركة أخرى، وكذلك تأثير الخبرة المالية للمدير التنفيذي وتركيز ملكية كبار المساهمين على الإفصاح عن نقاط ضعف الرقابة الداخلية. جرى تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 38 شركة مساهمة مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2018 إلى 2019، أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لزيادة الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على نقاط ضعف الرقابة الداخلية، كما أظهرت وجود علاقة سالبة بين الخبرة المالية للمدير التنفيذي ونقاط ضعف الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، بينت النتائج وجود علاقة سالبة بين تركيز ملكية كبار المساهمين والإفصاح عن نقاط ضعف الرقابة الداخلية، وكشفت الدراسة عن زيادة التأثير السلبي للمتغيرات الثلاثة (خصائص لجنة المراجعة، خبرة المدير التنفيذي، وتركيز ملكية كبار المساهمين) على نقاط ضعف الرقابة الداخلية.

كما هدفت (فاطمة الزهراء وهشام، 2020) في دراستهما الى قياس أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على قيمة الشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC40) 2018، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن حجم مجلس الإدارة يؤثر سلباً في القيمة السوقية المضافة، وأن كل من اجتماعات مجلس الإدارة واستقلاليتها وحجم لجنة التدقيق واستقلاليتها واجتماعاتها ليس لها أي تأثير معنوي في قيمة الشركة؛ إذ أوصت الدراسة على أن تُشكّل مجالس الإدارة من عدد متوسط من الأعضاء لتعزيز فعالية الرقابة. فزيادة عدد الأعضاء تؤدي إلى تباطؤ في التواصل وتقلل من المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات.

وفي دراسة أجراها (عاشور، 2019) التي هدفت الدراسة الى تحليل تأثير خصائص لجان التدقيق الداخلي على جودة المراجعة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، باستخدام منهجية تحليل المحتوى. شملت العينة 60 شركة مدرجة في سوق الأسهم خلال الفترة من 2014 إلى 2018؛ إذ جمعت البيانات من التقارير السنوية للشركات والتقارير الصادرة عن لجان التدقيق. كانت النتائج وجود تأثير إيجابي لبعض خصائص لجان التدقيق الداخلي في تحسين جودة المراجعة؛ إذ تبين أن الاستقلالية، الخبرة المهنية، حجم اللجنة وعدد الاجتماعات لها دور كبير في تعزيز فعالية التدقيق الداخلي. بالمقابل، أظهرت الدراسة أن بعض العوامل الأخرى مثل حجم الشركة والرافعة المالية لم يكن لها تأثير معنوي كبير في جودة التدقيق. كما وأكدت الدراسة على أن تعزيز خصائص لجان التدقيق الداخلي، مثل استقلالية الأعضاء وزيادة خبراتهم المهنية، يسهم بشكل كبير في تحسين جودة عملية التدقيق داخل الشركات، ما يرفع من كفاءة الأداء الرقابي ويعزز الثقة في النتائج المالية.

وأجرى (سيسالم وآخرون، 2019) دراسة هدفت الى دراسة تأثير خصائص لجنة التدقيق على رأي مدقق الحسابات الخارجي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، جرى فحص البيانات الطولية لستة

بنوك في الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2016 باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي (Logistic Panel Regression). أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدة خصائص للجنة التدقيق على رأي المدقق، بما في ذلك استقلالية الأعضاء، عدد اجتماعات اللجنة، الخبرة المالية والمحاسبية، ونسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء، كما توصلت الدراسة إلى أن خصائص لجنة التدقيق تلعب دوراً مهماً في تحديد رأي المدقق الخارجي، ما يشير إلى أهمية اختيار أعضاء اللجنة بناءً على معايير محددة تضمن استقلاليتهم وكفاءتهم.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

أجرى هيلكي وآخرون دراسة (HYELLAKI et al., 2024) بعنوان "تأثير خصائص لجنة التدقيق في تأخر تقارير التدقيق لشركات السلع الاستهلاكية المدرجة في نيجيريا". هدفت إلى فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق في تأخر تقرير التدقيق في شركات السلع الاستهلاكية المدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة من 2012 إلى 2022. استخدمت الدراسة بيانات مستخلصة من التقارير السنوية لعشر شركات، وجرى تحليلها باستخدام تأخر التوزيع الانحداري التفاضلي. كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ومهمة بين حجم لجنة التدقيق، استقلالها، وخبرتها من جهة، وتأخر تقرير التدقيق من جهة أخرى. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية غير مهمة بين اجتماعات لجنة التدقيق وتأخر التقرير، وعلاقة إيجابية ومهمة بين الرافعة المالية وتأخر تقرير التدقيق، وعلاقة سلبية غير مهمة بين حجم مجلس الإدارة وتأخر التقرير. خلصت الدراسة إلى أن حجم لجنة التدقيق، استقلالها، وخبرتها تؤثر بشكل كبير في تأخر تقرير التدقيق، بينما لا تؤثر اجتماعات لجنة التدقيق في التأخير.

وفي دراسة قام بها المقترري وآخرون (Almaqtari et al., 2024) بعنوان "خصائص مجلس الإدارة وجودة التدقيق: التأثير المعتدل لتغير استقلال مجلس الإدارة". هدفت إلى استكشاف تأثير خصائص مجلس الإدارة والعوامل الخاصة بالبنك على جودة التدقيق في البنوك الهندية المدرجة. شملت الدراسة عينة من 38 بنكاً مدرجاً في بورصة بومباي، مع بيانات تغطي الفترة من 2010 إلى 2019. استخدمت الدراسة الانحدارات اللوجيستية لتقدير النتائج. أظهرت النتائج أن استقلال مجلس الإدارة والاجتهاد لهما تأثير سلبي كبير في اختيار مدقق الحسابات من الشركات الأربع الكبرى وتغيير المدقق. كما تبين أن حجم مجلس الإدارة والمروجين لهما تأثير سلبي كبير في اختيار المدقق. ومع ذلك، أظهر تغيير استقلال مجلس الإدارة تأثيراً معتدلاً؛ إذ يقل بشكل كبير من اختيار مدقق الحسابات من الشركات الأربع الكبرى ويؤدي إلى التحول من مدقق غير الشركات الأربع الكبرى إلى مدقق حسابات الشركات الأربع الكبرى.

كذلك أجريت دراسة بانغونزا وآخرون (Bagonza et al., 2024) بعنوان "التأثير المعتدل للجنة التدقيق في العلاقة بين جودة التدقيق وردود أفعال السوق في جنوب أفريقيا". هدفت إلى فحص ما إذا كانت لجنة التدقيق تعدل العلاقة بين جودة التدقيق وردود أفعال السوق في الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا. استخدمت الدراسة عينة من 472 شركة مدرجة خلال الفترة من 2014 إلى 2019، وجرى تحليل البيانات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج GMM للتحقق من متانة النتائج. أظهرت النتائج أن جودة التدقيق تؤثر في ردود أفعال السوق، كما أن لجنة التدقيق تلعب دوراً تعديلياً في العلاقة بين جودة التدقيق وردود أفعال السوق. تؤكد الدراسة أن لجنة التدقيق الفعالة تساهم في الإشراف على عملية التدقيق، وضمان استقلالية المدققين، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما ينعكس بشكل إيجابي على أسعار الأصول.

كما قام باوو بدراسة (Bawuah, 2024) بعنوان "فعالية لجنة التدقيق وجودة التدقيق وإدارة الأرباح: أدلة من غانا". تبحث تأثير فعالية لجنة التدقيق في إدارة الأرباح، وتهدف إلى فحص ما إذا كانت جودة التدقيق (Big4) يمكن أن تخفف من الارتباط بين فعالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح في غانا. اعتمدت الدراسة على بيانات لوحة من 25 شركة غير مالية في غانا، واستخدمت أساليب الانحدار ذات التأثير الثابت (FE) وطريقة المربعات الصغرى ثنائية المرحلة (SLS2). كشفت النتائج أن فعالية لجنة التدقيق (مثل استقلال لجنة التدقيق، حجمها، وعدد اجتماعاتها) تحد من إدارة الأرباح في الشركات الناشئة؛ إذ كان التأثير الأقوى يتعلق باستقلال لجنة التدقيق. وبذلك، تميل الشركات التي تتمتع بلجنة تدقيق فعالة إلى الإبلاغ عن إدارة أرباح أقل. علاوة على ذلك، أظهر التحليل أن التأثيرات المجمعة للشركات الأربع الكبرى وفعالية لجنة التدقيق (استقلالها واجتماعاتها) كانت أقوى في تقليص إدارة الأرباح مقارنةً بفعالية لجنة التدقيق وحدها. وتبين أن الرافعة المالية والربح والتدفقات النقدية وحجم الشركة تؤثر في إدارة الأرباح في الشركات الناشئة.

كما قام ماضي وآخرون بدراسة (Madi et al., 2023) بعنوان "أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في الأداء المالي: دراسة حالة فلسطين". هدفت إلى فحص العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة التدقيق والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. جرى استخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشرات للأداء المالي، بينما جرى تحديد خصائص مجلس الإدارة من خلال نسبة المديرين غير التنفيذيين وحجم المجلس، وخصائص لجنة التدقيق من خلال عدد الأعضاء غير التنفيذيين في اللجنة، والخبرة المالية للأعضاء، وتكرار الاجتماعات، وحجم اللجنة. شملت الدراسة جميع الشركات المدرجة في البورصة التي نشرت تقارير سنوية بين عامي 2011 و2015. أظهرت النتائج أن حجم مجلس الإدارة مرتبط بشكل سلبي مع العائد على حقوق الملكية، وأن اجتماعات لجنة التدقيق ترتبط بشكل إيجابي

مع العائد على حقوق الملكية. كما وجد أن حجم الشركة يرتبط بشكل سلبي مع العائد على الأصول، في حين لوحظت علاقة إيجابية بين الرافعة المالية والعائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 10%. توصلت الدراسة إلى أن العديد من العلاقات كانت غير ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن آليات حوكمة الشركات في فلسطين قد تظل غير فعالة أو تجميلية.

أجرى فريحه وآخرون (Fariha et al., 2022) دراسة بعنوان "خصائص مجلس الإدارة وسمات لجنة التدقيق وأداء الشركة: أدلة تجريبية من الاقتصادات الناشئة". هدفت إلى تحليل تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة دكا في بنغلاديش، اعتمدت الدراسة على 30 بنكاً تجارياً مدرجاً في بورصة دكا بين عامي 2011 و2017؛ إذ جمع البيانات من التقارير السنوية لهذه البنوك. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS) لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن استقلالية مجلس الإدارة لها علاقة سلبية مع العائد على الأصول (ROA) ومؤشر توبين (Tobin's Q)، بينما كانت هناك علاقة إيجابية بين استقلالية المجلس والعائد على الأسهم. كما تبين أن تنوع مجلس الإدارة له تأثير سلبي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، في حين أظهرت العائلية في القيادة تأثيراً إيجابياً في العائد على الأصول وسلبياً على العائد على الأسهم. من ناحية أخرى، أظهرت الاجتماعات الدورية للمجلس علاقة إيجابية مع العائد على الأصول. بالنسبة لسمات لجنة التدقيق، كانت نتائج حجم اللجنة واستقلالية رئيسها سلبية مع بعض مؤشرات الأداء مثل مؤشر توبين والعائد على الأسهم.

وفي دراسة قام بها مرنجوري وكوجاكي (Maranjory & Kouchaki, 2022) بعنوان "خصائص لجنة التدقيق وتأخر تقرير التدقيق: الأدلة من إيران". هدفت إلى فحص تأثير الاستقلالية،

الحجم، الخبرة، والجنس في لجنة التدقيق على تأخير تقرير التدقيق في الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية (TSE) خلال الفترة من 2016 إلى 2020. استخدمت الدراسة بيانات من 5 سنوات لتحليل هذه العلاقة. أظهرت النتائج أن الخبرة المالية واستقلالية لجنة التدقيق لهما تأثير سلبي كبير في تأخير تقرير التدقيق، مما يعني أن وجود خبراء أكثر وأعضاء غير تنفيذيين في اللجنة يقلل من التأخير. في المقابل، كان للجنس في لجنة التدقيق تأثير إيجابي كبير في التأخير، بينما لم تظهر النتائج علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم اللجنة وتأخير تقرير التدقيق، ما يشير إلى أن جودة اللجنة أهم من حجمها.

وفي دراسة قام بها بن علي وبكري (Ben Ali, Bakkeri.2021) بعنوان "تأثير خصائص لجان المراجعة على الرقابة الداخلية: دراسة تجريبية للسياق الفرنسي". هدفت إلى فحص تأثير خصائص لجان التدقيق على نظام الرقابة الداخلية في 250 شركة فرنسية مدرجة في بورصة باريس خلال الفترة من 2012 إلى 2018. استخدم الباحثون منهج البيانات اللوحية (Panel Data)؛ إذ جمع البيانات يدويًا من التقارير السنوية والوثائق المرجعية. شملت العينة النهائية 162 شركة فرنسية و1134 ملاحظة للسنوات المالية. أظهرت النتائج أن الخبرة المالية، الاستقلالية، تكرار الاجتماعات، وحجم لجان التدقيق كانت لها تأثيرات إيجابية وكبيرة على تقليل نقاط ضعف الرقابة الداخلية. كما تبين أن مشاركة النساء في لجان التدقيق كانت مرتبطة بشكل كبير بتحسين فعالية الرقابة الداخلية.

كما قام بشناق بدراسة (Boshnak, 2021) بعنوان "تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة المراجعة: أدلة من المملكة العربية السعودية". هدفت إلى فحص تأثير خصائص لجنة التدقيق في جودة التدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) خلال الفترة من 2017 إلى 2019، مع تقييم مدونة حوكمة الشركات السعودية المعدلة. اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية

من التقارير السنوية لعينة تضم 210 شركات، واستخدمت تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت النتائج أن الشركات التي تضم أعضاء ذوي خلفية تعليمية في المحاسبة والمالية، بالإضافة إلى الشركات الكبيرة ذات الملكية الحكومية، تميل إلى التعامل مع شركات التدقيق من الأربع الكبار، ما يشير إلى جودة تدقيق أعلى. كما تبين أن حجم اللجنة وعدد الاجتماعات ودرجة الاستقلالية لم تؤثر بشكل كبير في جودة التدقيق.

وأجرى سيوفان وآخرون دراسة (Syofyan et al, 2021) بعنوان "خصائص لجنة التدقيق المؤثرة على توقيت تقرير التدقيق في إندونيسيا". هدفت إلى استكشاف العلاقة بين فعالية لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية في السياق الإندونيسي؛ إذ جرى تمثيل جودة التقارير بتوقيت التقرير. وجرى قياس فعالية اللجنة من خلال حجمها، وخبرات أعضائها، وعدد الاجتماعات التي تعقدها. استخدمت الدراسة 240 ملاحظة من 48 شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) خلال الفترة من 2014 إلى 2019. استخدم الباحثون تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات. أظهرت النتائج أن حجم اللجنة والخبرة المالية لا يرتبطان بشكل كبير بتوقيت تقرير التدقيق، بينما كان لتكرار الاجتماعات تأثير كبير عليه. تشير الدراسة إلى أن التواصل الفعال بين أعضاء اللجنة، الذي يتعزز من خلال تكرار الاجتماعات، هو عامل حاسم في تحسين فعالية اللجنة وضمان تقديم التقارير المالية في الوقت المحدد.

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة

تعد دراسات خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق من المواضيع المهمة التي تسهم في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الشركات. تعكس الدراسات السابقة تنوعاً في نتائجها، ما يتيح لنا فحص أبعاد مختلفة لهذا الموضوع في بيانات تنظيمية مختلفة. توضح الدراسات مثل (مشابط، 2024) و(الحري،

(2021) أهمية حجم مجلس الإدارة واستقلاليته في تحسين جودة التدقيق الداخلي، كما تؤكد أهمية عدد اجتماعات لجنة التدقيق في تعزيز فعالية عملية التدقيق. كما تتوافق دراستنا مع هذه الدراسات في العديد من النتائج المتعلقة بتأثير حجم المجلس واستقلالية الأعضاء على جودة التدقيق الداخلي. من جهة أخرى، تقدم دراستنا أيضاً عنصراً فريداً يتمثل في تأثير تمثيل المرأة في مجالس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي، وهو أمر لم يُسلط الضوء عليه كثيراً في الدراسات السابقة. تساعد هذه المساهمة في تفعيل دور التنوع في فرق العمل وزيادة الشفافية، وهو ما ينعكس إيجاباً في عملية التدقيق الداخلي.

أولاً : أوجه الشبه:

تتفق دراستنا مع عدة دراسات سابقة في نتائجها حول بعض العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق الداخلي. على سبيل المثال، نلاحظ توافقاً مع دراسات مثل (مشابط، 2024) و(الصائغ وباعقيل، 2023) التي أظهرت أن حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه يؤثران إيجاباً في جودة التدقيق الداخلي. كما نجد أن دراستنا تتفق مع (كشكش ودرغام، 2021) و(مشابط، 2024) في أن زيادة عدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق يعزز عملية التدقيق الداخلي. وهذا يشير إلى أن تكرار الاجتماعات يتيح للأعضاء الفرصة لمناقشة القضايا بعمق واتخاذ قرارات مستنيرة، وهو أمر يعزز الرقابة الداخلية.

ثانياً :أوجه الاختلاف:

بينما تظهر دراستنا توافقاً مع العديد من الدراسات في بعض الجوانب، فإنها تختلف في عدة عناصر مهمة. على سبيل المثال، لم نجد في دراستنا تأثيراً ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي، وهو ما يختلف عن دراسة (الحري، 2021) التي أشارت إلى وجود تأثير معنوي للاجتماعات في تحسين جودة التدقيق الداخلي. قد يكون هذا الاختلاف ناتجاً عن طبيعة

الاجتماعات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؛ إذ قد لا تعكس الاجتماعات المتكررة بالضرورة تحسناً في الأداء إذا لم تكن هناك فعالية في تنفيذ قراراتها.

بالإضافة إلى ذلك، تختلف دراستنا عن بعض الدراسات السابقة مثل (عاشور، 2019) و(كشكش ودرغام، 2021) في أن المؤهلات المحاسبية أو المالية لأعضاء لجنة التدقيق لم تظهر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في دراستنا. ربما تشير هذه النتيجة إلى أن الخبرة العملية والقدرة على التفاعل داخل اللجنة قد تكون أكثر أهمية من الشهادات الأكاديمية أو المهنية في تحسين جودة التدقيق الداخلي.

كما أن دراستنا لم تجد أي تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في جودة التدقيق الداخلي، وهو ما يختلف عن نتائج دراسة (مشابط، 2024) ودراسة (الحري، 2021) التي أكدت تأثير حجم الشركة في تحسين جودة التدقيق الداخلي. قد يكون هذا الاختلاف ناتجاً عن العوامل التنظيمية الداخلية الأخرى التي تلعب دوراً أكبر من حجم الشركة في تحسين فعالية التدقيق الداخلي.

وفيما يتعلق بالشهادات المهنية لأعضاء لجنة التدقيق، فإن دراستنا لم تجد أي تأثير ذي دلالة إحصائية لهذا العامل، ما يختلف عن دراسات مثل (عاشور، 2019) التي أكدت على دور الشهادات المهنية في تحسين جودة التدقيق الداخلي. قد يكون هذا الاختلاف ناتجاً عن تأثير عوامل أخرى مثل الخبرة العملية والأداء الفعلي للجنة.

ثالثاً: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المشابهة هو التركيز على خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتحليل تأثير هذه الخصائص في جودة التدقيق الداخلي. ففي حين تناولت العديد من الدراسات السابقة تأثير خصائص مجلس الإدارة أو لجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي، إلا أن هذه الدراسة تميزت بالآتي:

1. التركيز على السياق المحلي : إذ تتناول الدراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وهو سياق محلي لم يجر التطرق إليه بشكل موسع في الأدبيات السابقة. هذا يوفر فهما أعمق لخصائص المؤسسات في السوق الفلسطيني ومدى تأثيرها في جودة التدقيق الداخلي.
 2. التحليل التفصيلي للمتغيرات :الدراسة تميزت بتناول أسئلة فرعية دقيقة ومتنوعة تتعلق بحجم مجلس الإدارة، استقلاليته، تكرار الاجتماعات، وتمثيل المرأة، إضافة إلى خصائص لجان التدقيق مثل المؤهلات المحاسبية والمالية والشهادات المهنية للأعضاء. هذه المتغيرات توفر صورة أكثر شمولية حول كيفية تأثير الهيكل المؤسسي على التدقيق الداخلي.
 3. البيانات المستمدة من تقارير سنوية حديثة :اعتمدت الدراسة على البيانات المستخلصة من التقارير السنوية للشركات خلال فترة تمتد من 2019 إلى 2023، ما يعكس أحدث التغيرات في السوق ويسمح بتحليل البيانات بشكل يتماشى مع التطورات الحديثة في بيئة الأعمال.
 4. المنهج الشامل :من خلال استخدام أسلوب المسح الشامل على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمنشورة بياناتها المالية على موقع الشركة وبورصة فلسطين، توفر الدراسة عينة واسعة تمثل معظم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ما يعزز من قوة نتائج التحليل ويجعلها أكثر دقة وموثوقية.
- لذلك، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تجمع بين تحليل العوامل المؤسسية الداخلية في الشركات الفلسطينية مع أساليب قياس إحصائية حديثة ودقيقة، ما يسهم في تطوير فهم أعمق لعلاقة خصائص الهيكل المؤسسي وجودة التدقيق الداخلي في بيئة سوقية بخاصة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 منهجية الدراسة

3.2 مجتمع الدراسة وعينتها

3.3 مصادر جمع البيانات والمعلومات

3.4 متغيرات الدراسة والية قياسها

3.5 انموذج الدراسة

3.6 إجراءات تنفيذ الدراسة

3.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل شرحاً لمنهجية البحث المستخدمة في هذه الدراسة، كما يوضح الباحث الإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، يعرض الفصل وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات، بالإضافة إلى المتغيرات التي جرى قياسها في الدراسة، والاساليب الإحصائية التي استخدمت.

1.3 منهجية الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها جرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملائمته لموضوع الدراسة التي تهدف إلى تعرف أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على جودة التدقيق الداخلي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد استندت الدراسة في جمع البيانات إلى التقارير السنوية لهذه الشركات خلال الفترة من 2019م إلى 2023م، والمنشورة على الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين <https://web.pex.ps> . بالإضافة إلى ذلك، جرى التواصل مع إدارات بعض الشركات للحصول على معلومات حول موضوع الدراسة لم تُدرج في التقارير السنوية. وجرى بناء الجانب النظري للدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

اتبع الباحث منهج المسح الشامل، وتكون مجتمع الدراسة من 48 شركة وفق موقع بورصة فلسطين للأوراق المالية <https://web.pex.ps> وجرى جمع البيانات واستخراج قيم متغيرات الدراسة من خلال

التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من عام 2019م الى عام 2023م التي يتوافر فيها جميع المعلومات والبيانات المطلوبة لمتغيرات الدراسة ، وجرى استبعاد بعض الشركات نظراً لعدم توفر البيانات المالية المطلوبة خلال فترة الدراسة، وتشمل هذه الشركات:

- شركة الفلسطينية للكهرباء لعدم الإفصاح عن بياناتها المالية للعام 2023.
 - شركة أملاك للاستثمار العقاري والتجارة بسبب عدم توفر بيانات المالية للسنوات 2019 و 2020 و 2021 نتيجة لتأسيسها بعد هذه السنوات.
 - شركة بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات لعدم الإفصاح عن بيانات المالية للعام 2023.
 - مستشفى ابن سينا التخصصي حيث تتوفر بياناتها المالية فقط لعام 2023.
 - شركة اركان العقارية حيث تتوفر بيانات العاميين 2022 و 2023 فقط.
- وفي ضوء المحددات السابقة بلغ مجتمع الدراسة وعينته (43شركة)، والجدول التالي يوضح مجتمع الدراسة وعينته حسب القطاع لعام 2024م.

الجدول (1.3): مجتمع الدراسة وعينته حسب قطاع الشركات للعام 2024م

الرقم	القطاع	عدد الشركات	أسماء الشركات	نسبة كل قطاع الى اجمالي عدد الشركات
1	البنوك	8	بنك فلسطين، البنك الوطني، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك القدس، البنك الإسلامي العربي، بنك الاستثمار الفلسطيني، مصرف الصفا، وسوق فلسطين للأوراق المالية.	19%
2	شركات	10	العربية الفلسطينية للاستثمار – إيبك، فلسطين للتنمية	23%

	والاستثمار ، سند للموارد الإنشائية، فلسطين للاستثمار الصناعي، فلسطين للاستثمار العقاري، الاتحاد للأعمار والاستثمار ، الفلسطينية للاستثمار والائماء، المستثمرون العرب، العقارية التجارية للاستثمار ، القدس للاستثمارات العقارية.		الاستثمار	
26%	بيرزيت للأدوية، القدس للمستحضرات الطبية، مصانع الزيوت النباتية، دواجن فلسطين، بيت جالا لصناعة الأدوية، سجن القدس، مطاحن القمح الذهبي، العربية لصناعة الدهانات، الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات - نابكو، الوطنية لصناعة الكرتون، فلسطين لصناعات اللدائن.	11	الشركات الصناعية	3
19%	التأمين الوطنية، ترست العالمية للتأمين، التكافل الفلسطينية للتأمين، فلسطين للتأمين، تمكين الفلسطينية للتأمين، العالمية المتحدة للتأمين، المشرق للتأمين، المجموعة الأهلية للتأمين.	8	شركات التأمين	4
14%	الاتصالات الفلسطينية، موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات، مصايف رام الله، الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية، المؤسسة العربية للفنادق، مركز نابلس الجراحي التخصصي.	6	الشركات الخدمات	5
100%		43	اجمالي عدد الشركات	

الجدول من إعداد الباحث

3.3 مصادر جمع البيانات والمعلومات

جرى الاعتماد على مجموعة من المصادر في جمع بيانات الدراسة لتحقيق النتائج المطلوبة، ومن أبرز هذه المصادر:

- **مصادر ثانوية:** الدراسات السابقة، الكتب، المراجع، والمصادر المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، بالإضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه، والمجلات العلمية، والمواقع الإلكترونية المرتبطة بالموضوع، وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة.
- **مصادر أولية:** التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2019م إلى 2023م، والمنشورة على الموقع الإلكتروني <https://web.pex.ps> ومن خلال الموقع الإلكتروني الخاص بكل شركة . بالإضافة إلى بعض المعلومات جرى الحصول عليها من إدارات الشركات.

4.3 متغيرات الدراسة والية قياسها

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

الجدول (2.3): متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير الاساسي	المتغير الفرعي	مستقل/تابع	الية القياس
جودة التدقيق الداخلي	نموذج ميلر (Miller, 2007)، (Pucheta–Martínez and Fuentes, 2007)، (Alzoubi, Qamhan et al, 2018)، (مشابط، نعمة، 2024)		
	تابع		
	حجم مجلس الإدارة	مستقل	عدد الأعضاء في مجلس الإدارة الذين تم اختيارهم من الجمعية العامة (Ganesan et al., 2018; Alzoubi, 2019; Alzeban, 2020; Sekarlangit & Wardhani, 2021).
	تمثل المرأة في المجلس		قياسه من خلال نسبة عدد الإناث إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس (تلاوه، الخطيب، 2023).
	عدد اجتماعات مجلس الإدارة		من خلال عدد الاجتماعات السنوية التي يعقدها المجلس (Birindelli et al., 2018; Sekarlangit & Wardhani, 2021).
	استقلالية مجلس الإدارة		نسبة عدد الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في المجلس مقارنةً بالإجمالي (Ganesan et al., 2018; Alzoubi, 2019; Alzeban, 2020; Sekarlangit & Wardhani, 2021).
خصائص لجان التدقيق	حجم اللجنة	مستقل	هو عدد الأعضاء المكونين لها (Qamhan et al., 2018)
	عدد مرات اجتماع أعضاء اللجنة		تقاس بعدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة خلال السنة (Fakhari & Pitenoei, 2017; Alzeban, 2020).
	المؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء اللجنة		تُقاس بنسبة حملة الشهادة العلمية في تخصص المحاسبة والمالية لإجمالي عدد أعضاء اللجنة (Sawan & Alzeban, 2015; Fakhari & Pitenoei, 2017; Qamhan et al., 2018).
	الشهادات المهنية لأعضاء اللجنة		يتم قياسها بعدد الأعضاء الحاصلين على شهادات مهنية دولية معتمدة في مجال المحاسبة والمالية (مبارك، 2009).
	حجم الشركة	ضابط	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (Ganesan et al., 2018; Alzoubi, 2019)

الجدول من اعداد الباحث

جرى بناء نموذج رياضي لدراسة أثر المتغيرات المستقلة، والمتمثلة بمجموعة متغيرات خصائص مجلس الإدارة؛ وهي تمثل عدد أعضاء مجلس الإدارة، وتمثيل المرأة في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة. ومجموعة متغيرات خصائص لجان التدقيق وهي حجم لجنة التدقيق الداخلي، وعدد مرات اجتماع أعضاء اللجنة، والمؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء اللجنة، والشهادات المهنية لأعضاء اللجنة. وكذلك اعتمدت الدراسة على متغير حجم الأصول كمقياس لحجم الشركة كمتغير ضابط. وعليه جرت صياغة دالة النموذج على النحو الآتي:

$$Q_{it} = b_0 + b_1BS_{it} + b_2W_{it} + b_3BM_{it} + b_4BI_{it} + b_5AS_{it} + b_6AM_{it} + b_7AAC_{it} + b_8APC_{it} + b_9\log(A)_{it} + E_{it}$$

إذ أن:

Q = جودة التدقيق الداخلي والمقاسة بالقيمة المطلقة لنسبة ميلر؛ إذ كلما كانت النسبة أكبر كلما قلت جودة التدقيق الداخلي والعكس صحيح.

BS = عدد أعضاء مجلس الإدارة.

W = نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة.

BM = عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة السنوية.

BI = نسبة استقلالية مجلس الإدارة.

AS = عدد أعضاء لجنة التدقيق الداخلي.

AM = عدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق الداخلي السنوية.

AAC = عدد الأعضاء المتخصصين في المحاسبة أو المالية

APC = عدد الحاصلين على الشهادات المهنية في لجنة التدقيق.

Log(A) = لوغاريثم أصول الشركة (حجم الشركة).

E = هامش الخطأ.

أما قياس المتغير التابع والمتمثل في جودة التدقيق الداخلي فقط جرى استخدام نموذج (Miller, 2007)، يعد نموذج ميلر من بين أحدث النماذج المستخدمة في قياس مدى تلاعب الإدارة في

البيانات المالية ومن أهم أهداف التدقيق الداخلي هو الاعتماد على البيانات المالية التي تصدر عن الشركات. ويجري هذا الاعتماد عندما تكون البيانات المالية الصادر عن الشركات ذات جودة عالية، أي خالية من تلاعب الإدارة فيها. ومن خلال الدراسات الأكاديمية النظرية، مثل دراسة Pucheta- (2007) Martínez and Fuentes (2018)، Qamhan et al, (2018)، (Alzoubi 2019) ودراسة مشابط ونعمة (2024)، تبين وجود ارتباط بين مدى تلاعب الشركات في بياناتها المالية التي تفصح عنها (إدارة الأرباح) وجودة التدقيق الداخلي. وأثبتت هذه الدراسات أن إدارة الأرباح تقل في الشركات التي تتمتع بجودة تدقيق داخلي عالية. لذا، يمكن استخدام مقياس ميلر كمؤشر غير متحيز لقياس جودة التدقيق الداخلي في الشركات.

ومن المهم الإشارة إلى أن كثير من الدراسات الأكاديمية اعتمدت نم (Miller, 2007)؛ إذ يتميز بشموليته وعدم اعتماده على تقديرات أو افتراضات، بل يعتمد بشكل رئيسي على البيانات الفعلية. يهدف هذا النموذج إلى تحليل العلاقة بين التغير في رأس المال العامل (الذي يتكون من الأصول المتداولة مطروحة منها المطلوبات المتداولة) والتدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية. بما أن مكونات الأصول والمطلوبات المتداولة تشكل رأس المال العامل، فقد قدم ميلر نسبة لقياس العلاقة بين التغير في رأس المال العامل (والذي يمكن أن يتعرض للتلاعب) والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (الذي يُعتبر غير قابل للتلاعب). إذا كانت الشركة لا تتلاعب في بياناتها المالية، فإن هذه العلاقة ستظل ثابتة (علي.2019).

وتسمى هذه النسبة "نسبة ميلر". (Miller Ratio) "

$$EM = (\Delta WC / CFO)_t - (\Delta WC_0 / CFO)_{t-1}$$

فرض عدم وجود تلاعب في البيانات المالية من قبل الإدارة أي جودة تدقيق داخلي عالية

$$EM = (\Delta WC / CFO)_t - (\Delta WC_0 / CFO)_{t-1} = 0$$

فرض وجود تلاعب في البيانات المالية من قبل الادارة أي جودة تدقيق داخلي سيئة

$$EM = (\Delta WC / CFO)_t - (\Delta WC_0 / CFO_{t-1}) \neq 0$$

إذ أن EM: جودة التدقيق الداخلي

ΔWC : التغير في رأس المال العامل.

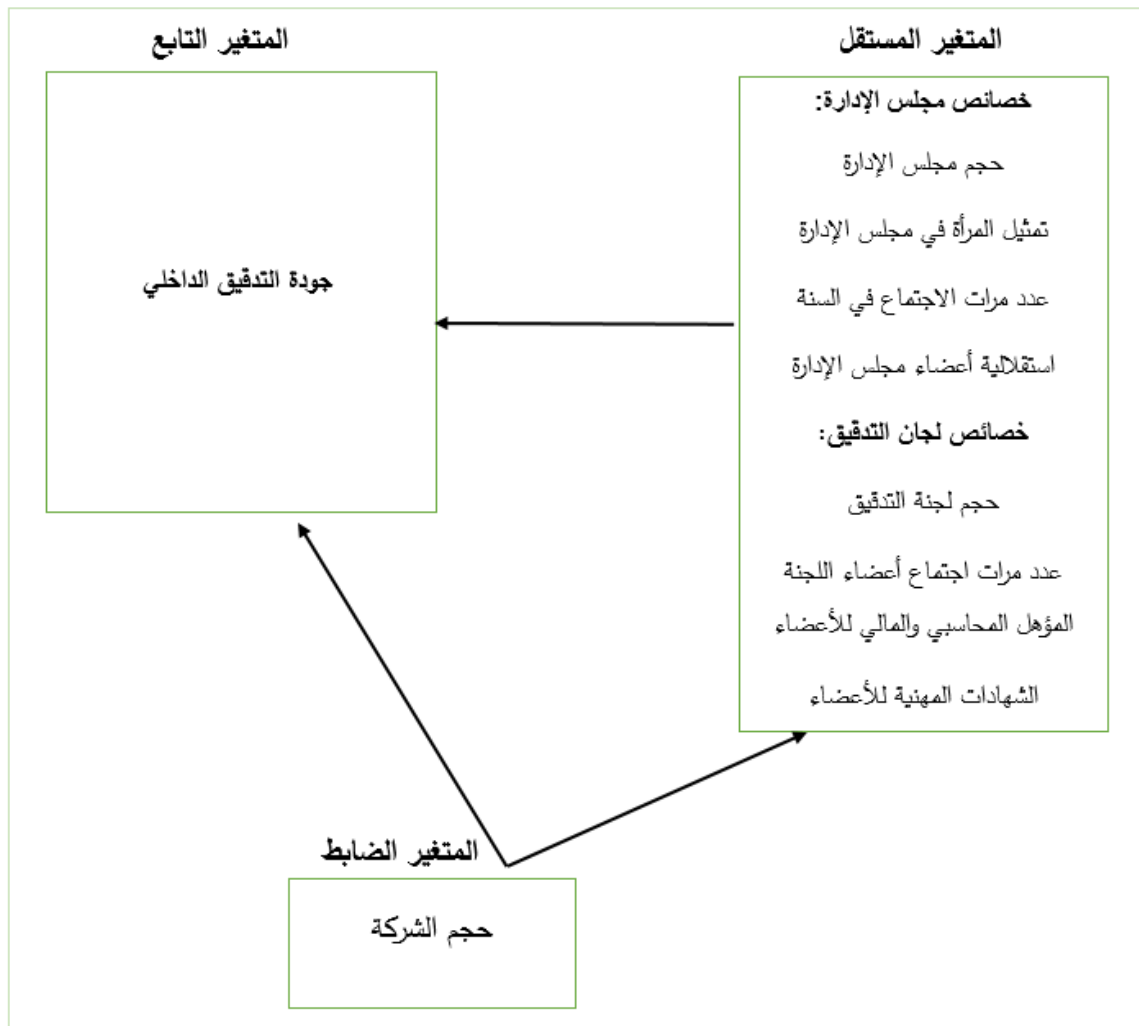
CFO: صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

t-0: السنة الحالية.

t-1: السنة السابقة.

كلما انحرفت نسبة ميلر عن الصفر (سواء كانت إيجابية أو سلبية)، فإن ذلك يعد دليلاً على وجود قصور في جودة التدقيق الداخلي. إذ تشير الإشارة السالبة إلى وجود تباين بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ما يعني أنه قد يكون هناك تلاعب في البيانات المالية من الإدارة، مثل إدارة الأرباح، لتحسين الوضع المالي للشركة. إذا كانت نسبة ميلر سلبية، فهذا يدل على أن التغير في رأس المال العامل ليس متسقاً مع التدفق النقدي، ما يعني أن الإدارة قد قامت بتعديلات غير مبررة على الأرقام المالية. لذا، تعد هذه الإشارة مؤشراً على جودة تدقيق داخلي منخفضة أو ضعف في الرقابة الداخلية. من ناحية أخرى، تشير الإشارة الموجبة إلى وجود فارق إيجابي بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. على الرغم من أن هذه الحالة قد لا تشير بالضرورة إلى تلاعب صريح، إلا أنها قد تكون مؤشراً في زيادة في رأس المال العامل أو استخدامات غير اعتيادية للأموال قد لا تكون مبررة. إذا كانت نسبة ميلر موجبة، فقد يعني ذلك أن الإدارة تستخدم الأموال أو رأس المال العامل بطرق قد تؤثر على دقة البيانات المالية، مثل زيادة الأصول المتداولة أو تقليل المطلوبات المتداولة بطريقة غير طبيعية (علي.2019).

5.3 أنموذج الدراسة



شكل 1: نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى الدراسات السابقة التالية:

المتغير المستقل: (قنديل، 2022)، (الحري، 2021)، (كشكش، درغام، 2021)

المتغير التابع: (مشابط، نعمة، 2024)، (السنيدي، السعد، 2022)، (عادل، سعداوي، 2017)

6.3 إجراءات تنفيذ الدراسة

مرت الدراسة بعدة إجراءات جرى تنفيذها على النحو الآتي:

1. جرى إعداد ملف إكسل لتحليل محتوى القوائم المالية وتفرغ البيانات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة.

2. جرى تحديد الشركات التي ستشملها الدراسة بعد استبعاد الشركات التي لا تتوفر بها جميع البيانات المطلوبة للدراسة خلال فترة الدراسة .

3. جرى تحليل محتوى التقارير المالية، التي شملت عدد أعضاء مجلس الإدارة ،عدد اجتماعات مجلس الإدارة ، عدد الأعضاء غير المستقلين في الشركات، عدد الإناث في مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق ، عدد أعضاء لجنة التدقيق، المؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة التدقيق، وعدد الشهادات المهنية الدولية للعضء لجنة التدقيق، وكذلك استخراج الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة للوصول الى رأس المال العامل ،والتدفقات النقدية التشغيلية، وكذلك إجمالي الأصول للشركة.

4. جرى تفرغ البيانات التي جمعت لكل شركة من الشركات المدرجة في العينة في ملف إكسل.

5. جرى تطبيق معادلة ميلر لاستخراج قيمتها استنادًا إلى القوائم السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

6. جرى إدخال البيانات التي تم جمعها إلى البرنامج الإحصائي لتحليلها. باستخدام حزمة التحليل الإحصائي (STATA) .

7. جرى استخراج النتائج وتفسيرها ومناقشتها ضمن إطار المنطق العلمي مع الاعتماد على النظريات الداعمة وتفسيرات الباحثين السابقين.

7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولتحقيق ذلك جرى استخدام حزمة التحليل الإحصائي (STATA) للقياس والتقدير؛ إذ استخدمت مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية التي تضمنت:

- الأساليب الوصفية: تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف بيانات متغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم الدنيا والقصوى لكل متغير من متغيرات الدراسة.

- نماذج تحليل الانحدار المتعدد: لإظهار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع جرى اعتماد أساليب تقدير بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وقد حظيت هذه النماذج في الآونة الأخيرة باهتمام كبير خاصة في الدراسات المالية والاقتصادية؛ إذ أنها تأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات الزمنية وتأثير الفروق بين الوحدات المقطعية في البيانات المعتمدة في التحليل.

وتكمن أهمية استخدام أساليب تقدير بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بالتباين أو الاختلاف بين عناصر العينة سواء كانت مقطعية أو زمنية؛ إذ يؤدي إهمالها إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة مثل الوضع الاقتصادي المحلي والثقافة وغيرها من الخصائص التي تميز المتغيرات عن بعضها البعض، بالإضافة إلى العوامل التي تتغير بمرور الوقت مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي، والتغيرات في السياسات الاقتصادية وغيرها، إلا أن هذه التأثيرات ثابتة في المدى القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة، ويتم التعامل مع هذه التأثيرات الزمنية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية.

ومن خلال البيانات التي تناولتها الدراسة والتي شملت 43 شركة مدرجة في فلسطين، استخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (Balanced panel data)، و جرى تقدير ثلاثة نماذج لتحليل الانحدار، وهي:

- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model).

- نموذج التأثيرات المتغيرة (Random effects model).

- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model).

ولاختيار النموذج الأفضل سيُجرى اختبار (Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects) للمفاضلة ما بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج المتغيرات العشوائية، وفي حال قبول الفرضية الصفرية للاختبار (القيمة الاحتمالية للاختبار أعلى من 5%) المتمثلة بعدم وجود تأثيرات عشوائية سيعتمد على نتائج نموذج الانحدار التجميعي. أما في حال رفض الفرضية الصفرية (القيمة الاحتمالية أعلى من 5%)، فسيجرى اختبار (Hausman) للمفاضلة ما بين نموذج التأثيرات المتغيرة ونموذج المتغيرات الثابتة، التي في حال قبول الفرضية الصفرية للاختبار (القيمة الاحتمالية للاختبار أعلى من 5%) المتمثلة باتساق نموذج المتغيرات العشوائية، سيعتمد على نتائج نموذج المتغيرات العشوائية، أما في حال رفض الفرضية الصفرية للاختبار (Hausman) (القيمة الاحتمالية أعلى من 5%)، سيعتمد على نتائج نموذج المتغيرات الثابتة.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

1.4 نتائج تحليل المتغير التابع: جودة التدقيق الداخلي

2.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

3.4 اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity test)

4.4 اختبار الارتباط الذاتي (Serial autocorrelation)

5.4 تقدير نموذج الدراسة

6.4 اختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity test)

7.4 نتائج نموذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية ل (Driscoll-Kraay)

8.4 اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

يُركّز هذا الفصل على تحليل المتغير التابع، إلى جانب التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، كما يتضمن اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام تحليل الانحدار لبيان العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وخصائص كل من مجالس الإدارة ولجان التدقيق في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

1.4 نتائج تحليل المتغير التابع: جودة التدقيق الداخلي

جرى استخدام نموذج ميلر (2007) لقياس جودة التدقيق الداخلي في الشركات عينة الدراسة، ويجري حساب نسبة ميلر لكل سنة من سنوات الدراسة عن طريق حساب نسبة العلاقة بين التغير في صافي رأس المال العامل (وهو الفرق بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة) الذي قد يتعرض للتلاعب من قبل الإدارة، وصافي التدفق النقدي الذي يعتبر غير قابل للتلاعب. يجري طرح نسبة ميلر للسنة الحالية من نسبة السنة السابقة؛ فإذا كانت النتيجة صفرية، فهذا يعني أن الشركة غير متورطة في ممارسات التلاعب بالبيانات المالية. أما إذا كان الفرق موجباً أو سالباً، فإن الشركة تعتبر متلاعب بالبيانات المالية. ولغرض التحليل الإحصائي، جرى أخذ القيمة المطلقة لنسبة ميلر، إذ كلما كانت النتيجة بعيدة عن الصفر، كلما زادت درجة التلاعب في البيانات المالية للشركة. لذا فإن جودة التدقيق الداخلي أقل.

يوضح الجدول (1.4) نتائج حساب مؤشر ميلر المعتمد لقياس جودة التدقيق الداخلي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2019 إلى 2023.

جدول (1.4): متوسط نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي) للشركات خلال فترة الدراسة (2019-2023)

القطاع	اسم الشركة	متوسط نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي)	اسم الشركة	نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي)
البنوك	سوق فلسطين للأوراق المالية	0.680	شركة مصرف الصفا	2.500
	بنك فلسطين	0.911	البنك الاسلامي الفلسطيني	7.408
	بنك الاستثمار الفلسطيني	1.000	البنك الوطني	12.268
	بنك القدس	2.269	البنك الاسلامي العربي	165.086
المتوسط الكلي لقطاع البنوك				24.015
التأمين	التكافل الفلسطينية للتأمين	2.327	تمكين الفلسطينية للتأمين	5.545
	العالمية المتحدة للتأمين	2.868	فلسطين للتأمين	5.721
	التأمين الوطنية	3.155	المجموعة الأهلية للتأمين	7.164
	ترست العالمية للتأمين	3.290	المشرق للتأمين	8.088
المتوسط الكلي لقطاع التأمين				4.770
شركات الاستثمار	فلسطين للاستثمار العقاري	0.696	الاتحاد للإعمار والاستثمار	8.871
	فلسطين للاستثمار الصناعي	0.708	فلسطين للتنمية والاستثمار	10.939
	القدس للاستثمارات العقارية	2.714	العقارية التجارية للاستثمار	12.088
	العربية الفلسطينية للاستثمار - ابيك	2.783	المستثمرون العرب	50.161
	الفلسطينية للاستثمار والازدهار	6.769	سند للموارد الإنشائية	187.454
المتوسط الكلي لشركات الاستثمار				28.318
الشركات الصناعية	دواجن فلسطين	0.831	الوطني لصناعة الألمنيوم والبروفيلات - نابكو	1.861
	بيت جالا لصناعة الأدوية	0.896	الوطني لصناعة الكرتون	2.305
	الشركة العربية لصناعة الدهانات	1.133	فلسطين لصناعات اللدائن	2.548

القطاع	اسم الشركة	متوسط نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي)	اسم الشركة	نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي)
	بيرزيت للأدوية	1.250	سجاير القدس	2.880
	القدس للمستحضرات الطبية	1.403	مصانع الزيوت النباتية	4.639
	مطاحن القمح الذهبي	1.459	-	-
المتوسط الكلي للشركات الصناعية				
شركات الخدمات	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	0.298	الفلسطينيه للتوزيع والخدمات اللوجستيه	1.858
	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	0.636	مصايف رام الله	2.756
	مركز نابلس الجراحي التخصصي	1.108	المؤسسة العربية للفنادق	12.576
المتوسط الكلي لشركات الخدمات				
المتوسط الكلي لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين				
12.9				

الجدول من اعداد الباحث

يعكس الجدول (1.4) مستويات جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على "نسبة ميلر" كمؤشر رئيسي لهذا القياس، وفيما يأتي تعليق على الجدول وفقاً للقطاعات المختلفة:

أولاً: قطاع البنوك

بلغ المتوسط الكلي لنسبة ميلر لقطاع البنوك 24.015، وهي قيمة مرتفعة للغاية، ما يشير إلى ضعف واضح في جودة التدقيق الداخلي. هذه النتيجة تعكس وجود تباينات كبيرة بين الشركات؛ إذ سجّل "البنك الإسلامي العربي" نسبة 165.086، وهي قيمة مرتفعة بشكل غير اعتيادي وتشير إلى وجود ممارسات محاسبية غير دقيقة أو خلل في الرقابة الداخلية. في المقابل، نجد شركات مثل "سوق

فلسطين للأوراق المالية" بنسبة 0.680 و"بنك فلسطين" بنسبة 0.911، وهي أقرب إلى القيم المثالية، ما يدل على التزام نسبي بالمعايير. ومع ذلك، فإن القيمة المرتفعة للمتوسط العام تشير إلى أن بعض البنوك تسحب المؤشر العام إلى الأعلى، ما يتطلب تدقيقاً إضافياً في جودة النظم الرقابية المعتمدة.

ثانياً: قطاع التأمين

سجل قطاع التأمين متوسطاً قدره 4.770، وهو متوسط مرتفع نسبياً مقارنة بالقيمة المثالية القريبة من الصفر، ما يدل على جودة تدقيق داخلي ضعيفة إلى متوسطة. تظهر تباينات واضحة بين الشركات؛ إذ سجلت "المشرق للتأمين" نسبة 8.088، في حين سجلت "التكافل الفلسطينية للتأمين" نسبة 2.327. هذا التفاوت يدل على عدم تجانس في جودة أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية بين الشركات. كما يُحتمل وجود محاولات لإدارة الأرباح أو تأجيل الالتزامات المالية في بعض الشركات. هذه المؤشرات تستدعي تعزيز الرقابة وتعميق التقييم الرقابي بشكل فردي للشركات ذات النسب المرتفعة.

ثالثاً: شركات الاستثمار

يُعد قطاع شركات الاستثمار من أضعف القطاعات في جودة التدقيق الداخلي، بمتوسط كلي قدره 28.318، وهو الأعلى بين جميع القطاعات. يُظهر القطاع تشتتاً حاداً في النسب؛ إذ تسجل "سند للموارد الإنشائية" نسبة 187.454، وهي قيمة شديدة الارتفاع وغير منطقية من الناحية التشغيلية، ما يعكس خللاً جوهرياً في جودة التدقيق الداخلي والرقابة المالية. في المقابل، هناك شركات سجلت نسباً منخفضة مثل "فلسطين للاستثمار العقاري" (0.696) و"فلسطين للاستثمار الصناعي" (0.708). ومع ذلك، فإن القيم المتطرفة تُضعف دلالة المتوسط العام وتستدعي مراجعة معمقة للأنظمة المحاسبية في هذا القطاع.

رابعاً: الشركات الصناعية

سجل قطاع الشركات الصناعية متوسطاً كلياً قدره 1.928، وهو أقرب إلى القيم المقبولة نسبياً مقارنة ببقية القطاعات. تشير هذه النتيجة إلى استقرار نسبي في جودة التدقيق الداخلي، مع وجود بعض القيم المتوازنة مثل "بيت جالا لصناعة الأدوية" (0.896) و"بيرزيت للأدوية" (1.250). ورغم ذلك، هناك بعض القيم التي تتجاوز الحدود المقبولة مثل "مصانع الزيوت النباتية" (4.639)، ما قد يدل على ضعف جزئي في بعض أنظمة الرقابة الداخلية. بوجه عام، القطاع يتمتع بأداء رقابي جيد نسبياً مقارنة ببقية القطاعات، لكن لا يزال بحاجة إلى تحسينات في بعض الشركات.

خامساً: شركات الخدمات

بلغ المتوسط الكلي لقطاع الخدمات 3.205، وهو رقم مرتفع نسبياً ويدل على تراجع في جودة التدقيق الداخلي ضمن هذا القطاع. تُعد "المؤسسة العربية للفنادق" من أبرز الحالات بقيمة 12.576، ما يشير إلى خلل في جودة الرقابة المالية. بالمقابل، تسجل "موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات" نسبة 0.298، وهي قيمة جيدة تدل على ضبط رقابي سليم. يُظهر المؤشر لقطاع الخدمات ضعفاً نسبياً في مستوى الالتزام بالمعايير الرقابية والمحاسبية، ما يستدعي تعزيز آليات التدقيق الداخلي والرقابة المالية في هذا القطاع.

يبلغ المتوسط العام لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 12.9، وهو مرتفع بشكل واضح عن القيمة المثالية القريبة من الصفر، ما يدل على تدني عام في جودة التدقيق الداخلي في السوق الفلسطينية. وتُعزى هذه القيمة المرتفعة بشكل كبير إلى وجود قيم متطرفة جداً في بعض القطاعات مثل الاستثمار والبنوك. لذا، فإن هذا الرقم لا يعكس فقط ضعف الأداء العام، بل يُبرز أهمية تحليل الحالات الفردية وتحسين النظم الرقابية والمحاسبية بشكل ممنهج ومدرّس، من أجل الوصول إلى مستوى تدقيق يعزز الثقة في التقارير المالية ويمنع التلاعب بالبيانات.

2.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يظهر في الجداول من (2.4) ولغاية (11.4) إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة من عينة مكونة من 43 شركة وعلى مدار 5 سنوات من عام 2019 ولغاية عام 2023 (215 ملاحظة). ويعرض الجدول المتوسط الحسابي لكل متغير بالإضافة إلى الانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة.

1.2.4 المتغير التابع: جودة التدقيق الداخلي

جدول (2.4): التحليل الوصفي لمتغير نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي)

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	عدد الملاحظات
الإجمالي	12.9	53.2	0.0	408.3
بين الشركات	37.4	0.3	187.5	43
داخل الشركات	38.1	-170.9	256.0	1

يظهر في الجدول (2.4) التحليل الوصفي لمتغير نسبة ميلر الذي يمثل جودة التدقيق الداخلي؛ إذ بلغ متوسط النتيجة نحو 12.9 وانحراف معياري مقداره 53.2 ، والذي يدل على الاختلافات الجوهرية في جودة التدقيق الداخلي بين الشركات على مر الزمن. وتظهر البيانات قيمًا تتراوح بين 0.0 و 408.3 ما يشير إلى وجود قيم متطرفة لجودة التدقيق الداخلي لبعض من الشركات. يُظهر الانحراف المعياري للتحليل ما بين الشركات والذي بلغ نحو 37.4 أن جودة التدقيق الداخلي تختلف بشكل ملحوظ بين الشركات بقيم تتراوح بين 0.3 و 187.5. أما داخل الشركات الفردية، تُظهر جودة التدقيق انحرافًا معياريًا قدره 38.1 بقيم تتراوح من -170.9 إلى 256.0 مما يعكس تناقضات وتقلبات كبيرة في أداء جودة التدقيق مع مرور الزمن. تشير قيمة الحد الأدنى السالبة -170.9 إلى قيمة إحصائية وليست قيمة سلبية حقيقية؛ إذ تؤدي طريقة حساب الانحرافات داخل الشركة إلى هذه النتيجة؛ إذ تُحدد الانحرافات من خلال متوسط الشركة وليس القيم المطلقة.

2.2.4 المتغيرات المستقلة

1) مجموعة متغيرات خصائص مجلس الإدارة

i. حجم مجلس الإدارة

جدول (3.4): التحليل الوصفي لمتغير حجم مجلس الإدارة

عدد الملاحظات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
N = 215	9	2.2	4	13
n = 43		2.1	4.8	12.0
T = 5		0.6	4.1	11.1

يتضح من جدول (3.4) أن مجلس الإدارة يتألف بالمتوسط من 9 عضو بانحراف معياري يبلغ 2.2، ويتراوح عدد أعضاء المجالس بين 4 إلى 13 عضوًا. ويبلغ الانحراف المعياري بين الشركات 2.1 مع تفاوت أحجام مجلس الإدارة بين 4.8 و 12.0 عضوًا. تُظهر أحجام مجلس الإدارة اختلافات بين الشركات ولكنها تظل ضمن نطاق موحد. يبلغ الانحراف المعياري لتغيرات حجم مجلس الإدارة داخل الشركات 0.6 ويتراوح بين 4.1 و 11.1 عضوًا ما يدل على أن تغييرات حجم مجلس الإدارة بمرور الوقت داخل الشركات الفردية أصغر مقارنة بالاختلافات بين الشركات. تشير البيانات إلى أنه على الرغم من أن أحجام مجلس الإدارة تُظهر اختلافًا بين الشركات، إلا أن التغييرات داخل شركة واحدة بمرور الوقت تظل ضئيلة ما يدل على الأرجح على ممارسات متسقة لحوكمة الشركات.

ii. اجتماعات مجلس الإدارة

جدول (4.4): التحليل الوصفي لمتغير اجتماعات مجلس الإدارة

عدد الملاحظات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
N = 215	6	1.8	0.0	12.0
n = 43		1.7	1.0	12.0
T = 5		0.8	0.5	8.5

وفيما يتصل باجتماعات مجالس الإدارة، فيتضح من جدول (4.4) أنه بالمتوسط يجري عقد 6 اجتماعًا لمجلس الإدارة كل عام، بانحراف معياري يبلغ 1.81، وتُعقد الاجتماعات بين 0 و 12 مرة

سنوياً. وتُظهر البيانات أنه على الرغم من أن العديد من الشركات تعقد اجتماعات بانتظام، إلا أن بعضها تجتمع بشكل غير متكرر أو لا تجتمع على الإطلاق بسبب هياكل الحوكمة أو متطلبات الصناعة. ومن حيث التحليل بين الشركات، يبلغ الانحراف المعياري نحو 1.7، وتعقد اجتماعات مجلس الإدارة بين 1.0 و 12.0 مرة. وتكشف البيانات عن اختلافات كبيرة في وتيرة الاجتماعات بين الشركات التي قد تكون مدفوعة ببروتوكولات حوكمة الشركة والشروط التنظيمية. ومن جهة أخرى، يُظهر الانحراف المعياري البالغ 0.8 داخل الشركات أن وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة تتراوح من 0.5 إلى 8.5 اجتماعاً، ما يشير إلى أن الشركات تحافظ على أنماط اجتماعات ثابتة نسبياً بمرور الوقت. وتُظهر النتائج أن وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة تختلف بين الشركات ولكنها تظل أكثر اتساقاً داخل كل شركة.

iii. استقلالية مجالس الإدارة

جدول (5.4): التحليل الوصفي لمتغير استقلالية مجالس الإدارة

عدد الملاحظات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
N = 215	0.91	0.12	0.29	1.00
n = 43		0.11	0.64	1.00
T = 5		0.05	0.45	1.03

وفيما يتعلق باستقلالية مجالس الإدارة، يتبين من جدول (5.4) أن متوسط نسبة استقلالية مجالس الإدارة تبلغ 0.91، مع تفاوت القيم بين 0.29 و 1، وانحراف معياري يبلغ 0.12. وهذا ما يظهر أن معظم الشركات تحتفظ بعدد كبير من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين كما يتضح من المتوسط المرتفع، وهذا يشير عادةً إلى ممارسات حوكمة جيدة. بالنسبة للتحليل بين الشركات، يبلغ الانحراف المعياري 0.11 مع قيم تتراوح بين 0.64 و 1.00، وهذا يدل على تباينات في استقلالية مجلس الإدارة بين الشركات نتيجة لأطر حوكمة الشركات المختلفة والظروف التنظيمية المتباينة. ومن جهة أخرى،

يبلغ الانحراف المعياري للاختلاف داخل الشركة 0.05 بينما تتراوح القيم بين 0.45 و 1.03. ومن الجدير ذكره أن طريقة التقدير تتسبب في تجاوز القيمة القصوى للحد المتوقع عند 1.03. وبشكل عام، تميل استقلالية مجلس الإدارة إلى أن تكون متباينة بشكل واضح بين الشركات بينما تظل مستقرة نسبياً داخل الشركات الفردية طوال فترات زمنية.

iv. تمثيل المرأة في مجالس الادارة

جدول (6.4): التحليل الوصفي لمتغير تمثيل المرأة في مجالس الادارة

عدد الملاحظات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
N = 215	0.09	0.11	0.00	0.45
n = 43		0.10	0.00	0.43
T = 5		0.04	-0.04	0.29

وفيما يتصل، بتمثيل النساء في مجالس الإدارة، فينتبين من جدول (6.4) أن تمثيل النساء في مجالس الإدارة منخفضاً كما يتضح من النسبة المئوية المتوسطة البالغة 0.09 والانحراف المعياري البالغ 0.11. وتُظهر البيانات أن معظم الشركات لديها تمثيل ضئيل للنساء في مجالس إدارتها لأن قيمها تتراوح فقط من 0 إلى 0.455، بينما لا تتميز سوى شركات مختارة بوجود النساء كعنصر أكثر أهمية في مجلس الإدارة. ويبلغ الانحراف المعياري بين الشركات نحو 0.10 بينما تتراوح القيم من 0.00 إلى 0.43. يكشف التحليل عن تباينات كبيرة في تمثيل الإناث في مجالس الإدارة بين الشركات التي قد تكون نتيجة للاختلافات في سياسات الشركات جنباً إلى جنب مع المعايير والمتطلبات التنظيمية. ومن جهة أخرى، يبلغ الانحراف المعياري للتباين داخل الشركة 0.04 ويمتد على نطاق قيم من - 0.04 إلى 0.29. ومن الجدير ذكره أن طريقة التقدير هي ما تسببت في الحد الأدنى السلبي للقيمة بدلاً من المشاركة السلبية الحقيقية. يشير التحليل إلى أن تمثيل الإناث في مجالس الإدارة يظل

منخفضاً في جميع المجالات ولكنه يكشف عن اختلافات كبيرة بين الشركات المختلفة مع تغييرات طفيفة داخل كل شركة على مدار الزمن.

(2) مجموعة متغيرات خصائص لجان التدقيق

i. حجم لجان التدقيق

جدول (7.4): التحليل الوصفي لمتغير حجم لجان التدقيق

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	عدد الملاحظات
الإجمالي	2.4	1.4	0.0	5.0
بين الشركات	1.4	0.0	4.0	43
داخل الشركات	0.4	-0.2	3.8	5

يشير جدول (7.4) أن لجان التدقيق تتكون من نحو 3 عضواً في المتوسط بانحراف معياري يبلغ 1.4، ويتراوح عدد الأعضاء ما بين 0 و 5. وهذا يظهر أن أحجام لجان التدقيق في معظم الشركات صغيرة بينما تحتفظ بعض الشركات بلجان أكبر ومن جهة أخرى، يبلغ الانحراف المعياري للتباين بين الشركات نحو 1.4 بينما تتراوح القيم بين 0.0 و 4.0. تكشف البيانات عن تباينات كبيرة في أحجام اللجان بين الشركات المختلفة التي يبدو أنها تتوافق مع أطر الحوكمة المتنوعة والسياسات المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ الانحراف المعياري للتباين داخل الشركة 0.4 مع قيم مسجلة تتراوح بين - 0.2 و 3.8. ومن الجدير ذكره أن طريقة التقدير هي ما تسببت في الحد الأدنى السلبي للقيمة بدلاً من القيمة الحقيقية. وبالمجمل تُظهر البيانات وجود اختلافات في أحجام لجان التدقيق الداخلي بين الشركات، ولكن الشركات الفردية تظهر اختلافاً ضئيلاً في حجم اللجنة بمرور الوقت. من المرجح أن ينبع الاستقرار الملحوظ في أحجام لجان التدقيق من ممارسات الحوكمة الموحدة جنباً إلى جنب مع المتطلبات التنظيمية لتكوين هذه اللجان.

ii. اجتماعات لجان التدقيق الداخلي

جدول (8.4): التحليل الوصفي لمتغير اجتماعات لجان التدقيق

عدد الملاحظات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
N = 215	0.82	1.92	0.00	12.00
n = 43		1.83	0.00	8.80
T = 5		0.63	-2.98	4.42

وفيما يتصل باجتماعات لجان التدقيق الداخلي، فيبلغ متوسط اجتماعات لجنة التدقيق نحو اجتماعا واحدا سنويا وبانحراف معياري يبلغ 1.92 بينما يتراوح حدوثها بين 0 و 12 مرة سنوياً كما يتضح في جدول (8.4). يوضح التوزيع أن العديد من الشركات تعقد اجتماعات قليلة بينما تعقد بعض الشركات العديد من الاجتماعات، ما قد يشير إلى اختلافات في ممارسات الحوكمة وفعالية لجنة التدقيق. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ الانحراف المعياري الذي يقيس التباين بين الشركات نحو 1.83 بينما تتراوح ترددات الاجتماعات من 0.00 إلى 8.80. وهذا يدل على وجود اختلافات كبيرة بين الشركات؛ لأن سياسات الحوكمة جنباً إلى جنب مع المتطلبات التنظيمية والعوامل الخاصة بالأعمال تؤثر في هذه الاختلافات. ومن جهة أخرى، يبلغ الانحراف المعياري للتباين داخل الشركة 0.63 بينما تتراوح القيم من -2.98 إلى 4.42. وتظهر القيمة الدنيا السلبية من طريقة التقدير وليست بالفعل من تمثيل عدد اجتماعات سلبي. وبالمجمل، تشير النتائج إلى أن هناك تباينات واضحة بين الشركات فيما يتعلق باجتماعات لجنة التدقيق؛ إذ تعقد بعض الشركات هذه الاجتماعات بانتظام بينما لا تفعل شركات أخرى ذلك. كما يميل تردد الاجتماعات داخل الشركات الفردية إلى البقاء مستقرًا بمرور الوقت.

iii. المتخصصين الماليين أو المحاسبين

جدول (9.4): التحليل الوصفي لمتغير المتخصصين الماليين أو المحاسبين الأعضاء في لجان التدقيق

عدد الملاحظات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
N = 215	0.89	1.09	0.00	4.00
n = 43		1.04	0.00	3.60
T = 5		0.37	-0.71	2.49

ومن جهة أخرى، يبلغ متوسط عدد المتخصصين الماليين أو المحاسبين الأعضاء في لجان التدقيق الداخلي نحو شخصاً واحداً بينما يظهر انحرافاً معيارياً مرتفعاً يبلغ 1.09 كما يظهر في جدول (9.4). يوضح المدى العددي بين 0 و 4 أنه في حين تفتقر معظم الشركات إلى المتخصصين ضمن لجان التدقيق أو لديها متخصصين ضئيلين، إلا أنه يوجد شركات قليلة تمتلك عدد جيد من المتخصصين ضمن أعضاء لجان التدقيق. وإضافة على ذلك، يبلغ الانحراف المعياري الذي يقيس تباين الشركة 1.04 بينما تتراوح القيم من 0.00 إلى 3.60. تكشف البيانات عن تباينات واضحة بين الشركات التي يمكن أن تُعزى إلى سياسات الحوكمة إلى جانب المتطلبات التنظيمية وخصائص الشركة الفريدة. ومن جهة أخرى، يبلغ الانحراف المعياري للتباين داخل الشركة 0.37 مع القيم المرصودة بين -0.71 و 2.49. ويجدر ذكر أن القيمة الدنيا السلبية ناتجة عن طريقة التقدير ولا تدل على عدد سلبي حقيقي للمتخصصين. وبشكل عام، يوضح البحث أن بعض الشركات تختار تعيين خبراء ماليين أو محاسبين في لجان التدقيق الخاصة بها بينما تقوم شركات أخرى بتعيينات مختلفة. يُظهر التباين بين الشركات تباعداً أكبر عن التغيرات الداخلية للشركات بمرور الوقت مما يكشف أن الشركات تميل إلى الحفاظ على نهج متسق في اختيار الخبراء الماليين للجان التدقيق.

iv. الشهادات المهنية

جدول (10.4): التحليل الوصفي لمتغير أعضاء لجان التدقيق الحاصلين على شهادات مهنية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	عدد الملاحظات
الإجمالي	0.20	0.53	0.00	215 N =
بين الشركات	0.49	0.00	2.00	43 n =
داخل الشركات	0.20	-0.60	1.00	5 T =

ويظهر من جدول (10.4) أيضاً، أن متوسط أعضاء لجان التدقيق الحاصلين على شهادات مهنية بلغ نحو 0.20، وبانحراف معياري قدره 0.53. وهذا يدل على أن معظم الشركات لديها أعداداً

منخفضة من المحترفين المعتمدين ضمن أعضاء لجان التدقيق الداخلي، لكن بعض الشركات تحتفظ بأعداد أعلى نسبياً في هياكل لجانها للتدقيق الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ الانحراف المعياري بين الشركات نحو 0.49، وهو ما يُظهر قيماً تتراوح بين 0.00 و 2.00، ما يُظهر تبايناً كبيراً في الأعضاء المحترفين بين الشركات. ومن جهة أخرى، يبلغ الانحراف المعياري للتباين داخل الشركة نحو 0.20؛ إذ تتراوح القيم من -0.60 إلى 1.00. ويجدر ذكر أن القيمة الدنيا السلبية تنشأ من طريقة التقدير ولا تمثل حقيقة أعداد الأعضاء المحترفين. وبالمجمل، تكشف البيانات أن بعض الشركات تضم فرداً أو فردين معتمدين مهنيًا في لجان التدقيق الخاصة بها، إلا أن العديد من الشركات تفتقر إلى مثل هؤلاء الأعضاء. تُظهر الشركات تبايناً أكبر بين بعضها البعض مما يحدث داخلياً بمرور الوقت، مما يُظهر أن الشركات تحافظ على تعيينات ثابتة في لجان التدقيق للمحترفين المعتمدين بينما يوجد تباين كبير بين الشركات المختلفة.

(3) المتغير الضابط: حجم الأصول (حجم الشركة)

جدول (11.4): التحليل الوصفي لمتغير حجم الأصول (حجم الشركة)

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	عدد الملاحظات	
4.15E+08	1.03E+09	7.61E+05	7.13E+09	215	N = الإجمالي
	1.03E+09	8.14E+05	6.24E+09	43	n = بين الشركات
	1.40E+08	-5.60E+08	1.30E+09	5	T = داخل الشركات

يبلغ متوسط حجم الأصول كما يظهر في جدول (11.4) نحو 415 مليون دولار، بينما يصل الانحراف المعياري إلى 1.03 مليار دولار. ويبلغ إجمالي أصغر حجم للأصول حوالي 761 ألف دولار، ويصل أكبر حجم للأصول إلى 7.13 مليار دولار. تُظهر العينة مجموعة واسعة من أحجام الشركات؛ إذ تحتوي على خليط من الشركات الصغيرة إلى الكبيرة مع اختلاف كبير في الحجم. يُظهر الانحراف المعياري الكبير وجود شركات ذات أحجام أصول كبيرة جداً أو صغيرة جداً ضمن العينة.

بالإضافة إلى ذلك، يبلغ الانحراف المعياري بين الشركات أيضاً نحو 1.03 مليار دولار، مع قيم أصول تتراوح من 814 ألف دولار إلى 6.24 مليار دولار، ما يوضح أيضاً اختلافات كبيرة في الحجم بين الشركات. ومن جهة أخرى، يبلغ الانحراف المعياري للتباين داخل الشركة نحو 140 مليون دولار مع قيم تتقلب بين -560 مليون دولار و 1.30 مليار دولار. ويجدر ذكر أن طريقة التقدير هي التي أنتجت الحد الأدنى السلبي للقيمة الموجودة في التباين داخل الشركة. تكشف البيانات المرصودة عن اختلافات كبيرة في أحجام الأصول بين الشركات ما يدل على أن الشركات الصغيرة والكبيرة تشكل العينة. كما يحافظ حجم الأصول داخل الشركات الفردية باستمرار على استقرار معتدل طوال الوقت بسبب النمو التدريجي والاختلافات الصغيرة بدلاً من التغيرات المفاجئة.

3.4 اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity test)

جدول (12.4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وعامل التضخم التبايني (VIF) لاختبار التداخل الخطي

المتغير	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	VIF
(1) عدد اعضاء مجلس الادارة	1.00									1.69
(2) اجتماعات مجلس الادارة	0.41	1.00								1.30
(3) استقلالية مجلس الإدارة	0.12	0.17	1.00							1.25
(4) النساء في مجلس الإدارة	0.06	-0.03	0.02	1.00						1.14
(5) أعضاء لجنة التدقيق	0.35	0.10	0.13	-0.03	1.00					1.68
(6) اجتماعات لجنة التدقيق	0.17	0.10	0.11	0.21	0.32	1.00				1.35
(7) المتخصصين في المحاسبة	0.17	0.15	0.31	-0.09	0.43	0.39	1.00			2.00
(8) الشهادات المهنية	0.12	-0.05	0.03	0.02	0.25	0.10	0.49	1.00		1.41
(9) لوغاريتم الأصول	0.58	0.33	0.30	0.14	0.49	0.21	0.20	0.10	1.00	2.00

بلغت قيم معامل تضخم التباين (VIF) ضمن نطاق يتراوح بين 1.14 و 2.00 كما يتضح من جدول (12.4)، ما يدل على مستويات تداخل خطي منخفض (Multicollinearity). تشير قيمة معامل تضخم التباين التي تتجاوز 10 عادةً إلى تداخل خطي إشكالي وفقاً للمعايير الشائعة (Multicollinearity problem). ونظراً لعدم تجاوز أي من قيم معامل تضخم التباين القيمة 10،

فلا يوجد دليل على تداخل خطي قوي بين المتغيرات. تشير قيمة معامل تضخم التباين القصوى البالغة 2.00 إلى تداخل خطي معتدل ولكنها لا تقدم مخاوف بشأن التداخل الخطي لهذا التحليل. ومن جهة أخرى، تكشف مصفوفة الارتباط عن علاقات معتدلة بين متغيرات معينة مثل حجم الأصول وحجم مجلس الإدارة مع أعضاء لجنة التدقيق ولكن هذه العلاقات ليست قوية بما يكفي لإنشاء مشكلة تداخل خطي. وبشكل عام، لا يتجاوز أي معامل ارتباط مستوى 0.7 الذي يمثل الحد الأدنى القياسي؛ إذ يبدأ التعدد الخطي في أن يصبح مشكلة في تقدير نماذج الانحدار.

4.4 اختبار الارتباط الذاتي (Serial autocorrelation)

اعتمدت الدراسة على اختبار Wooldridge لفحص الارتباط الذاتي داخل الأخطاء الفردية لنماذج بيانات السلسلة الزمنية المقطعية. يحدث الارتباط الذاتي في البيانات عندما تظهر الأخطاء من فترة زمنية واحدة ارتباطاً بأخطاء من فترات أخرى تؤدي إلى نتائج متحيزة وتقديرات غير فعالة.

جدول (13.4): اختبار (Wooldridge) للارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel Data)

10.027	قيمة اختبار (ف)
0.0029	القيمة الاحتمالية

تُظهر نتائج الاختبار في جدول (13.4) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تبلغ 0.0029 التي تقل عن مستوى الدلالة الإحصائية 0.05. فبالتالي يوضح الاختبار وجود مشكلة ارتباط ذاتي داخل بقايا بيانات السلسلة الزمنية المقطعية. ولحل هذه المشكلة جرى في هذه الدراسة الاعتماد نموذج انحدار متعدد بتطبيق أخطاء معيارية قوية للتخفيف من مشكلات الارتباط الذاتي (Robust standard errors).

5.4 تقدير نموذج الدراسة

يهدف اختبار مضاعف لاجرانج (LM) ل (Breusch and Pagan) لتحديد مدى ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية مقارنة بنموذج الانحدار التجميعي (Pooled regression) لتحليل بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel data). تفترض الفرضية الصفرية للاختبار عدم وجود تأثيرات عشوائية مما يعني أن نموذج OLS التجميعي يناسب البيانات.

جدول (14.4): اختبار مضاعف لاجرانج (LM) ل (Breusch and Pagan) للتأثيرات العشوائية في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel Data)

32.93	قيمة اختبار كاي تربيع
0.0000	القيمة الاحتمالية

تشير النتائج إلى وجود دلالة معنوية واضحة، حيث إن القيمة الاحتمالية جاءت أقل من 5%، ما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب لتحليل البيانات مقارنةً بنموذج OLS التجميعي. وكما يتضح من نتائج الاختبار في جدول (14.4)، فإن القيمة الاحتمالية المنخفضة جدًا (0.0000) تعكس أهمية التأثيرات العشوائية في البيانات، ما يعزز اختيار نموذج التأثيرات العشوائية كخيار تحليلي أكثر ملاءمة.

ومن جهة أخرى يهدف اختبار (Hausman) لتحديد النموذج الأفضل من بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية لتحليل بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel data). وتفترض الفرضية الصفرية للاختبار اتساق وملائمة نموذج المتغيرات العشوائية، يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية يناسب بيانات السلسلة الزمنية المقطعية أكثر من نموذج التأثيرات الثابتة.

جدول (15.4): اختبار (Hausman an) ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية

19.81	قيمة اختبار كاي تربيع
0.0191	القيمة الاحتمالية

تشير النتائج الواردة في جدول (15.4) إلى وجود دلالة معنوية واضحة؛ إذ القيمة الاحتمالية بلغت 0.019، وهي أقل من 5%، ما يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة يُعد الأنسب لتحليل البيانات مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية. تعكس هذه النتيجة أهمية أخذ الخصائص الفردية الثابتة لكل شركة في الاعتبار عند دراسة العلاقة بين المتغيرات، مما يجعل نموذج التأثيرات الثابتة الخيار الأفضل في هذا السياق.

6.4 اختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity test)

اعتمدت الدراسة على اختبار (Modified Wald) لفحص مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) في نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات السلسلة الزمنية المقطعية. تحدث مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي في البيانات عندما يكون تباين الخطأ العشوائي غير ثابت ما يؤدي إلى نتائج متحيزة وتقديرات غير فعالة.

جدول (16.4): اختبار (Modified Wald) لعدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) في نموذج التأثيرات الثابتة في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية (Panel Data)

5.3e+06	قيمة اختبار كاي تربيع
0.0000	القيمة الاحتمالية

تُظهر نتائج الاختبار في جدول (16.4) أن القيمة الاحتمالية للاختبار تبلغ 0.000 التي تقل عن مستوى الدلالة الاحصائية 0.05. وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي. يوضح الاختبار وجود مشكلة عدم ثبات الخطأ العشوائي في بيانات السلسلة الزمنية المقطعية. ولحل هذه المشكلة جرى في هذه الدراسة الاعتماد على نموذج انحدار التأثيرات الثابتة بتطبيق الأخطاء المعيارية لـ (Driscoll-Kraay) للتخفيف من مشكلات عدم ثبات الخطأ العشوائي.

7.4 نتائج نموذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية ل (Driscoll-Kraay)

يعرض الجدول (17.4) النتائج المستخلصة من نموذج التأثيرات الثابتة، باستخدام أخطاء (Driscoll-Kraay) المعيارية لحل مشاكل ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) والارتباط الذاتي (Autocorrelation). يستكشف هذا النموذج كيف تتفاعل خصائص مجالس الإدارة ولجان التدقيق الداخلي مع نسبة ميلر، التي تمثل جودة التدقيق الداخلي. تظهر النتائج أن النموذج يفسر حوالي 7% من التباين الإجمالي في نسبة مولر (215 ملاحظة). علاوة على ذلك، يفسر النموذج حوالي 5.4% من التباين في نسبة مولر بين الشركات (43 شركة). بالإضافة إلى ذلك، يفسر النموذج حوالي 22% من التباين في نسبة مولر داخل الشركة واحدة بمرور الوقت (5 سنوات). قد لا تكون قيمة مربع (R) عالية، ولكنها توضح أن النموذج لديه بعض القدرة على تفسير البيانات. يظهر اختبار F أن النموذج ككل ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، ما يشير إلى أن النموذج صالح إحصائياً وأن المتغيرات المستقلة تفسر بشكل مشترك تباين المتغير التابع.

جدول (17.4): نموذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية ل (Driscoll-Kraay)

جودة التدقيق الداخلي	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية
عدد أعضاء مجلس الإدارة	-3.81	0.59	-6.47	0.003
اجتماعات مجلس الإدارة	1.96	1.83	1.07	0.344
نسبة استقلالية مجلس الإدارة	-37.42	9.99	-3.75	0.020
نسبة النساء في مجلس الإدارة	-181.69	19.01	-9.56	0.001
عدد أعضاء لجنة التدقيق	10.13	2.16	4.68	0.009
اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق	26.29	4.75	5.53	0.005
المتخصصين في المحاسبة أو المالية	2.89	4.99	0.58	0.593
الحاصلين على الشهادات المهنية	10.02	4.18	2.40	0.075
لوغاريتم الأصول	-2.09	2.85	-0.73	0.503
المعامل الثابت	72.26	57.30	1.26	0.276
مربع R الكلي (Overall)		0.0661	عدد المجموعات	43
مربع R بين الشركات (Between)		0.0541	عدد الملاحظات	215
مربع R داخل الشركات (within)		0.2157		
قيمة F		107.06	القيمة الاحتمالية	0.0002

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في جدول (17.4) وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية عند مستوى 1% لمتغير عدد أعضاء مجلس الإدارة؛ إذ يؤدي زيادة حجم مجلس الإدارة إلى انخفاض نسبة ميلر وهذا ما يعني تحسين مستوى جودة التدقيق الداخلي. ومن جهة أخرى، يتضح من النتائج وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية عند مستوى 5% لمتغير نسبة استقلالية مجلس الإدارة؛ إذ يؤدي ارتفاع نسبة الاستقلالية لمجلس الإدارة إلى انخفاض نسبة ميلر، وهذا ما يعني تحسين مستوى جودة التدقيق الداخلي. وكذلك أيضاً يتضح من النتائج وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية عند مستوى 1% لمتغير نسبة النساء في مجلس الإدارة؛ إذ يؤدي ارتفاع تمثيل النساء في مجالس الإدارة إلى انخفاض نسبة ميلر. وهذا ما يعني تحسين مستوى جودة التدقيق الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يتبين من النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى 1% لمتغير عدد أعضاء لجنة التدقيق؛ إذ يؤدي ارتفاع حجم لجان التدقيق إلى ارتفاع نسبة ميلر، وهذا ما يعني انخفاض مستوى جودة التدقيق الداخلي. ويبين التحليل الإحصائي كذلك، وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى 1% لمتغير اجتماعات لجنة التدقيق؛ إذ يؤدي زيادة اجتماعات لجان التدقيق إلى ارتفاع نسبة ميلر وهذا ما يعني انخفاض مستوى جودة التدقيق الداخلي.

ومن جهة أخرى لم تظهر النتائج أي تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 5% على جودة التدقيق الداخلي لكل من متغيرات اجتماعات مجالس الإدارة، وعدد أعضاء لجنة التدقيق، والمتخصصين في المحاسبة والمالية، وعدد أعضاء لجنة التدقيق الحاصلين على الشهادات المهنية، وحجم الأصول.

8.4 اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ويتفرع منه الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير عدد أعضاء مجلس الإدارة على نسبة ميلر هو تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي تأثير إيجابي على مستوى جودة التدقيق الداخلي، حيث بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.003) وهي أقل من 5%، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمثيل المرأة في مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير نسبة النساء في مجلس الإدارة على نسبة ميلر هو تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، لذا، يوجد تأثير إيجابي في مستوى جودة التدقيق الداخلي؛ إذ بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.001) وهي أقل من 5%، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة في السنة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة في نسبة ميلر هو ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، لذا، لا يوجد تأثير في مستوى جودة التدقيق الداخلي؛ إذ بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.344) وهي أعلى من 5%، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير استقلالية مجلس الإدارة على نسبة ميلر هو تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي تأثير إيجابي على مستوى جودة التدقيق الداخلي؛ إذ بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.020) وهي أقل من 5%، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير عدد أعضاء لجان التدقيق الداخلي على نسبة ميلر هو تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، لذا، يوجد تأثير سلبي على مستوى جودة التدقيق الداخلي؛ إذ بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.009) وهي أقل من 5%، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في السنة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير عدد اجتماعات لجان التدقيق الداخلي في نسبة ميلر هو تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، لذا، هناك تأثير سلبي في مستوى جودة التدقيق الداخلي، إذ بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.005) وهي أقل من 5%، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير المؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة التدقيق على نسبة ميلر هو ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، لذا، لا يوجد تأثير في مستوى جودة التدقيق الداخلي؛ إذ بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.593) وهي أعلى من 5%، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير الشهادات المهنية لأعضاء لجنة التدقيق في نسبة ميلر هو ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، لذا، لا يوجد تأثير في مستوى جودة التدقيق الداخلي؛ إذ بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.075) وهي أعلى من 5%، وعليه، فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير ضابط.

تشير نتائج جدول (17.4) إلى أن تأثير حجم الشركة في نسبة ميلر، هو ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، لذا، لا يوجد تأثير على مستوى جودة التدقيق الداخلي؛ إذ بلغت قيمة المعامل الاحتمالية حوالي (0.503) وهي أعلى من 5%، وعليه، فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية.

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

1.5 النتائج

2.5 التوصيات

3.5 مقترحات الدراسة

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

يتناول هذا الفصل عرض النتائج والتوصيات التي جرى التوصل إليها بناءً على ما جرى مناقشته في الفصل السابق.

1.5 النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

1. تُظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؛ إذ تشير النتائج إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يُسهم بشكل إيجابي في تحسين جودة التدقيق الداخلي. وذلك لأن المجالس الأكبر تضم مجموعة متنوعة من الخبرات والمعارف، ما يساعد في تقليل مشاكل الوكالة وتعزيز الأداء العام للشركة. تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل دراسة الحربي (2021)، التي تناولت تأثير حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية؛ إذ أظهرت تلك الدراسات أيضاً تأثيراً لحجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية. كما تتماشى مع دراسة الصائغ باعقيل (2023) التي تناولت أثر خصائص مجلس الإدارة في الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في السعودية؛ إذ أظهرت أيضاً وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمثيل المرأة في مجالس الإدارة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. زيادة تمثيل النساء في هذه المجالس يعزز التنوع الفكري والمهني، مما

يساعد في اتخاذ قرارات أكثر توازنًا ودقة. إذ أنّ التنوع في فرق العمل يُحسن الأداء التنظيمي ويزيد من قدرة المجلس على تعرف المخاطر والمشاكل المتعلقة بالرقابة الداخلية. علاوة على ذلك، يعزز تمثيل المرأة في مجالس الإدارة الشفافية والمساءلة، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة التدقيق الداخلي. من منظور اجتماعي، تسهم النساء في تقليل التحيز وتعزيز النقاشات المتوازنة، ما يحسن من عملية التدقيق. هذه النتائج تتفق مع دراسة الشرقاوي (2024)، التي أظهرت أن تمثيل المرأة في مجالس الإدارة له أثر في توقيت نشر التقارير المالية. ثم في جودة التدقيق الداخلي .

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة وجودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وهذا يعني أن زيادة أو نقص عدد الاجتماعات بين أعضاء المجلس لا تؤثر بشكل ملحوظ في مستوى جودة التدقيق الداخلي في هذه الشركات. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن جودة التدقيق الداخلي قد تعتمد على عوامل أخرى أكثر تأثيرًا من عدد الاجتماعات، ربما أن الاجتماعات المتكررة لا تُترجم بالضرورة إلى تحسينات في أداء الشركات؛ إذا لم يكن هناك فعالية في محتوى هذه الاجتماعات أو في دور الأعضاء في تطبيق نتائجها. دراسة الحربي (2021) تتفق مع هذه النتيجة؛ إذ أظهرت أن عدد الاجتماعات بين أعضاء مجلس الإدارة قد لا يكون العامل الحاسم في تحسين على جودة التقارير المالية ، وأن عوامل أخرى قد تسهم بشكل أكبر في تحسين أداء التدقيق في الشركات.

4. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وهذا يعني أن مستوى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يؤثر بشكل إيجابي في جودة التدقيق الداخلي في تلك الشركات. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن استقلالية المجلس تتيح للأعضاء اتخاذ قرارات دون التأثير بالضغط أو المصالح الشخصية، ما يعزز دورهم في

الإشراف على عمل المدققين الداخليين ويؤدي إلى تحسين مستوى التدقيق. تتفق هذه النتيجة مع دراسة الصائغ باعقيل (2023) ودراسة كشكش ودرغام (2021) ؛ إذ أشارتا إلى أن الاستقلالية تعد عاملاً حاسماً في تعزيز جودة التدقيق الداخلي في الشركات

5. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وهذا يشير إلى أن زيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق يرتبط بتحسين جودة التدقيق الداخلي في تلك الشركات. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن وجود عدد أكبر من الأعضاء في اللجنة يعزز التنوع في الآراء والخبرات، ما يساعد في تحسين عملية التدقيق الداخلي. كما أن تعدد الأعضاء يساهم في تعزيز الرقابة والتأكد من تطبيق المعايير المهنية بشكل صحيح، بالإضافة إلى تقليل احتمال التحيز أو الفشل في اكتشاف المشكلات.دراستان كشكش ودرغام (2021) وعاشور (2019) تتفقان مع هذه النتيجة؛ إذ أظهرتا أن زيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق تساهم بشكل فعال في تحسين جودة التدقيق الداخلي من خلال تعزيز الرقابة والمراجعة الشاملة، ما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة ككل.

6. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق في السنة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وهذا يشير إلى أن تكرار الاجتماعات بين أعضاء اللجنة يؤثر بشكل إيجابي على مستوى جودة التدقيق الداخلي. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الاجتماعات المتكررة تتيح للأعضاء فرصة أكبر لمناقشة القضايا المتعلقة بالتدقيق الداخلي بعمق، ما يساهم في تعزيز الرقابة وتحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بالمراجعة والتدقيق. كما أن الاجتماعات المنتظمة تعزز التواصل بين أعضاء اللجنة وتسمح لهم بتبادل الآراء والخبرات بشكل مستمر، ما يعزز من فعالية الرقابة الداخلية وجودة التدقيق. تتفق هذه النتيجة مع دراسة مشابط (2024) ودراسة

الحري (2021) ودراسة كشكش ودرغام (2021)، التي أظهرت أن الاجتماعات المتكررة للجنة التدقيق تسهم بشكل كبير في تحسين جودة التدقيق الداخلي من خلال زيادة التركيز والاهتمام بالقضايا الحيوية التي تؤثر في الشركة.

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهل المحاسبي والمالي لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وهذا يشير إلى أن المؤهل الأكاديمي المحاسبي أو المالي لأعضاء اللجنة لا يرتبط بشكل مباشر بتحسين جودة التدقيق الداخلي في الشركات. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن جودة التدقيق الداخلي قد تعتمد على عوامل أخرى أكثر تأثيراً، مثل: الخبرة العملية لأعضاء اللجنة، وفهمهم العميق لعمليات الشركة، وقدرتهم على اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة، بدلاً من مجرد المؤهلات الأكاديمية. قد تكون اللجنة قادرة على تحسين جودة التدقيق من خلال العمل الجماعي واتخاذ قرارات مدروسة استناداً إلى التجارب العملية والمهنية بدلاً من الاعتماد فقط على المؤهلات المحاسبية والمالية.

دراساتاً مشابهة (2024) و الصائغ باعقيل (2023) تتفقان مع هذه النتيجة؛ إذ أظهرتا أن المؤهل المحاسبي أو المالي لأعضاء لجنة التدقيق ليس العامل الحاسم في تحسين جودة التدقيق الداخلي، وأن الخبرة والقدرة على التعامل مع التحديات العملية قد تكون أكثر تأثيراً في تعزيز جودة التدقيق.

8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشهادات المهنية لأعضاء لجنة التدقيق على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الشهادات المهنية قد لا تكون العامل الحاسم في تحسين جودة التدقيق الداخلي؛ إذ أن جودة التدقيق تعتمد بشكل أكبر على تطبيق المهارات والمعرفة المكتسبة من هذه الشهادات في ممارسات عملية ضمن سياق الشركة. قد يكون الأثر الفعلي للشهادات المهنية محدوداً إذا لم تستخدم هذه المعرفة بشكل فعال في تحديد وتحليل المخاطر، أو إذا لم تكن هناك بيئة مناسبة تشجع على تطبيق المعايير المهنية بشكل

صحيح. كما أن التدقيق الداخلي قد يتأثر بعوامل أخرى تتعلق بالهيكل التنظيمي وثقافة الشركة، التي يمكن أن تكون أكثر تأثيراً من الشهادات المهنية وحدها. هذه النتيجة تتفق مع دراسات Ganesan et al., 2018 وAlzoubi, 2019، التي أظهرت أن الشهادات المهنية، رغم أهميتها، لا تضمن بالضرورة تحسين جودة التدقيق الداخلي دون تطبيق فعلي لهذه المهارات والمعرفة في عمل اللجنة وتختلف مع دراسة مبارك (2009) التي أظهرت أن الشهادات المهنية ذات دلالة إحصائية على جودة التدقيق الداخلي.

9. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. هذا يشير إلى أن حجم الشركة لا يرتبط بشكل مباشر أو مؤثر مع تحسين جودة التدقيق الداخلي في تلك الشركات. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن حجم الشركة قد لا يكون العامل الرئيسي في تحسين أو تأثير جودة التدقيق الداخلي؛ إذ أن العوامل الأخرى مثل الهيكل التنظيمي، التوجهات الإدارية، والموارد المتاحة قد تكون أكثر تأثيراً. كما أن الشركات الكبيرة قد تواجه تحديات معقدة في تدقيقاتها الداخلية، بينما الشركات الصغيرة قد تتمتع بمرونة أكبر في تطبيق الإجراءات الرقابية بشكل فعال. هذه النتيجة تتفق مع دراسة فاطمة الزهراء وهشام (2020)، التي أظهرت أن حجم الشركة ليس له تأثير كبير على جودة التدقيق الداخلي، بل أن العوامل الأخرى قد تكون أكثر تحديداً لجودة هذه العمليات.

2.4 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

1. يُوصى بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لتعزيز التنوع المعرفي والخبرات، ما يساهم في تحسين جودة التدقيق الداخلي.

2. تشجيع الشركات على زيادة تمثيل النساء في مجالس الإدارة لتعزيز التنوع الفكري والمهني، ما يسهم في تحسين جودة التدقيق الداخلي.
3. يُوصى بالتركيز على تحسين فعالية اجتماعات مجلس الإدارة وجودة محتواها بدلاً من زيادة عدد الاجتماعات، لضمان تأثير إيجابي في جودة التدقيق الداخلي.
4. تعزيز استقلالية مجلس الإدارة لضمان اتخاذ قرارات محايدة، ما يسهم في تحسين الرقابة على التدقيق الداخلي.
5. يُنصح بزيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق لضمان تنوع أكبر في الآراء والخبرات، ما يعزز فعالية وجودة التدقيق الداخلي.
6. ينبغي على الشركات زيادة عدد اجتماعات لجنة التدقيق لضمان متابعة القضايا المتعلقة بالتدقيق الداخلي بشكل مستمر.
7. التركيز على تعزيز خبرة أعضاء لجنة التدقيق وفهمهم العميق لعمليات الشركة ، بدلاً من الاعتماد فقط على المؤهلات المحاسبية والمالية لتحسين جودة التدقيق الداخلي.
8. يمكن للشركات التركيز على تحسين أداء أعضاء لجنة التدقيق من خلال التدريب المستمر وتنمية المهارات العملية بدلاً من الاعتماد فقط على الشهادات المهنية.
9. على الشركات، بصرف النظر عن حجمها، التركيز على تحسين الهيكل التنظيمي وإجراءات الرقابة الداخلية. يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تبني ممارسات تدقيق داخلي مرنة وفعالة، بينما يجب على الشركات الكبرى التركيز على مواجهة التحديات المعقدة التي قد تؤثر في جودة التدقيق.

3.5 مقترحات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية السابقة والتوصيات المستخلصة منها، يمكن اقتراح

بعض الدراسات والبحوث المستقبلية على النحو الآتي:

1. دراسة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في العلاقة بين خصائص لجان التدقيق وجودة التدقيق الداخلي ، مع التطبيق على الشركات المدرجة المدرجة في بورصة فلسطين.
2. اختبار أثر الحوكمة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. تحليل تأثير استخدام تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) في العلاقة بين خصائص لجان التدقيق وجودة التدقيق الداخلي، مع دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
4. دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي في الدور الرقابي لجان التدقيق، مع التطبيق على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
5. دراسة أثر استخدام الحوسبة السحابية في الدور التوكيدي والاستشاري للتدقيق الداخلي، مع التطبيق على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
6. دراسة تأثير الثقافة التنظيمية والسياسات الداخلية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

المصادر والمراجع العربية والأجنبية:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو قرين، احمد، أبو زقية، عبدالناصر. (2022). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة. مجلة البحوث الأكاديمية، 21: 61-77.
- أبو لبن، نجلاء. (2023). أثر خصائص مجالس إدارة الشركات على الإفصاح المالي عبر الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان (Doctoral dissertation, Al-Quds University).
- أبو ميالة، سهيل. (2023). أثر طريقة التدقيق المبني على مخاطر الاعمال في تحسين جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، 13(1): 157-173.
- برودي، مفروم، مصيطفي، عبداللطيف. (2016). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة: دراسة تجريبية على الشركات المشكلة لمؤشر كاك 40 من 2010 إلى 2014. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 9(2): 690-721.
- بنات، بسام. (2018). واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- بوسنة، حمزة. (2020). أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية: أدلة إضافية. مجلة البشائر الاقتصادية، 6(2): 734-749.
- تلالوه، محمد، الخطيب، احمد. (2023). أثر تنوع أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 8(19).
- الحري، الاء. (2021). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية تداول" IUG. Journal of Economics & Business، 3(29).

خضير، بشرى، عبد الرزاق، لؤي. (2017). *تأثير خبرة المدقق على جودة التدقيق الداخلي*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23(100): 606-606 .

سلمان، ايه. (2024). *أثر خصائص مجلس الإدارة على العبء الضريبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان*. رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

سليمان، حامد، الجوهري، إبراهيم. (2022). *الإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة: دور خصائص مجلس الإدارة*. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(1): 965-1016.

السنيدي، السعد. (2022). *تقييم جودة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية*. مجلة دراسات الإدارية، 61(3).

سيسالم، روان، العشي، محمد، ماضي، هشام. (2019). *أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي" دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين"*. مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الانسانية، 21(2): 286-317.

الشرقاوي، أحمد. (2024). *أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين سمات المديرين التنفيذيين وتوقيت نشر التقارير المالية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. مجلة البحوث المحاسبية، 11(2): 616-677 .

الشاعر، سامر، ماضي، هشام. (2023). *تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين*. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 63-81.

الصائع، مها، باعقيل، فاطمة. (2023). *أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية: دراسة تطبيقية*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 7(8): 73-89.

عادل، سعدوي. (2017). استخدام نموذج جونز المعدل في كشف اساليب المحاسبة الإبداعية -دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية -جامعة الشهيد حمة الخضر، الوادي، الجزائر، 10(1).

عاشور، إيهاب. (2019). تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وأثرها على جودة المراجعة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 23(3):1-43.

عبدالفتاح، هاجر. (2021). أثر خصائص لجنة المراجعة وخبرة المدير التنفيذي وهيكل الملكية على الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية (دراسة تطبيقية). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 2(2):1169-1227.

علي، عباس. (2019). إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية، بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. Muthanna Journal of Administrative & Economics Sciences، 9(3).

علي، نوار، يعقوب، فيحاء. (2017). دور لجان التدقيق في التقليل من خطر ارتباط المدقق الخارجي وحكمه بشأن قبول التكليف: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ومكاتب التدقيق. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)، 12(38).

فاطمة الزهراء، مسعي، هشام، قوبي. (2020). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على قيمة الشركة دراسة عينة من الشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر CAC 40 خلال الفترة 2014-2018. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

فوزي، هاشم. (2008). التقييم من خلال نظرية رأس المال البشري ومفهوم الكفاءات: التشخيص أم التصميم؟. بحوث اقتصادية عربية، 17(44-43): 33-46.

قنديل، ياسر. (2022). الدور المُعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(1):1019-1084.

كرسوع، أرزاق. (2023). أثر التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لدى المحاسبين العاملين في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية 102-80 .

كشكش، محمود، درغام، ماهر. (2021). أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. IUG Journal of Economics & Business، 29(3):132-160.

مبارك، الرفاعي. (2009). جودة المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة. التجارة والتمويل، 29(2):591-660.

مجاهد، صفوت. (2017). تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة التدقيق الداخلي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. (Doctoral dissertation, AL-Quds University).

المرزوقي، عبدالله. (2023). قياس أثر خصائص مجلس الإدارة على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية: دراسة حدث. مجلة البحوث المحاسبية، 10(2):455-541.

مشابط، نعمة (2024). العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفعالية المراجعة الداخلية-الدور المعدل لربحية الشركة وتعرها المالي. دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، 11(3):142-196.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2010). "Serving two masters: The association between audit committee internal audit oversight and internal audit activities." *Accounting Horizons*, 24(1), 1-24.
- Almaqtari, F. A., Farhan, N. H., Alahdal, W. M., Hashim, H. A., & Ibrahim, A. (2024). Board characteristics and audit quality: the moderating effect of board independence change. *Cogent Social Sciences*, 10(1), 2414506
- Al-Saidi, M. (2021). Boards of directors and firm performance: A study of non-financial listed firms on the Kuwait Stock Exchange. *Corporate Ownership & Control*, 18(2), 40-47.
- Al-Shaer, H., Salama, A., & Toms, S. (2017). Audit committees and financial reporting quality: Evidence from UK environmental accounting disclosures. *Journal of Applied Accounting Research*, 18(1), 2-21.
- Alzeban, A. (2020). The relationship between the audit committee, internal audit and firm performance. *Journal of Applied Accounting Research*, 21(3), 437-454.
- Alzoubi, E. 2019. Audit committee, internal audit function and earnings management: evidence from Jordan. *Meditari Accountancy Research*, 27(1): 72-90.
- Amayreh, I., Ananzeh, H., & Bugshan, A. (2024). The Impact of Board of Directors and Islamic Shariah on Company Internal Control: Evidence from Jordan. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 14(1), 39-51.
- Aminu, H. A., & Sulaiman, S. M. (2023). Effect of internal accounting control, internal audit quality and audit committees' quality on fund management in Sokoto State industrial training fund.
- Asmar, M., Al-Thaher, M., & Shraim, O. (2024). Ownership structure effect on the stock returns for companies listed in Palestine exchange. *Jordan Journal of Business Administration*, 20(1).

- Bagonza, A., Yan, C., & Rech, F. (2024). The moderating impact of the audit committee on the relationship between audit quality and market reactions in South Africa. *Journal of Accounting & Organizational Change*.
- Bakri, A. A. (2024). Literature Review: How Competency, Auditor Professionalism, and Integrity Influence Internal Audit Quality. *Accounting Studies and Tax Journal (COUNT)*, 1(1), 31-37.
- Bawuah, I. (2024). Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: evidence from Ghana. *Cogent Business & Management*, 11(1), 2315318.
- Beasley, M. S. (1996). An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. *Accounting review*, 4 <https://www.jstor.org/stable/24856643-465>.
- Ben Ali, A., & Bakkeri, A. (2021). The effect of the characteristics of audit committees on internal control: an empirical study of the French context. *Management and Accounting Review (MAR)*, 20(3), 27-47.
- Birindelli, G., Dell'Atti, S., Iannuzzi, A. P., & Savioli, M. (2018). Composition and activity of the board of directors: Impact on ESG performance in the banking system. *Sustainability*, 10(12), 4699.
- Boshnak, H. A. (2021). The impact of audit committee characteristics on audit quality: Evidence from Saudi Arabia. *International Review of Management and Marketing*, 11(4), 1.
- Calvin, C. G. (2021). Adherence to the internal audit core principles and threats to internal audit function effectiveness. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 40(4), 79-98.
- Carcello, J. V., & Neal, T. L. (2003). Audit committee independence and disclosure: Choice for financially distressed firms. *Corporate Governance: An International Review*, 11(4), 289-299.
- Carcello, J. V., Hermanson, D. R., Neal, T. L., & Riley Jr, R. A. (2002). Board characteristics and audit fees. *Contemporary accounting research*, 19(3), 365-384.

- Ege, M. S. (2015). "Does internal audit function quality deter management misconduct?" *The Accounting Review*, 90(2), 495-527.
- Ego, M. S. (2015). "Does internal audit function quality deter management misconduct?" *The Accounting Review*, 90(2), 495-527.
- Fakhari, H., & Rezaei Pitenoei, Y. (2017). The impact of audit committee and its characteristics on the firms' information environment. *Interdisciplinary Journal of Management Studies (Formerly known as Iranian Journal of Management Studies)*, 10(3), 577-608.
- Fariha, R., Hossain, M. M., & Ghosh, R. (2022). Board characteristics, audit committee attributes and firm performance: empirical evidence from emerging economy. *Asian Journal of Accounting Research*, 7(1), 84-96.
- Ganesan, Y., et al. (2018). Board characteristics and corporate financial performance: Evidence from Malaysia. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 14(2), 63-84.
- Hasan, A., Aly, D., & Hussainey, K. (2022). Corporate governance and financial reporting quality: a comparative study. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 22(6), 1308-1326.
- HYELLAKI, J., GODIYA, J. W., & ABUBAKAR, M. (2024). Effect of Audit Committee Characteristics on Audit Report Lag of Listed Consumer Goods Companies in Nigeria. *Journal homepage*.
- Izedonmi, F. I. O., & Olateru-Olagbegi, A. (2021). Internal audit quality and public sector management in Nigeria. *European Journal of Social Sciences Studies*, 6(5).
- Klein, A. (2002). "Audit committee, board of director characteristics, and earnings management." *Journal of Accounting and Economics*, 33(3), 375-400.
- Madi, H., Nabi, G. A., Abdelfattah, F., & Madi, A. (2023). The effect of the characteristics of the board of directors and the audit committee on financial performance: Evidence from Palestine. In *Artificial Intelligence and Transforming Digital Marketing*, (pp. 401-414). Cham: Springer Nature Switzerland.
- Management, *Journal of Business & Economics Research*, Vol. 7, No. 1, 2009.

- Maranjory, M., & Kouchaki Tajani, M. (2022). Audit committee characteristics and audit report lag: Evidence from the Iran. *Big Data and Computing Visions*, 2(1), 49-60.
- Miller ,James ,E., he Development Of The Miller Ratio , A Tool To Detect For The Possibility Of Earnings
- Muda, I., Maulana, W., Sakti Siregar, H., & Indra, N. (2018). The analysis of effects of good corporate governance on earnings management in Indonesia with panel data approach. *Iranian Economic Review*, 22(2), 599-625.
- Pucheta- Martínez, M. C., & De Fuentes, C. (2007). The impact of audit committee characteristics on the enhancement of the quality of financial reporting: An empirical study in the Spanish context. *Corporate governance: An international review*, 15(6), 1394-1412.
- Qamhan, M. A., Che Haat, M. H., Hashim, H. A., & Salleh, Z. (2018). Earnings management: do attendance and changes of audit committee members matter?. *Managerial Auditing Journal*, 33(8/9), 760-778.
- Sawan, S., & Alzeban, A. (2015). Audit committee attributes and their impact on financial reporting quality. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 21(2), 85-104.
- Sekarlangit, L. D., & Wardhani, R. (2021). The effect of the characteristics and activities of the board of directors on sustainable development goal (SDG) disclosures: Empirical evidence from Southeast Asia. *Sustainability*, 13(14), 8007
- Shu, Y., Zhuang, X., Ying, R., & Xu, G. (2024). Formal Institutional Pressure and the Integration of Corporate Environmental and Financial Performance: Empirical Evidence from Listed Companies in Heavily Polluting Industries in China. *Sustainability*, 16(6), 2471.
- Syofyan, E., Septiari, D., Dwita, S., & Rahmi, M. (2021). The characteristics of the audit committee affecting timeliness of the audit report in Indonesia. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1935183.

الملاحق

ملحق (1): البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي تتوفر جميع بياناتها خلال السنوات (2023-2019)

#	السنة	القطاع	اسم الشركة	BS	BM	BI	W	AS	AM	AAC	APC	G	Log(A)
1	2023	1	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	10	7	1.000	0.100	3	0	1	1	0.370	20.058
2	2023	2	بنك فلسطين	11	9	1.000	0.455	4	0	1	0	-1.220	22.687
3	2023	3	العربية الفلسطينية للاستثمار - ايبك	12	4	0.917	0.333	4	0	1	1	-0.964	20.497
4	2023	3	فلسطين للتنمية والاستثمار	10	6	1.000	0.200	3	0	1	0	0.037	20.410
5	2023	1	موبيل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	7	6	1.000	0.143	4	0	1	1	0.478	19.210
6	2023	5	بيروزيت للاتوية	8	6	0.750	0.125	3	0	0	0	-1.712	18.645
7	2023	2	البنك الوطني	6	6	1.000	0.333	3	4	1	0	0.807	21.123
8	2023	3	سلة للموارد الإنسانية	7	7	1.000	0.000	0	0	0	0	391.598	18.108
9	2023	2	البنك الإسلامي الفلسطيني	11	6	1.000	0.000	4	0	3	2	-13.969	21.174
10	2023	2	بنك القدس	12	7	1.000	0.083	3	4	2	0	1.647	21.135
11	2023	2	البنك الإسلامي العربي	11	8	1.000	0.182	4	8	2	0	8.811	21.276
12	2023	2	بنك الاستثمار الفلسطيني	11	6	1.000	0.091	4	0	2	0	-0.098	20.490
13	2023	5	القدس للاستحضرات الطبية	11	6	0.909	0.091	4	0	0	0	0.309	18.274
14	2023	4	التأمين الوطنية	9	7	0.889	0.111	4	4	0	0	3.668	17.080
15	2023	5	مصانع الزيت النباتية	10	7	0.900	0.100	3	0	2	0	1.909	18.159
16	2023	4	ثريست العالمية للتأمين	8	6	0.875	0.125	3	0	1	0	1.326	18.894
17	2023	2	شركة مصرف الصفا	11	7	1.000	0.000	3	0	3	1	-0.244	19.871
18	2023	5	دواجن فلسطين	9	5	1.000	0.111	3	0	1	0	-0.983	17.638
19	2023	4	التكافل الفلسطينية للتأمين	6	6	1.000	0.000	3	0	1	0	-1.643	18.050
20	2023	3	فلسطين للاستثمار الصناعي	9	5	1.000	0.111	3	2	1	0	-0.174	18.499
21	2023	4	فلسطين للتأمين	7	5	1.000	0.000	0	0	0	0	-8.716	18.014
22	2023	2	سوق فلسطين للأوراق المالية	6	5	1.000	0.000	2	0	1	1	-0.573	16.496
23	2023	4	تمكين الفلسطينية للتأمين	7	8	1.000	0.000	3	0	3	0	2.957	17.301
24	2023	4	العالمية المتحدة للتأمين	9	7	0.778	0.000	3	0	0	0	-1.561	17.959
25	2023	4	المشرق للتأمين	9	6	0.889	0.000	3	2	1	0	1.031	17.809
26	2023	5	بيت جالا لصناعة الألبوة	9	5	0.889	0.111	3	3	0	0	0.237	16.719
27	2023	1	مصافي رام الله	6	4	0.833	0.000	0	0	0	0	-0.852	16.535
28	2023	3	فلسطين للاستثمار العقاري	5	5	1.000	0.000	0	0	0	0	0.365	18.005
29	2023	5	سجاير القدس	11	6	0.636	0.091	3	0	0	0	2.113	17.889
30	2023	1	الفلسطينية للتوزيع والخدمات التوجيهية	7	5	0.714	0.143	3	4	3	2	-0.324	16.669
31	2023	1	المؤسسة العربية للتقاني	7	5	0.857	0.143	3	0	0	0	12.158	16.942
32	2023	5	مطاحن القمح الذهبي	9	7	1.000	0.111	3	0	1	0	2.015	17.026
33	2023	3	الإتحاد للأعمال والاستثمار	6	3	0.833	0.333	3	0	0	0	-23.450	17.959
34	2023	5	الشركة العربية لصناعة الدعائنات	5	6	1.000	0.200	0	0	0	0	1.390	15.704
35	2023	5	قطر لصناعة الألمنيوم والبروفيلات - نام	9	4	1.000	0.222	0	0	0	0	-2.331	17.690
36	2023	1	مركز نابلس الجراحي التخصصي	11	12	0.818	0.091	0	0	0	0	0.905	16.851
37	2023	3	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	7	2	1.000	0.429	0	0	0	0	-4.820	15.082
38	2023	4	المجموعة الإعلامية للتأمين	7	3	0.857	0.286	3	0	0	0	-24.348	18.316
39	2023	5	الوطنية لصناعة التركون	7	6	1.000	0.143	3	8	2	0	0.801	16.152
40	2023	3	المستثمرون العرب	11	6	0.636	0.091	0	0	0	0	120.579	16.442
41	2023	3	العقارية التجارية للاستثمار	6	6	1.000	0.000	2	0	1	0	55.145	16.768
42	2023	3	القدس للاستثمارات العقارية	10	4	0.900	0.000	3	0	0	0	-3.153	16.303
43	2023	5	فلسطين لصناعات التدان	5	1	0.800	0.000	0	0	0	0	2.640	13.621
44	2022	1	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	11	7	1.000	0.000	3	0	1	1	-1.324	20.080
45	2022	2	بنك فلسطين	11	9	1.000	0.455	4	0	1	0	1.709	22.593
46	2022	3	العربية الفلسطينية للاستثمار - ايبك	12	5	0.917	0.333	4	0	1	1	-5.508	20.426

20.497	-14.164	0	1	0	2	0.091	1.000	5	11	فلسطين للتنمية والاستثمار	3	2022	47
19.364	0.249	1	1	0	4	0.143	1.000	6	7	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	1	2022	48
18.628	-1.069	0	0	0	3	0.143	0.714	6	7	بيرزيت للأدوية	5	2022	49
21.150	0.615	1	2	4	3	0.182	1.000	6	11	البنك الوطني	2	2022	50
18.384	-385.328	0	0	0	0	0.000	1.000	7	8	سند للموارد الإنشائية	3	2022	51
21.140	11.391	2	3	0	4	0.000	1.000	6	11	البنك الإسلامي الفلسطيني	2	2022	52
21.096	-3.431	0	2	4	3	0.083	1.000	6	12	بنك القدس	2	2022	53
21.231	-339.307	0	1	12	5	0.182	1.000	7	11	البنك الإسلامي العربي	2	2022	54
20.431	-0.199	0	2	0	4	0.091	1.000	6	11	بنك الاستثمار الفلسطيني	2	2022	55
18.243	-1.447	0	0	0	4	0.091	0.909	6	11	القدس للمستحضرات الطبية	5	2022	56
18.691	3.979	0	0	4	3	0.222	0.889	7	9	التأمين الوطنية	4	2022	57
18.168	-9.020	0	2	0	2	0.000	0.875	6	8	مصانع الزيوت النباتية	5	2022	58
19.217	-0.666	0	0	0	3	0.000	0.889	7	9	ترست العالمية للتأمين	4	2022	59
19.790	4.020	2	3	0	4	0.000	1.000	6	11	شركة مصرف الصفا	2	2022	60
17.553	-0.291	0	1	0	3	0.000	1.000	6	9	دواجن فلسطين	5	2022	61
18.353	0.380	0	0	0	3	0.000	1.000	6	7	التكافل الفلسطينية للتأمين	4	2022	62
18.437	-2.222	0	1	2	4	0.111	1.000	6	9	فلسطين للاستثمار الصناعي	3	2022	63
18.321	-2.600	0	0	0	0	0.000	1.000	6	7	فلسطين للتأمين	4	2022	64
16.501	0.009	1	1	0	2	0.000	1.000	7	6	سوق فلسطين للأوراق المالية	2	2022	65
17.819	8.124	0	3	0	3	0.000	1.000	8	7	تأمين الفلسطينية للتأمين	4	2022	66
18.170	1.123	0	0	0	3	0.000	0.778	6	9	العالمية المتحدة للتأمين	4	2022	67
18.213	0.655	0	1	2	3	0.000	0.889	6	9	المشرق للتأمين	4	2022	68
16.765	0.265	0	0	3	3	0.111	0.889	6	9	بيت جالا لصناعة الألبسة	5	2022	69
16.531	2.367	0	0	0	0	0.000	0.833	3	6	مصافي رام الله	1	2022	70
18.135	-1.167	0	0	0	0	0.000	1.000	6	5	فلسطين للاستثمار العقاري	3	2022	71
17.748	0.023	0		0	3	0.000	0.636	6	11	سجائر القدس	5	2022	72
16.600	-1.958	2	3	4	3	0.167	0.667	4	6	الفلسطينية للتوزيع والخدمات التوجسية	1	2022	73
16.978	6.645	0		0	3	0.143	0.857	4	7	المؤسسة العربية للتقانات	1	2022	74
17.171	-2.237	0	1	0	3	0.000	1.000	7	8	مطاحن القمح الذهبي	5	2022	75
18.016	-0.775	0	0	0	3	0.200	0.800	5	5	الاتحاد للأعمار والاستثمار	3	2022	76
15.758	-2.047	0	0	0	0	0.200	1.000	6	5	الشركة العربية لصناعة الدهانات	5	2022	77
17.513	0.179	0	0	0	0	0.111	1.000	6	9	وطنية لصناعة الألبسة والملابس - ناب	5	2022	78
16.759	-2.572	0	0	0	0	0.091	0.818	12	11	مركز نابلس الجراحي التخصصي	1	2022	79
15.573	8.592	0		0	0	0.429	1.000	3	7	الفلسطينية للاستثمار والإماء	3	2022	80
18.538	8.670	0	0	0	0	0.167	0.833	4	6	المجموعة الإعلانية للتأمين	4	2022	81
16.113	0.702	0	4	5	4	0.000	1.000	6	7	الوطنية لصناعة الكرتون	5	2022	82
16.348	-121.833	0		0	0	0.091	0.636	6	11	المستثمرون العرب	3	2022	83
16.707	-0.155	0	1	0	2	0.000	1.000	6	6	العقارية التجارية للاستثمار	3	2022	84
16.371	0.367	0	0	0	3	0.000	0.889	5	9	القدس للاستثمارات العقارية	3	2022	85
13.542	0.151	0	0	0	0	0.000	0.800	1	5	فلسطين لصناعات التدان	5	2022	86
20.582	0.159	0	0	0	3	0.000	0.909	6	11	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	1	2021	87
22.596	0.171	0	1	0	3	0.333	1.000	9	9	بنك فلسطين	2	2021	88
20.242	4.582	0	0	0	3	0.000	0.917	3	12	العربية الفلسطينية للاستثمار - ابيك	3	2021	89
20.510	23.004	0	1	0	3	0.083	1.000	5	12	فلسطين للتنمية والاستثمار	3	2021	90
19.269	0.210	0	0	0	4	0.000	1.000	6	7	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	1	2021	91
18.534	2.904	0	0	0	3	0.000	0.714	6	7	بيرزيت للأدوية	5	2021	92
21.212	26.016	0	2	4	3	0.182	1.000	7	11	البنك الوطني	2	2021	93
18.665	-3.654	0	0	0	0	0.125	1.000	7	8	سند للموارد الإنشائية	3	2021	94
21.228	-10.670	1	1	0	3	0.000	1.000	6	11	البنك الإسلامي الفلسطيني	2	2021	95

21.169	1.998	0	2	4	3	0.083	1.000	7	12	بنك القدس	2	2021	96
21.275	408.254	0	2	12	4	0.182	1.000	8	11	البنك الإسلامي العربي	2	2021	97
20.420	0.117	0	2	0	3	0.000	1.000	6	11	بنك الاستثمار الفلسطيني	2	2021	98
18.280	-1.816	0	0	0	4	0.091	0.909	6	11	القدس للمستحضرات الطبية	5	2021	99
18.752	-5.853	1	1	4	3	0.222	1.000	6	9	التأمين الوطنية	4	2021	100
18.227	7.085	0	2	0	2	0.000	0.875	7	8	مصالح الزيت النباتية	5	2021	101
19.201	6.575	0	0	0	3	0.000	0.889	6	9	ترست العالمية للتأمين	4	2021	102
19.790	-5.910	2	3	0	3	0.091	1.000	7	11	شركة مصرف الصفا	2	2021	103
17.659	-0.932	0	1	0	3	0.000	1.000	6	8	دواجن فلسطين	5	2021	104
18.309	5.026	0	0	0	3	0.000	1.000	6	7	التكافل الفلسطينية للتأمين	4	2021	105
18.465	0.967	0	1	3	4	0.111	1.000	6	9	فلسطين للاستثمار الصناعي	3	2021	106
18.236	7.544	0	0	0	0	0.000	1.000	6	7	فلسطين للتأمين	4	2021	107
16.482	-0.177	1	2	0	3	0.000	1.000	5	7	سوق فلسطين للأوراق المالية	2	2021	108
17.732	-12.646	0	3	0	3	0.000	1.000	8	7	تمكين الفلسطينية للتأمين	4	2021	109
18.148	0.119	0	0	0	3	0.000	0.778	7	9	العالمية المتحدة للتأمين	4	2021	110
18.177	-0.480	0	1	0	3	0.000	0.889	6	9	المشرق للتأمين	4	2021	111
16.793	0.652	0	0	2	3	0.222	0.778	6	9	بيت جلا لصناعة الأتربة	5	2021	112
16.526	-2.770	0	0	0	0	0.000	0.857	3	7	مصافي رام الله	1	2021	113
18.128	0.848	0	0	0	0	0.000	1.000	6	5	فلسطين للاستثمار العقاري	3	2021	114
17.742	4.692	0		0	3	0.000	0.636	6	11	سجاير القدس	5	2021	115
16.463	2.608	2	3	4	3	0.167	0.667	4	6	الفلسطينية للتوزيع والخدمات التوجسية	1	2021	116
17.032	-2.550	0		0	0	0.143	0.286	8	7	المؤسسة العربية للتقافل	1	2021	117
16.983	1.346	0	1	0	3	0.100	1.000	5	10	مطاحن القمح الذهبي	5	2021	118
17.966	2.676	0	0	0	3	0.200	0.800	2	5	الاتحاد لتأجير والاستثمار	3	2021	119
15.865	0.108	0	0	0	0	0.200	0.800	6	5	الشركة العربية لصناعة الدهانات	5	2021	120
17.383	3.451	0	0	0	0	0.111	1.000	6	9	وقته لصناعة الألمنيوم والبروفيلات - ناب	5	2021	121
16.673	1.394	0	0	0	0	0.091	0.818	12	11	مركز نيلس الجراحي التخصصي	1	2021	122
15.473	-13.547	0		0	0	0.429	1.000	4	7	الفلسطينية للاستثمار والإعمار	3	2021	123
18.639	-0.109	0	0	0	3	0.167	0.833	2	6	المجموعة الأهلية للتأمين	4	2021	124
16.242	-2.160	0	4	3	4	0.000	1.000	6	7	الوقته لصناعة الكرتون	5	2021	125
16.394	3.499	0		0	0	0.091	0.636	6	11	المستثمرون العرب	3	2021	126
16.587	-2.465	0	1	0	2	0.000	1.000	5	6	العقارية التجارية للاستثمار	3	2021	127
16.332	3.916	0	0	0	3	0.000	0.889	3	9	القدس للاستثمارات العقارية	3	2021	128
13.561	4.101	0	0	0	0	0.000	0.800	1	5	فلسطين لصناعات التدان	5	2021	129
20.520	0.747	0	0	0	3	0.000	0.909	7	11	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	1	2020	130
22.483	0.670	0	1	0	3	0.333	1.000	9	12	بنك فلسطين	2	2020	131
20.087	1.932	0	0	0	3	0.000	0.917	6	12	العربية الفلسطينية للاستثمار - بنك	3	2020	132
20.475	-11.493	0	1	0	3	0.083	1.000	4	12	فلسطين للتنمية والاستثمار	3	2020	133
19.254	0.239	0	0	0	4	0.000	1.000	6	7	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	1	2020	134
18.411	-0.334	0	0	0	3	0.000	0.714	6	7	بيرزيت للأتربة	5	2020	135
21.769	-31.748	0	2	4	3	0.231	1.000	7	13	البنك الوطني	2	2020	136
18.778	76.081	0	0	0	0	0.125	1.000	7	8	سند للموارد الإنسانية	3	2020	137
21.136	0.950	1	1	0	3	0.000	1.000	6	11	البنك الإسلامي الفلسطيني	2	2020	138
21.058	-2.085	0	0	2	4	0.000	0.429	0	7	بنك القدس	2	2020	139
21.166	-65.443	0	1	5	3	0.182	1.000	9	11	البنك الإسلامي العربي	2	2020	140
20.279	2.213	0	2	0	3	0.000	1.000	6	11	بنك الاستثمار الفلسطيني	2	2020	141
18.168	2.383	1	0	0	4	0.091	0.909	7	11	القدس للمستحضرات الطبية	5	2020	142
18.714	1.737	1	1	4	3	0.222	1.000	6	9	التأمين الوطنية	4	2020	143
17.718	2.582	0	2	0	2	0.000	0.875	7	8	مصالح الزيت النباتية	5	2020	144

19.136	-7.613	0	0	0	3	0.000	0.889	7	9	ترست العالمية للتأمين	4	2020	145
19.781	-0.839	2	3	0	3	0.091	1.000	6	11	شركة مصرف الصفا	2	2020	146
17.644	0.200	0	1	0	3	0.000	1.000	6	8	دواجن فلسطين	5	2020	147
18.207	-4.531	0	0	0	3	0.000	1.000	5	7	التكافل الفلسطينية للتأمين	4	2020	148
18.316	-0.003	0	1	3	3	0.111	1.000	6	9	فلسطين للاستثمار الصناعي	3	2020	149
17.980	0.062	0	0	0	0	0.000	1.000	6	7	فلسطين للتأمين	4	2020	150
16.428	1.361	1	2	1	3	0.000	1.000	6	7	سوق فلسطين للأوراق المالية	2	2020	151
17.498	2.994	0	3	0	3	0.000	1.000	8	7	تأمين الفلسطينية للتأمين	4	2020	152
18.184	-5.076	0	0	0	3	0.000	0.750	7	8	العالمية المتحدة للتأمين	4	2020	153
18.030	18.656	0	1	0	3	0.000	0.889	6	9	المشرق للتأمين	4	2020	154
16.650	-0.654	0	0	1	3	0.222	0.778	6	9	بيت جالا لصناعة الأدوية	5	2020	155
16.509	4.114	0	0	0	0	0.000	0.857	7	7	مصافي رام الله	1	2020	156
18.164	0.674	0	0	0	0	0.000	1.000	5	5	فلسطين للاستثمار العقاري	3	2020	157
17.603	-4.843	0		0	3	0.000	0.636	7	11	سجابر القدس	5	2020	158
16.439	-0.268	2	3	4	3	0.167	0.667	4	6	الفلسطينية للتوزيع والخدمات التوجسية	1	2020	159
17.027	23.532	0		0	3	0.143	0.857	6	7	المؤسسة العربية للتأمين	1	2020	160
16.720	-1.575	0	1	4	3	0.100	1.000	6	10	مطاحن القمح الذهبي	5	2020	161
17.924	-9.780	0	0	0	3	0.250	0.750	4	4	الاتحاد للأعمار والاستثمار	3	2020	162
15.815	-0.539	0	0	0	0	0.200	0.800	6	5	الشركة العربية لصناعة الدهانات	5	2020	163
17.327	-1.862	0	0	0	0	0.111	1.000	6	9	وطني لصناعة الألبان والبروتينات - ناب	5	2020	164
16.656	0.227	0	0	0	0	0.182	0.909	12	11	مركز نابلس الجراحي التخصصي	1	2020	165
15.390	6.727	0		0	0	0.429	1.000	1	7	الفلسطينية للاستثمار والائتماء	3	2020	166
18.095	2.124	0	0	0	3	0.200	0.800	4	5	المجموعة الأهلية للتأمين	4	2020	167
16.041	-5.609	0	4	3	4	0.000	1.000	6	7	الوطني لصناعة الفنون	5	2020	168
16.229	-3.385	0		0	0	0.091	0.636	6	11	المستثمرون العرب	3	2020	169
16.486	1.459	0	1	0	2	0.000	1.000	5	6	العقارية التجارية للاستثمار	3	2020	170
16.214	-5.341	0	0	0	3	0.000	0.889	4	9	القدس للاستثمارات العقارية	3	2020	171
13.618	-3.110	0	0	0	0	0.000	0.800	1	5	فلسطين لصناعات التدان	5	2020	172
20.594	-0.579	0	0	0	3	0.000	0.909	6	11	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	1	2019	173
22.384	-0.785	0	0	0	3	0.333	1.000	9	12	بنك فلسطين	2	2019	174
19.886	-0.930	0	0	0	3	0.000	0.917	4	12	العربية الفلسطينية للاستثمار - ابيك	3	2019	175
20.512	5.999	0	1	0	3	0.083	1.000	6	12	فلسطين للتنمية والاستثمار	3	2019	176
19.287	-0.315	0	0	0	4	0.000	1.000	6	7	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	1	2019	177
18.402	0.232	0	0	0	3	0.000	0.714	6	7	بيرزيت للأدوية	5	2019	178
21.574	2.157	0	2	4	3	0.273	1.000	6	11	البنك الوطني	2	2019	179
18.971	-80.611	0	0	0	0	0.125	1.000	7	8	سند للموارد الإنسانية	3	2019	180
21.136	-0.062	2	3	0	4	0.000	1.000	6	11	البنك الإسلامي الفلسطيني	2	2019	181
20.935	2.181	0	2	4	3	0.083	1.000	7	12	بنك القدس	2	2019	182
20.964	-3.616	0	2	7	4	0.182	1.000	6	11	البنك الإسلامي العربي	2	2019	183
19.998	-2.372	0	2	0	3	0.000	1.000	6	11	بنك الاستثمار الفلسطيني	2	2019	184
18.075	1.060	1	0	0	4	0.091	0.909	6	11	القدس للمستحضرات الطبية	5	2019	185
18.714	-0.536	1	1	4	3	0.182	1.000	6	11	التأمين الوطنية	4	2019	186
17.748	2.600	0	2	0	2	0.000	0.875	6	8	مصانع الزيوت النباتية	5	2019	187
19.041	0.268	0	0	0	3	0.000	0.889	5	9	ترست العالمية للتأمين	4	2019	188
14.679	-1.489	2	3	0	3	0.091	1.000	6	11	شركة مصرف الصفا	2	2019	189
17.515	1.747	0	1	0	3	0.000	1.000	6	8	دواجن فلسطين	5	2019	190
18.076	-0.054	0	0	0	3	0.000	1.000	6	6	التكافل الفلسطينية للتأمين	4	2019	191
18.252	-0.174	0	3	3	3	0.111	1.000	6	9	فلسطين للاستثمار الصناعي	3	2019	192
17.691	-9.685	0	0	0	0	0.000	1.000	6	7	فلسطين للتأمين	4	2019	193

16.419	1.277	1	0	1	3	0.000	1.000	6	7	سوق فلسطين للأوراق المالية	2	2019	194
17.027	-1.003	0	3	0	3	0.000	1.000	8	7	تمكين الفلسطينية للتأمين	4	2019	195
18.106	6.461	0	0	0	3	0.000	0.750	7	8	العالمية المتحدة للتأمين	4	2019	196
17.920	-19.618	0	1	0	3	0.000	0.900	6	10	المشرق للتأمين	4	2019	197
16.623	2.671	0	0	1	2	0.250	0.750	6	8	بيت جالا لصناعة الألبسة	5	2019	198
16.495	-3.676	0	0	0	0	0.000	0.857	5	7	مصافي رام الله	1	2019	199
18.240	-0.406	0	0	0	0	0.000	1.000	6	4	فلسطين للاستثمار العقاري	3	2019	200
17.593	-2.728	0		0	3	0.000	0.636	7	11	سجاير القدس	5	2019	201
16.496	4.130	2	3	4	3	0.143	0.714	4	7	الفلسطينية للتوزيع والخدمات التوجسية	1	2019	202
17.091	-17.994	0		0	4	0.143	0.857	6	7	المؤسسة العربية للتقني	1	2019	203
16.784	0.120	0	1	0	3	0.000	1.000	6	9	مطاحن القمح الذهبي	5	2019	204
17.907	7.673	0	0	0	3	0.167	0.833	4	6	الاتحاد للاعمار والاستثمار	3	2019	205
15.713	1.582	0	0	0	0	0.200	0.800	6	5	الشركة العربية لصناعة الدهانات	5	2019	206
17.250	-1.479	0	0	0	0	0.111	1.000	6	9	إمبتيه لصناعة الألمنيوم والبروفيلات - ناب	5	2019	207
16.538	0.442	0	0	0	0	0.182	0.909	12	11	مركز نابلس الجراحي التخصصي	1	2019	208
15.679	-0.160	0		0	0	0.429	1.000	2	7	الفلسطينية للاستثمار والإعمار	3	2019	209
18.062	-0.571	0	0	0	3	0.200	0.800	5	5	المجموعة الأعلى للتأمين	4	2019	210
15.958	2.250	0	4	3	4	0.000	1.000	6	7	الوطنية لصناعة الكرتون	5	2019	211
16.180	-1.507	0		0	0	0.091	0.636	5	11	المستثمرون العرب	3	2019	212
16.362	-1.215	0	2	0	3	0.000	1.000	6	6	العقارية التجارية للاستثمار	3	2019	213
16.186	0.790	0	0	0	3	0.000	0.889	7	9	القدس للاستثمارات العقارية	3	2019	214
13.700	2.738	0	0	0	0	0.000	0.800	1	5	فلسطين لصناعات التدخين	5	2019	215

ملحق(2): احتساب نسبة ميلر (جودة التدقيق الداخلي) لعينة الدراسة

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
الاتحاد للاعمار والاستثمار	2019	19,221,659	12,651,758	6,569,901	2,197,016	304,470	7.216	7.673
	2020	19,847,553	14,778,058	5,069,495	-1,500,406	585,143	-2.564	-9.780
	2021	20,106,425	14,911,992	5,194,433	124,938	1,119,878	0.112	2.676
	2022	21,870,778	13,706,116	8,164,662	2,970,229	-4,480,373	-0.663	-0.775
	2023	18,189,657	12,599,747	5,589,910	-2,574,752	106,781	-24.112	-23.450
البنك الاسلامي العربي	2019	1,195,928,295	402,810,996	793,117,299	146,581,220	-32,301,949	-4.538	-3.616
	2020	5,565,137,207	497,077,147	5,068,060,060	4,274,942,761	-61,087,097	-69.981	-65.443
	2021	1,656,091,978	616,099,029	1,039,992,949	-4,028,067,111	-11,907,737	338.273	408.254
	2022	1,593,093,505	574,351,925	1,018,741,580	-21,251,369	20,553,223	-1.034	-339.307
	2023	1,647,771,720	680,137,046	967,634,674	-51,106,906	-6,571,631	7.777	8.811
البنك الاسلامي الفلسطيني	2019	1,235,162,924	430,029,926	805,132,998	95,229,277	-68,680,494	-1.387	-0.062
	2020	1,423,021,741	587,930,546	835,091,195	29,958,197	-68,680,494	-0.436	0.950
	2021	1,578,316,517	572,527,139	1,005,789,378	170,698,183	-15,369,610	-11.106	-10.670
	2022	1,439,985,454	442,617,042	997,368,412	-8,420,966	-29,583,913	0.285	11.391
	2023	1,475,882,931	438,403,946	1,037,478,985	40,110,573	-2,931,077	-13.685	-13.969
البنك الوطني	2019	2,137,243,783	2,017,777,887	119,465,896	-43,124,721	-7,763,043	5.555	2.157
	2020	2,625,668,844	2,426,687,145	198,981,699	79,515,803	-3,035,776	-26.193	-31.748
	2021	1,534,816,949	1,358,896,201	175,920,748	-23,060,951	130,114,773	-0.177	26.016
	2022	1,422,042,199	1,276,449,910	145,592,289	-30,328,459	-69,278,311	0.438	0.615
	2023	1,380,892,758	1,191,938,699	188,954,059	43,361,770	34,843,659	1.244	0.807

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
التأمين الوطنية	2019	64,281,586	67,484,858	-3,203,272	-3,420,072	3,090,005	-1.107	-0.536
	2020	78,892,133	80,148,355	-1,256,222	1,947,050	3,090,005	0.630	1.737
	2021	77,797,934	84,934,676	-7,136,742	-5,880,520	1,125,916	-5.223	-5.853
	2022	75,431,019	77,679,036	-2,248,017	4,888,725	-3,930,978	-1.244	3.979
	2023	2,298,396	601,607	1,696,789	3,944,806	1,627,360	2.424	3.668
التكافل الفلسطينية للتأمين	2019	49,307,011	49,413,721	-106,710	-204,442	1,204,701	-0.170	-0.054
	2020	58,668,830	56,863,179	1,805,651	1,912,361	-406,833	-4.701	-4.531
	2021	66,937,540	63,856,780	3,080,760	1,275,109	3,919,270	0.325	5.026
	2022	71,877,494	66,169,776	5,707,718	2,626,958	3,722,927	0.706	0.380
	2023	43,685,848	41,864,980	1,820,868	-3,886,850	4,145,109	-0.938	-1.643
الشركة العربية لصناعة الدهانات	2019	5,636,126	1,718,219	3,917,907	558,873	573,082	0.975	1.582
	2020	6,291,983	1,962,784	4,329,199	411,292	941,855	0.437	-0.539
	2021	6,523,612	1,743,791	4,779,821	450,622	827,684	0.544	0.108
	2022	5,419,069	1,690,046	3,729,023	-1,050,798	699,293	-1.503	-2.047
	2023	5,123,898	1,507,780	3,616,118	-112,905	1,001,994	-0.113	1.390
العالمية المتحدة للتأمين	2019	48,166,217	52,157,759	-3,991,542	-2,845,268	-590,027	4.822	6.461
	2020	53,850,327	56,174,434	-2,324,107	1,667,435	-6,566,007	-0.254	-5.076
	2021	47,458,787	50,504,314	-3,045,527	-721,420	5,347,387	-0.135	0.119
	2022	48,735,675	50,769,448	-2,033,773	1,011,754	1,023,480	0.989	1.123
	2023	32,436,330	35,488,354	-3,052,024	-1,018,251	1,777,353	-0.573	-1.561
العربية	2019	233,064,429	176,593,735	56,470,694	-2,803,689	28,870,782	-0.097	-0.930

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
الفلسطينية للاستثمار - ايبك	2020	292,845,409	209,493,631	83,351,778	26,881,084	14,646,016	1.835	1.932
	2021	375,807,214	264,759,535	111,047,679	27,695,901	4,315,701	6.417	4.582
	2022	436,421,766	343,856,676	92,565,090	-18,482,589	-20,279,359	0.911	-5.506
	2023	474,373,454	382,439,444	91,934,010	-631,080	11,917,738	-0.053	-0.964
العقارية التجارية للاستثمار	2019	3,378,285	2,556,577	821,708	-1,150,812	-3,368,468	0.342	-1.215
	2020	5,945,196	3,560,915	2,384,281	1,562,573	867,692	1.801	1.459
	2021	6,834,130	3,794,964	3,039,166	654,885	-985,322	-0.665	-2.465
	2022	7,975,504	5,351,754	2,623,750	-415,416	506,710	-0.820	-0.155
	2023	10,930,770	4,854,614	6,076,156	3,452,406	63,551	54.325	55.145
الفلسطينية للاستثمار والانماء	2019	4,162,496	3,105,735	1,056,761	-1,279,453	696,116	-1.838	-0.160
	2020	2,498,748	2,271,123	227,625	-829,136	-169,579	4.889	6.727
	2021	3,011,260	1,756,208	1,255,052	1,027,427	-118,671	-8.658	-13.547
	2022	3,529,872	2,367,982	1,161,890	-93,162	1,413,464	-0.066	8.592
	2023	1,217,468	135,689	1,081,779	-80,111	16,395	-4.886	-4.820
الفلسطينيه للتوزيع والخدمات اللوجستيه	2019	7,407,809	4,974,337	2,433,472	64,194	920,193	0.070	4.130
	2020	6,466,643	4,114,709	2,351,934	-81,538	410,521	-0.199	-0.268
	2021	6,461,932	3,017,573	3,444,359	1,092,425	453,380	2.410	2.608
	2022	7,652,946	3,786,628	3,866,318	421,959	933,624	0.452	-1.958
	2023	8,759,790	4,782,737	3,977,053	110,735	867,369	0.128	-0.324
القدس للاستثمارات	2019	2,327,751	2,091,549	236,202	-67,293	-409,606	0.164	0.790
	2020	2,144,260	2,588,556	-444,296	-680,498	131,450	-5.177	-5.341

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
العقارية	2021	2,339,865	3,415,424	-1,075,559	-631,263	500,803	-1.261	3.916
	2022	2,216,756	3,800,170	-1,583,414	-507,855	568,503	-0.893	0.367
	2023	4,647,574	3,193,439	1,454,135	3,037,549	-750,618	-4.047	-3.153
القدس للمستحضرات الطبية	2019	39,761,794	11,189,028	28,572,766	1,674,065	2,375,730	0.705	1.060
	2020	45,301,419	10,838,383	34,463,036	5,890,270	1,907,776	3.088	2.383
	2021	55,122,568	12,967,443	42,155,125	7,692,089	6,050,126	1.271	-1.816
	2022	52,875,770	13,701,566	39,174,204	-2,980,921	17,002,812	-0.175	-1.447
	2023	52,725,922	12,321,764	40,404,158	1,229,954	9,198,012	0.134	0.309
المجموعة الاهلية للتأمين	2019	50,555,604	44,169,082	6,386,522	1,476,937	-5,134,261	-0.288	-0.571
	2020	52,053,238	49,131,764	2,921,474	-3,465,048	-1,887,385	1.836	2.124
	2021	71,648,658	76,422,151	-4,773,493	-7,694,967	-4,456,453	1.727	-0.109
	2022	59,759,133	62,130,701	-2,371,568	2,401,925	231,036	10.396	8.670
	2023	35,643,673	65,341,226	-29,697,553	-27,325,985	1,958,671	-13.951	-24.348
المستثمرون العرب	2019	256,116	114,983	141,133	-32,777	52,179	-0.628	-1.507
	2020	146,419	208,746	-62,327	-203,460	50,693	-4.014	-3.385
	2021	123,636	197,485	-73,849	-11,522	22,389	-0.515	3.499
	2022	220,098	45,949	174,149	247,998	-2,027	-122.347	-121.833
	2023	145,573	51,261	94,312	-79,837	45,152	-1.768	120.579
المشرق للتأمين	2019	34,525,808	42,056,836	-7,531,028	-2,904,414	155,522	-18.675	-19.618
	2020	41,169,981	48,757,962	-7,587,981	-56,953	2,957,473	-0.019	18.656
	2021	49,897,962	56,589,046	-6,691,084	896,897	-1,796,696	-0.499	-0.480

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
	2022	49,112,436	56,130,402	-7,017,966	-326,882	-2,093,009	0.156	0.655
	2023	25,490,536	29,047,029	-3,556,493	3,461,473	2,914,932	1.187	1.031
المؤسسة العربية للفنادق	2019	1,010,380	9,447,543	-8,437,163	-1,569,096	76,483	-20.516	-17.994
	2020	282,283	11,302,594	-11,020,311	-2,583,148	-856,417	3.016	23.532
	2021	1,291,737	11,921,005	-10,629,268	391,043	838,704	0.466	-2.550
	2022	620,319	12,862,653	-12,242,334	-1,613,066	-226,824	7.112	6.645
	2023	360,852	22,439,698	-22,078,846	-9,836,512	-510,465	19.270	12.158
	2019	3,992,486	1,274,569	2,717,917	583,179	93,005	6.270	2.250
الوطني لصناعة الكرتون	2020	4,795,356	1,212,265	3,583,091	865,174	1,308,677	0.661	-5.609
	2021	6,220,797	1,744,184	4,476,613	893,522	-595,927	-1.499	-2.160
	2022	4,288,306	1,551,852	2,736,454	-1,740,159	2,181,073	-0.798	0.702
	2023	4,773,929	2,031,937	2,741,992	5,538	1,773,900	0.003	0.801
	2019	18,023,638	14,453,303	3,570,335	294,904	-209,720	-1.406	-1.479
لصناعة الألمد يوم والبروفيلات - نابكو	2020	20,662,927	15,673,580	4,989,347	1,419,012	-434,158	-3.268	-1.862
	2021	19,235,094	13,414,831	5,820,263	830,916	4,548,107	0.183	3.451
	2022	21,085,025	16,889,220	4,195,805	-1,624,458	-4,486,362	0.362	0.179
	2023	19,940,961	18,880,561	1,060,400	-3,135,405	1,592,200	-1.969	-2.331
بنك الاستثمار الفلسطيني	2019	430,863,554	371,314,710	59,548,844	-12,356,849	6,196,264	-1.994	-2.372
	2020	601,710,785	526,999,000	74,711,785	15,162,941	69,279,755	0.219	2.213
	2021	703,918,765	616,668,548	87,250,217	12,538,432	37,355,311	0.336	0.117
	2022	708,154,818	623,124,951	85,029,867	-2,220,350	-16,223,698	0.137	-0.199

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
	2023	750,575,432	666,056,466	84,518,966	-510,901	-13,212,715	0.039	-0.098
بنك القدس	2019	1,143,698,493	1,054,271,417	89,427,076	20,476,903	12,740,273	1.607	2.181
	2020	1,323,053,452	1,198,496,470	124,556,982	35,129,906	-73,470,409	-0.478	-2.085
	2021	1,482,635,543	1,313,836,532	168,799,011	44,242,029	29,100,380	1.520	1.998
	2022	1,380,835,925	1,239,886,970	140,948,955	-27,850,056	14,577,842	-1.910	-3.431
	2023	1,416,189,076	1,281,606,754	134,582,322	-6,366,633	24,212,529	-0.263	1.647
	2019	5,031,196,158	4,597,849,290	433,346,868	34,487,881	-66,417,321	-0.519	-0.785
بنك فلسطين	2020	5,590,810,930	5,084,459,757	506,351,173	73,004,305	485,236,099	0.150	0.670
	2021	6,296,371,890	5,667,640,577	628,731,313	122,380,140	380,318,814	0.322	0.171
	2022	6,036,562,314	5,559,495,803	477,066,511	-151,664,802	-74,695,590	2.030	1.709
	2023	6,859,873,679	6,215,688,479	644,185,200	167,118,689	206,198,841	0.810	-1.220
	2019	7,492,788	1,992,376	5,500,412	224,998	1,454,969	0.155	2.671
بيت جالا لصناعة الأدوية	2020	6,852,079	2,310,819	4,541,260	-959,152	1,922,050	-0.499	-0.654
	2021	9,742,022	5,034,216	4,707,806	166,546	1,088,606	0.153	0.652
	2022	9,889,603	4,059,673	5,829,930	1,122,124	2,684,927	0.418	0.265
	2023	9,151,516	2,054,774	7,096,742	1,266,812	1,935,716	0.654	0.237
	2019	51,015,299	6,781,881	44,233,418	842,752	11,059,506	0.076	0.232
بيرزيت للأدوية	2020	50,113,157	7,321,160	42,791,997	-1,441,421	5,590,610	-0.258	-0.334
	2021	59,618,562	7,175,405	52,443,157	9,651,160	3,647,687	2.646	2.904
	2022	68,221,420	7,571,191	60,650,229	8,207,072	5,205,343	1.577	-1.069
	2023	67,186,941	8,178,487	59,008,454	-1,641,775	12,162,754	-0.135	-1.712

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
ترست العالمية للتأمين	2019	108,344,822	120,921,758	-12,576,936	-51,305	2,901,955	-0.018	0.268
	2020	125,910,728	135,014,592	-9,103,864	3,473,072	-455,148	-7.631	-7.613
	2021	136,900,621	149,688,209	-12,787,588	-3,683,724	3,488,339	-1.056	6.575
	2022	141,583,446	151,342,918	-9,759,472	3,028,116	-1,758,016	-1.722	-0.666
	2023	80,034,754	92,189,244	-12,154,490	-2,395,018	6,047,753	-0.396	1.326
تمكين الفلسطينية للتأمين	2019	18,533,454	16,633,984	1,899,470	-2,683,156	2,674,449	-1.003	-1.003
	2020	32,700,679	26,044,711	6,655,968	4,756,498	2,389,625	1.990	2.994
	2021	31,124,217	31,822,634	-698,417	-7,354,385	690,177	-10.656	-12.646
	2022	34,075,862	33,399,937	675,925	1,374,342	-542,862	-2.532	8.124
	2023	13,302,438	11,968,551	1,333,887	657,962	1,545,860	0.426	2.957
دواجن فلسطين	2019	14,602,953	6,063,207	8,539,746	3,047,729	3,884,672	0.785	1.747
	2020	18,598,470	6,114,346	12,484,124	3,944,378	4,006,686	0.984	0.200
	2021	18,602,668	5,912,003	12,690,665	206,541	3,941,808	0.052	-0.932
	2022	17,398,830	6,337,563	11,061,267	-1,629,398	6,833,695	-0.238	-0.291
	2023	18,313,827	10,477,001	7,836,826	-3,224,441	2,638,981	-1.222	-0.983
سجاير القدس	2019	17,383,367	22,626,934	-5,243,567	-2,643,979	4,448,068	-0.594	-2.728
	2020	18,254,996	16,398,926	1,856,070	7,099,637	-1,305,662	-5.438	-4.843
	2021	18,789,470	19,568,017	-778,547	-2,634,617	3,532,970	-0.746	4.692
	2022	17,206,746	19,261,515	-2,054,769	-1,276,222	1,764,800	-0.723	0.023
	2023	21,240,294	24,041,403	-2,801,109	-746,340	-536,974	1.390	2.113
سند للموارد	2019	114,906,428	85,159,341	29,747,087	9,988,681	-126,205	-79.146	-80.611

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
الإشائية	2020	95,511,900	80,438,900	15,073,000	-14,674,087	4,786,718	-3.066	76.081
	2021	99,654,668	67,300,970	32,353,698	17,280,698	-2,571,737	-6.719	-3.654
	2022	74,447,751	40,351,794	34,095,957	1,742,259	-4,444	-392.047	-385.328
	2023	46,999,768	23,347,039	23,652,729	-10,443,228	23,231,319	-0.450	391.598
سوق فلسطين للأوراق المالية	2019	7,454,104	317,594	7,136,510	-49,156	60,932	-0.807	1.277
	2020	7,693,807	397,147	7,296,660	160,150	288,946	0.554	1.361
	2021	8,141,561	514,256	7,627,305	330,645	877,463	0.377	-0.177
	2022	9,079,230	834,199	8,245,031	617,726	1,599,092	0.386	0.009
	2023	8,986,118	889,058	8,097,060	-147,971	792,917	-0.187	-0.573
شركة مصرف الصفاء	2019	214,515,503	60,858,577	153,656,926	49,968,512	237,255,633	0.211	-1.489
	2020	297,336,162	90,511,868	206,824,294	53,167,368	-84,675,817	-0.628	-0.839
	2021	369,267,599	92,366,077	276,901,522	70,077,228	-10,718,317	-6.538	-5.910
	2022	375,780,909	71,888,878	303,892,031	26,990,509	-10,718,317	-2.518	4.020
	2023	407,242,430	69,917,603	337,324,827	33,432,796	-12,101,840	-2.763	-0.244
فلسطين لصناعات اللدائن	2019	135,442	473,447	-338,005	-26,334	124,104	-0.212	2.738
	2020	112,340	493,236	-380,896	-42,891	12,911	-3.322	-3.110
	2021	112,174	436,472	-324,298	56,598	72,703	0.778	4.101
	2022	129,468	382,759	-253,291	71,007	76,355	0.930	0.151
	2023	216,892	239,214	-22,322	230,969	64,694	3.570	2.640
فلسطين للاستثمار	2019	26,167,278	13,987,313	12,179,965	2,287,428	5,137,686	0.445	-0.174
	2020	29,867,622	14,201,767	15,665,855	3,485,890	7,887,074	0.442	-0.003

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
الصناعي	2021	35,856,305	13,702,828	22,153,477	6,487,622	4,603,946	1.409	0.967
	2022	29,388,538	14,887,615	14,500,923	-7,652,554	9,416,501	-0.813	-2.222
	2023	28,355,915	18,191,336	10,164,579	-4,336,344	4,395,752	-0.986	-0.174
فلسطين للاستثمار العقاري	2019	21,147,825	20,776,233	371,592	-4,491,187	3,445,253	-1.304	-0.406
	2020	18,885,448	19,281,846	-396,398	-767,990	1,220,519	-0.629	0.674
	2021	20,243,426	19,738,046	505,380	901,778	4,122,830	0.219	0.848
	2022	19,100,207	23,432,226	-4,332,019	-4,837,399	4,993,649	-0.969	-1.187
	2023	22,289,458	28,208,777	-5,919,319	-1,587,300	2,630,847	-0.603	0.365
فلسطين للتأمين	2019	29,274,971	36,509,994	-7,235,023	137,101	-382,139	-0.359	-9.685
	2020	42,405,959	50,104,153	-7,698,194	-463,171	1,559,551	-0.297	0.062
	2021	60,649,788	64,192,652	-3,542,864	4,155,330	573,352	7.247	7.544
	2022	67,945,405	69,324,993	-1,379,588	2,163,276	465,446	4.648	-2.600
	2023	38,537,189	50,270,537	-11,733,348	-10,353,760	2,544,978	-4.068	-8.716
فلسطين للتنمية والاستثمار	2019	92,407,000	93,900,000	-1,493,000	16,999,000	9,079,000	1.872	5.999
	2020	99,601,000	213,737,000	-114,136,000	-112,643,000	11,709,000	-9.620	-11.493
	2021	96,346,000	90,065,000	6,281,000	120,417,000	8,997,000	13.384	23.004
	2022	80,732,000	95,444,000	-14,712,000	-20,993,000	26,929,000	-0.780	-14.164
	2023	76,324,000	102,377,000	-26,053,000	-11,341,000	15,278,000	-0.742	0.037
مجموعة الاتصالات الفلسطينية	2019	175,524,000	268,620,000	-93,096,000	-39,094,000	128,463,000	-0.304	-0.579
	2020	185,964,000	239,644,000	-53,680,000	39,416,000	88,969,000	0.443	0.747
	2021	251,347,000	223,155,000	28,192,000	81,872,000	135,933,000	0.602	0.159

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
	2022	165,057,000	205,123,000	-40,066,000	-68,258,000	94,534,000	-0.722	-1.324
	2023	141,185,000	213,104,000	-71,919,000	-31,853,000	90,507,000	-0.352	0.370
مركز نابلس الجراحي التخصصي	2019	12,113,624	8,992,269	3,121,355	39,396	799,781	0.049	0.442
	2020	13,993,678	10,587,150	3,406,528	285,173	1,031,175	0.277	0.227
	2021	14,404,553	9,738,737	4,665,816	1,259,288	753,890	1.670	1.394
	2022	16,018,548	10,449,703	5,568,845	903,029	-1,001,584	-0.902	-2.572
	2023	17,151,367	11,576,402	5,574,965	6,120	1,707,175	0.004	0.905
	2019	6,589,198	3,434,406	3,154,792	-1,203,811	440,245	-2.734	2.600
مصانع الزيوت النباتية	2020	4,849,092	1,933,025	2,916,067	-238,725	1,564,860	-0.153	2.582
	2021	7,581,655	9,391,654	-1,809,999	-4,726,066	-681,718	6.933	7.085
	2022	4,692,061	9,094,301	-4,402,240	-2,592,241	1,242,005	-2.087	-9.020
	2023	3,316,272	8,724,241	-5,407,969	-1,005,729	5,637,432	-0.178	1.909
	2019	906,359	775,614	130,745	424,614	-136,695	-3.106	-3.676
مصايف رام الله	2020	1,098,057	759,068	338,989	208,244	206,572	1.008	4.114
	2021	1,312,475	988,232	324,243	-14,746	8,371	-1.762	-2.770
	2022	1,387,620	801,456	586,164	261,921	432,311	0.606	2.367
	2023	1,481,320	951,160	530,160	-56,004	227,283	-0.246	-0.852
	2019	10,472,770	2,168,296	8,304,474	875,451	2,475,982	0.354	0.120
مطاحن القمح الذهبي	2020	8,081,531	1,807,503	6,274,028	-2,030,446	1,662,704	-1.221	-1.575
	2021	13,408,436	7,933,574	5,474,862	-799,166	-6,385,905	0.125	1.346
	2022	18,672,114	11,103,998	7,568,116	2,093,254	-991,039	-2.112	-2.237

اسم الشركة	السنة	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	رأس المال العامل WC	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	Miller Ratio
	2023	14,978,956	7,766,310	7,212,646	-355,470	3,654,472	-0.097	2.015
موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	2019	41,778,946	52,762,975	-10,984,029	-3,763,425	25,783,197	-0.146	-0.315
	2020	47,768,113	55,473,371	-7,705,258	3,278,771	35,280,279	0.093	0.239
	2021	65,069,062	58,404,471	6,664,591	14,369,849	47,422,719	0.303	0.210
	2022	94,298,101	64,010,832	30,287,269	23,622,678	42,773,437	0.552	0.249
	2023	120,983,911	58,378,935	62,604,976	32,317,707	31,362,356	1.030	0.478

ملحق (3): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations	
Miler	overall	12.88137	53.17413	.0032503	408.2542	N =	215
	between		37.42874	.2982969	187.4543	n =	43
	within		38.11513	-170.919	256.0494	T =	5
BS	overall	8.548837	2.19093	4	13	N =	215
	between		2.118442	4.8	12	n =	43
	within		.6294932	4.148837	11.14884	T =	5
BM	overall	5.855814	1.809283	0	12	N =	215
	between		1.657494	1	12	n =	43
	within		.7599803	.455814	8.455814	T =	5
BI	overall	.9110962	.1217931	.2857143	1	N =	215
	between		.1099371	.6363636	1	n =	43
	within		.054528	.4539533	1.031096	T =	5
W	overall	.0901372	.1106421	0	.4545455	N =	215
	between		.1024177	0	.4285714	n =	43
	within		.0441401	-.0431961	.2901372	T =	5
AS	overall	2.376744	1.421602	0	5	N =	215
	between		1.380965	0	4	n =	43
	within		.3866946	-.2232558	3.776744	T =	5
AM	overall	.8232558	1.92048	0	12	N =	215
	between		1.83106	0	8.8	n =	43
	within		.6309761	-2.976744	4.423256	T =	5
AAC	overall	.8046512	1.071717	0	4	N =	215
	between		1.02026	0	3.6	n =	43
	within		.3565148	-.7953488	2.404651	T =	5
APC	overall	.2046512	.5250516	0	2	N =	215
	between		.4889023	0	2	n =	43
	within		.2027844	-.5953488	1.004651	T =	5
Assets	overall	4.15e+08	1.03e+09	760584	7.13e+09	N =	215
	between		1.03e+09	814131.8	6.24e+09	n =	43
	within		1.40e+08	-5.60e+08	1.30e+09	T =	5

ملحق (4): نتائج نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS regression)

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	215
				F(9, 205)	=	6.03
Model	126645.395	9	14071.7106	Prob > F	=	0.0000
Residual	478437.079	205	2333.83941	R-squared	=	0.2093
				Adj R-squared	=	0.1746
Total	605082.475	214	2827.4882	Root MSE	=	48.31

Miler	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
BS	-.3566468	1.95873	-0.18	0.856	-4.218485	3.505191
BM	1.891843	2.08309	0.91	0.365	-2.215184	5.99887
BI	21.77908	30.30064	0.72	0.473	-37.96177	81.51994
W	-61.61595	31.895	-1.93	0.055	-124.5002	1.268339
AS	-8.770027	3.008995	-2.91	0.004	-14.70257	-2.837481
AM	13.12324	1.994757	6.58	0.000	9.190369	17.05611
AAC	-8.853643	4.353144	-2.03	0.043	-17.43632	-1.2709695
APC	1.434916	7.475008	0.19	0.848	-13.30284	16.17267
logA	4.45776	2.511804	1.77	0.077	-.4945209	9.410041
_cons	-73.42842	38.57667	-1.90	0.058	-149.4863	2.629469

ملحق (5): نتائج نموذج التأثيرات العشوائية

Random-effects GLS regression			Number of obs	=	215
Group variable: cmp			Number of groups	=	43
R-squared:			Obs per group:		
Within = 0.1532			min	=	5
Between = 0.2545			avg	=	5.0
Overall = 0.1913			max	=	5
corr(u_i, X) = 0 (assumed)			Wald chi2(9)	=	39.38
			Prob > chi2	=	0.0000

Miler	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
BS	-1.030581	2.696393	-0.38	0.702	-6.315415	4.254252
BM	1.711401	2.69159	0.64	0.525	-3.564019	6.986822
BI	19.67761	37.95051	0.52	0.604	-54.70403	94.05924
W	-87.61455	42.08543	-2.08	0.037	-170.1005	-5.128618
AS	-5.152592	4.162407	-1.24	0.216	-13.31076	3.005576
AM	16.05208	2.669311	6.01	0.000	10.82032	21.28383
AAC	-9.811276	5.724245	-1.71	0.087	-21.03059	1.408038
APC	4.720062	10.13724	0.47	0.641	-15.14857	24.5887
logA	2.611105	3.490858	0.75	0.454	-4.23085	9.453061
_cons	-39.76531	58.14753	-0.68	0.494	-153.7324	74.20176

sigma_u	30.041468	
sigma_e	38.676259	
rho	.37629725	(fraction of variance due to u_i)

ملحق (6): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة

Fixed-effects (within) regression				Number of obs = 215		
Group variable: cmp				Number of groups = 43		
R-squared:				Obs per group:		
Within = 0.2157				min = 5		
Between = 0.0541				avg = 5.0		
Overall = 0.0661				max = 5		
corr(u_i, Xb) = -0.7477				F(9,163) = 4.98		
				Prob > F = 0.0000		
Miler	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
BS	-3.80875	4.713658	-0.81	0.420	-13.11646	5.498956
BM	1.962674	3.781184	0.52	0.604	-5.503746	9.429093
BI	-37.42114	56.1985	-0.67	0.506	-148.3921	73.54981
W	-181.6943	64.99294	-2.80	0.006	-310.031	-53.35768
AS	10.12899	7.422037	1.36	0.174	-4.526748	24.78473
AM	26.28685	4.330527	6.07	0.000	17.73568	34.83801
AAC	2.891854	9.077771	0.32	0.750	-15.03334	20.81704
APC	10.0157	15.772	0.64	0.526	-21.12808	41.15948
logA	-2.090976	7.447991	-0.28	0.779	-16.79796	12.61601
_cons	72.25848	142.7259	0.51	0.613	-209.5716	354.0885
sigma_u	58.900495					
sigma_e	38.676259					
rho	.6987278	(fraction of variance due to u_i)				
F test that all u_i=0: F(42, 163) = 3.73				Prob > F = 0.0000		

ملحق (7): اختبار (Wooldridge) للارتباط الذاتي (Autocorrelation)

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 42) = 10.027
Prob > F = 0.0029

ملحق (8): اختبار مضاعف لاجرانج (LM) ل (Breusch and Pagan) للتأثيرات العشوائية

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\text{Miler}[cmp,t] = Xb + u[cmp] + e[cmp,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
Miler	2827.488	53.17413
e	1495.853	38.67626
u	902.4898	30.04147

Test: Var(u) = 0

$$\begin{aligned} \text{chibar2}(01) &= 32.93 \\ \text{Prob} > \text{chibar2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

ملحق (9): اختبار (Hausman an) ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fe	(B) re		
BS	-3.80875	-1.030581	-2.778168	3.866269
BM	1.962674	1.711401	.2512723	2.655691
BI	-37.42114	19.67761	-57.09874	41.44913
W	-181.6943	-87.61455	-94.0798	49.52675
AS	10.12899	-5.152592	15.28158	6.144998
AM	26.28685	16.05208	10.23477	3.410021
AAC	2.891854	-9.811276	12.70313	7.045491
APC	10.0157	4.720062	5.29564	12.08273
logA	-2.090976	2.611105	-4.702081	6.579246

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2}(9) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 19.81 \\ \text{Prob} > \text{chi2} &= 0.0191 \end{aligned}$$

ملحق (10): اختبار (Modified Wald) لعدم ثبات الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity)

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

$H_0: \sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (43) = 5.3e+06

Prob>chi2 = 0.0000

ملحق (11): نموذج التأثيرات الثابتة مع الأخطاء المعيارية ل (Driscoll-Kraay)

Regression with Driscoll-Kraay standard errors	Number of obs	=	215
Method: Fixed-effects regression	Number of groups	=	43
Group variable (i): cmp	F(9, 4)	=	107.06
maximum lag: 2	Prob > F	=	0.0002
	within R-squared	=	0.2157

Miler	Drisc/Kraay					
	Coefficient	std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
BS	-3.80875	.5890091	-6.47	0.003	-5.444101	-2.173398
BM	1.962674	1.83097	1.07	0.344	-3.120914	7.046262
BI	-37.42114	9.98793	-3.75	0.020	-65.15208	-9.690201
W	-181.6943	19.0109	-9.56	0.001	-234.4771	-128.9116
AS	10.12899	2.162568	4.68	0.009	4.124739	16.13324
AM	26.28685	4.753616	5.53	0.005	13.08869	39.485
AAC	2.891854	4.990384	0.58	0.593	-10.96367	16.74738
APC	10.0157	4.177052	2.40	0.075	-1.581655	21.61306
logA	-2.090976	2.846683	-0.73	0.503	-9.994634	5.812682
_cons	72.25848	57.3012	1.26	0.276	-86.83514	231.3521